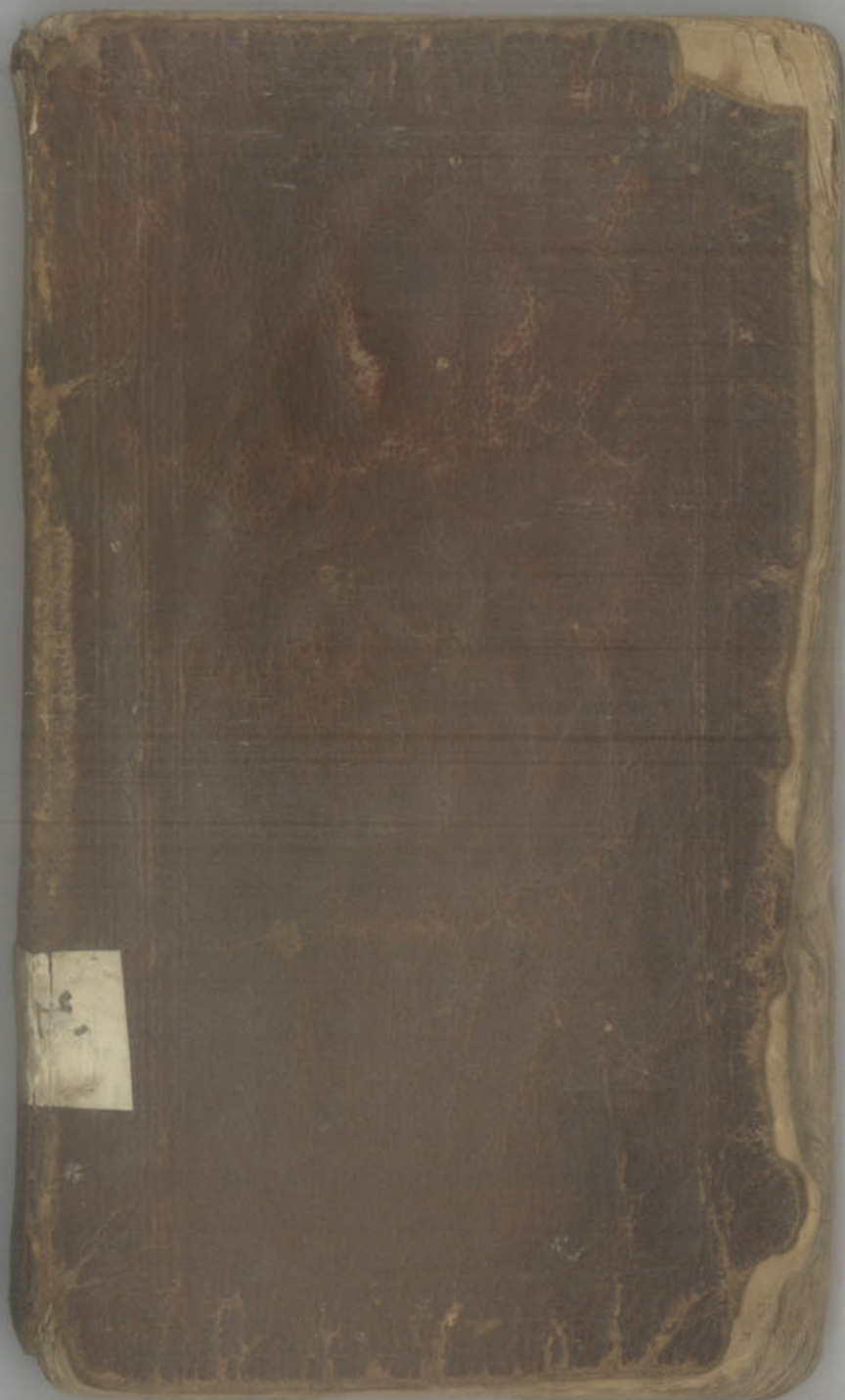


کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی اهدائی
۴۴۰	



الحق هو الذي لا يرضى به غيره
فمن كان الحق على ما ذكره فلا يرضى به غيره



مؤرخ
مكتبة
مكتبة
مكتبة

مكتبة
مكتبة
مكتبة
مكتبة

سورة الرحمن
الحمد لله الذي جعله احكاما لمصنوعه
المكتبات وعلى قدره
المتعالي من مشابهاة الجسمانيات والانس والحيوان
قدسه عن هيئته الغائبات عنه وحده
الارضين والسموات والسموات والارضين
المتواترات ونسبته فيهم فيع المارة او كنهها
في جميع الخالق وتنتهي على فيه محله بالانوار
والنبات والحيوان والجمادات بشرية من انوار الكمال
وعلى له انوار من خلقه في صلوات الذين
القدسهم الرضين وطه
فان الله تعالى



خطى اهدائي
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه
۴۴۰

وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون فويل لكل
من هو في زمرة العاقلين اجابة رب العالمين
كما ومتعددا بدون معرفة باليقين وجب على كل
تبيه العاقلين وان شاد الضالين بغير مقدمه
ذات افهام وتبين فمن تلك المقدمات المقدسة
الموسومة بالباب الحادي العشر من تصانيف شيخنا
وامامنا الاضواء الامير المؤمنين ارباب التحقيق
او الى التحقيق والتدقيق بقراب المباحث العقلية
الدلائق الشرعية آية الله في العالمين وارث علوم
الانبياء والمرسلين جمال الملة والمؤمنين والدين الحق
الحسن بن يوسف بن المصطفى المحلى قدس سره روجه
صريحه فانها مع بيانها لفظها كثيرة التي لا
اختصارها كبرية انعم الله ان قد سلف من
الزمان ان كتب ببيانها في الله عليه السلام على
والبرهان اجابة لا التوجه اتفاقا امامتنا
عانت من اقداره سوا ما عند المصنف فلقوله لا يجمع
القران اذ كان صادرا على وجه المعرفة سندا للا
بنيته ومن طلبته في ومعها اما الاصل والاصل
بعض الاسفار للفرق الحاصل من الاختلاف في

والصحة في كتابه
الاصول

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50

الشيخ الفاضل
المرجع النافع
في شرح الباب الحادي عشر

فالتمس مني بعض السادة الاجلاء ان اعيد النظر
والفكر بما كتبت والمرجعة الى ما كنت قد رجعت اليه
بمنتهى اذ وجب الله علي اجابته وذا مع قلة الضمان
وكثرة التواغل المتأففة للاستطاعة وما انا اشد
في ذلك مستعدا من الله المعونة عليه ومقر باب
اليوم وسماه المنافع يوم المحشر في شرح الباب الحادي عشر

وما توفيتني الاباهه عليه تركت واليه انيب **قال**

قدس الله سره الباب الحادي عشر فيما يجب على امة

المكلفين من معرفة اصول الدين **قال** اما كما

هذا الباب الحادي عشر لان المساجد اجماعه الله لتخصر

مصباح المحقق الذي ضعه الشيخ الطوسي رحمه

الله في العبادات ونسب ذلك المختصر على عشرة ارباب

ولما كان في فن العمل والعبادة والدعاء استغنى

في غيره المدعو فاضاف اليه هذا

وعلى له الهدى من التوبة والرجوع الى الله

والله عنهم الرضوان وطهرهم

وجبت على بها وادخلها

في بابها وادخلها في بابها

وهي من القصة

هذا الباب الحادي عشر
في معرفة اصول الدين
المرجع النافع في شرح الباب الحادي عشر

خطى اهدائي
مجلس شورى
اسلامى
٤٤٠

فذلك قال على عامة المكلفين المكلف هو الانسان
الى البالغ العاقل فالميت والصبي والجنون ليسوا
بمكلفين والاصول جمع اصل وهو ما يبني عليه غيره
والدين لغة الجزاء ومنه كما تدين تدين والدين
الطريقة والشريعة وهو المراد هنا وهو هذا الفن
اصول الدين لان ساير العلوم الدينية من الحديث
والفقه والتفسير مبينة عليه فانها مبينة على اصول
المستوفى على ثبوت المرسل وصفاته وامتناع التخصيص
وعلم الاصول هو ما يبحث فيه من وجدانية الله تعالى
وصفاته وعدله ونسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه السلام **قال** اجمع العلماء كافة على وجوب معرفة

الله تعالى وصفاته النبوية والالهية وما يصح

ويشتمع والنبوة والامامة **قال** اتفق اهل

والعهد من امة محمد صلى الله عليه وآله على وجوب

هذا المعارف واجماعهم حجة اتفاقا فاما عندنا

المعصوم فيظهر فاما عند المخالفين فلقولهم لا يجمع

على خطاء والدليل على وجوب المعرفة سندنا لا

من وجوب عقلي وبمعنى اما الاول والوجوب كما

انقاد اذ فعة للمخوف الحاصل من الاخذ في دفع

فذلك قال على عامة المكلفين المكلف هو الانسان

الى البالغ العاقل فالميت والصبي والجنون ليسوا

بمكلفين والاصول جمع اصل وهو ما يبني عليه غيره

والدين لغة الجزاء ومنه كما تدين تدين والدين

الطريقة والشريعة وهو المراد هنا وهو هذا الفن

اصول الدين لان ساير العلوم الدينية من الحديث

والفقه والتفسير مبينة عليه فانها مبينة على اصول

المستوفى على ثبوت المرسل وصفاته وامتناع التخصيص

وعلم الاصول هو ما يبحث فيه من وجدانية الله تعالى

وصفاته وعدله ونسوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عليه السلام **قال** اجمع العلماء كافة على وجوب معرفة

الله تعالى وصفاته النبوية والالهية وما يصح

ويشتمع والنبوة والامامة **قال** اتفق اهل

والعهد من امة محمد صلى الله عليه وآله على وجوب

هذا المعارف واجماعهم حجة اتفاقا فاما عندنا

المعصوم فيظهر فاما عند المخالفين فلقولهم لا يجمع

على خطاء والدليل على وجوب المعرفة سندنا لا

من وجوب عقلي وبمعنى اما الاول والوجوب كما

انقاد اذ فعة للمخوف الحاصل من الاخذ في دفع

فذلك قال على عامة المكلفين المكلف هو الانسان

الى البالغ العاقل فالميت والصبي والجنون ليسوا

بمكلفين والاصول جمع اصل وهو ما يبني عليه غيره

والدين لغة الجزاء ومنه كما تدين تدين والدين

الطريقة والشريعة وهو المراد هنا وهو هذا الفن

اصول الدين لان ساير العلوم الدينية من الحديث

والفقه والتفسير مبينة عليه فانها مبينة على اصول

المستوفى على ثبوت المرسل وصفاته وامتناع التخصيص

وعلم الاصول هو ما يبحث فيه من وجدانية الله تعالى

وهذا هو المراد

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم



الحرف واجب لأنه اللفظاني يمكن دفعه بحكم
 يجب دفعه العقل بوجوب دفعه **ثاني** ان شك المتحرقا
 ولا يتم الا بالمعرفة اما انه واجب فلا استحقاق له
 عند العقلاء بتركهم واما انه لا يتم الا بالمعرفة
 فلا ان الشك انما يكون يناسب حال الشك وهو مبني
 بمعرفة والاول يمكن شكرا والباري تعالى مستوجب
 شكره فيجب معرفة ولما كان التكليف واجبا في نفسه
 كما سيأتي وجب معرفة بملقه وهو البني وحافظه
 الامام عليه السلام ومعرفة المعاد لاستلزام التكليف
 وجوب الجزاء واما الدليل السمعي فلوجهين **الاول**
 قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله والامر بالمعروف
الثاني لما تكرر قوله تعالى ان خلق السموات والارض
 واختلاف الليل والنهار الايات الاولى الايات
 التي ريل من الاكهارين بحسبه فتولد يد بها رب
 الذر على مقتد برعد مر بها الاستدلال بما
 الآتية من ذكر الاجرام السماوية والارضية لما
 من آثار الصنعة والقدرة والعلم على وجودها
 وقد رتبته وعلمه فيكون النظر والاستدلال قان
 وهو **ثالث** بالدليل لا بالتقليد **الدليل** **الرابع**
 والذال

هذا هو الدليل القاطع على ان العلم برب العالمين واجب على كل عاقل
 لا يفتقر الى دليل خارجي بل هو دليل ذاتي لا يفتقر الى دليل خارجي
 بل هو دليل ذاتي لا يفتقر الى دليل خارجي بل هو دليل ذاتي

والذال واصلا هو ما يلزم من الطر به العلة
 آخر ولما وجبت المعرفة وجب ان يكون بالنظر والا
 لانها ليست ضرورية لأن المعلوم ضرورة هو الذي
 لا تختلف فيه العقلا بل يحصل بادنى سبب من توجه
 العقل اليه او احساس به كما الحكوا بان الواحد نصف
 الاثنين وان النار حارة والنفس مضئة وان لنا قفا
 ونفسا منيرة ذلك والمعرفة ليست كذلك لوقوع الخلل
 فيها وعدم حصولها بمجرد توجه العقل اليها وعدم
 كونها حسية فتعين **الاول** لا يحضار العلم في العرف
 والنظر فيكون النظر والاستدلال واجبا لان
 ما لا يتم الواجب المطلق الا به وكان مقتد وعلمه
 فهو واجب لكنه اذا لم يجب ما يتوقف عليه الواجب
 ان يبقى الواجب على وجوبه او لان الاول يلزم تكليف
 ما لا يطاق وهو محاسباتي ومن الشك لا يتم
 الواجب المطلق عن كونه واجبا مطلقا وهو ايضا
 والنظر هو ترتيبا ومعلومة للتأدي الحاضر وبي
 ذلك هو ان النفس يتصور المطلوب ولا يتصور
 الصالحة للاستدلال عليه فترتيبها ترتيبا يرب
 الى العلم بمجمل ولا يجوز معرفة الله تعالى بالتقليد والتقليد

الدليل الثاني

الاستدلال

هذا هو الدليل القاطع على ان العلم برب العالمين واجب على كل عاقل
 لا يفتقر الى دليل خارجي بل هو دليل ذاتي لا يفتقر الى دليل خارجي
 بل هو دليل ذاتي لا يفتقر الى دليل خارجي بل هو دليل ذاتي

وتنويره

الذال

كانت المعول عند مدتها التامة وهذه القسمان وتخلت
 في قسم الممكن واما الممكن فلا يكون لغيبه فلا فائدة
 في تقييده لذاته الا لبيان انه لا يكون الا كذلك
 لاحتراننا ولنتر هذا البحث بذكر ما يدبر يتوقف عليهما
 المباحث الآتية **الاول** في خواص الواجب لذاته **الاول**
 الواجب انه لا يكون **واجبا** لذاته واجبا لغيره ولا لكان في
 جوده من نفسه عند ارتفاع ذلك الغير فلا يكون **واجبا**
 لذاته وهذا نظف **الثاني** انه لا يكون وجوده **واجبا**
 زائدا من نفسه **الثالث** واللافتقر اليهما فيكون **ممكنا** **الثاني**
 انه لا يكون صادقا عليه التركيب لان المركب مفتقر
 الى اجزائه المقابلة له فيكون ممكنا **والرابع** لا يكون
 واجبا **الرابع** انه لا يكون جزء من غيره ولا لكان
 كجوده مستقلا عن ذلك الغير فيكون **ممكنا** **الثاني**
 انه لا يكون صادقا على اثنين لما يأتي في ذلك لا يلائم
الثانية في خواص الممكن **الاول** انه لا يكون **واجبا**
 اعنى الوجود والعلم والحيه من الاخر بل هما معا
 متساويان بالنسبة اليه ككفتي الميزان فانه **واجب**
 احدهما فاما يكون بالسبب الخارج لانه لو كان
 اوله فاما ان يمكن وقوع الاخر ولا فان كان

في قسم الممكن واما الممكن فلا يكون لغيبه فلا فائدة في تقييده لذاته الا لبيان انه لا يكون الا كذلك لاحتراننا ولنتر هذا البحث بذكر ما يدبر يتوقف عليهما المباحث الآتية

واجبا لغيره ولا لكان في جوده من نفسه عند ارتفاع ذلك الغير فلا يكون واجبا لذاته وهذا نظف الثاني انه لا يكون وجوده واجبا زائدا من نفسه الثالث واللافتقر اليهما فيكون ممكنا الثاني انه لا يكون صادقا عليه التركيب لان المركب مفتقر الى اجزائه المقابلة له فيكون ممكنا والرابع لا يكون واجبا الرابع انه لا يكون جزء من غيره ولا لكان كجوده مستقلا عن ذلك الغير فيكون ممكنا الثاني انه لا يكون صادقا على اثنين لما يأتي في ذلك لا يلائم الثانية في خواص الممكن الاول انه لا يكون واجبا اعنى الوجود والعلم والحيه من الاخر بل هما معا متساويان بالنسبة اليه ككفتي الميزان فانه واجب احدهما فاما يكون بالسبب الخارج لانه لو كان اوله فاما ان يمكن وقوع الاخر ولا فان كان

عند انقضاء

بم

فقدما ان كان في القسم
 الوجود والعدم فمقتضى الوجود
 من احد فليس له وجودا
 العدم فليس له وجودا
 نعم والاضا يكون الوجود
 حقيقة بل هو لا

كافية وان كان الثاني كان المفروض اوله واجبا له
 فيصير الممكن اما واجبا او مستغنا **الثاني** ان الممكن يحتاج
 الى الموش لانها مستوي الطرفان اعنى الوجود والعدم
 بالنسبة اليه استحقاقا صحيح احدهما على الآخر والا يبرح **الطرف**
 به **الثاني** ان الممكن الباقي يحتاج الى الموش وانما قلنا
 ذلك لان الامكان لا يترادفهاية الممكن ويستحيل رفعه عنه
 والالزام تقديبه من الامكان الى الوجود يادى الامتناع
 وقد ثبت ان الاحتياج لانزول الامكان **الثاني** لان
 فيكون الاحتياج لان ما يمكن وهو **الاول** ولا شك في
 هنا موجبة ان كان واجبا لذاته فالمطلوب ان كان ممكنا
 افتقر الى موجود وجد بالضرورة فان كان الموجود واجبا
 وان كان ممكنا افتقر الى موجود آخر فان كان الاوكد وار وهو
 بالضرورة وان كان ممكنا آخر فتسلسل وهو **الاول** لان جميع
 تلك المسئلة الجامعة لجمع الممكنات تكون ممكنة **الثاني**
 في امتناع الوجود لها **الثاني** فانها قد يكون موجودا خارج عنها
 بالضرورة فيكون واجبا بالضرورة وهو **الاول** للحلا
 في اثبات الصانع طريقان **الاول** هو الاستدلال بانارة **الثاني** في بيان

والامكان لانزول
 هية الممكن

الموجبة
 في بيان

ثبوت الوجود

الى السبب على وجوده كما انما اراد الله تعالى في كتابه العزيز
 بقوله تسبيحهم اي تثنى في الآفاق وفي انفسهم حتى
 تسبحوا الحق وهو طريق ابراهيم فانه استدلال بالآ
 الذي هو الخيبة المستلزمة للحركة المستلزمة للحدث
 المستلزم للضائع **الثاني** هو ان ينظر في الوجود نفسه
 وينقسمه الى الواجب والمكن حق يشهد بوجوده واجبيته
 فهو جمع ما عدا من الممكنات واليه الاشارة في قوله
 بقوله او لم يكن بربك انه على كل شيء شهيد واليه
 وجه اسه عليه ذكر في هذا الباب الطريقين معا
 فنتناول في الاول عند ثبات كونه قادرا وسياق ما
 فهو المذكور هنا بقدره ان تقول لو لم يكن الواجب
 موجودة الذرة والذرة والتسلسل والذرة يستلزمها الوجود
 وهو عدم الواجب مثل في السبلان فتحتاج هذا الى
 اسين احدهما بيان لزوم الذرة والتسلسل والثاني
 بيان بطلانها اما بيان الاول ان هذا ما هيته
 بالوجود بالضرورة فان كان الواجب موجودا معها
 فهو المثل وان لم يكن موجودا بلزم اشتراكها بجلتها في

ثبوت الوجود

بما ان التلويح على ابطال التسلسل هو ان يقال
 لو كانت سلسلة المكثات التي هي النهاية فنقول
 على الاذى فلا يفتقر سلسلة الكمال اذ ليس
 الى النهاية واليه وسلسلة الوجود من غير
 ان يكون له كمال من سلسلة الكمال

اذن

عن الحوادث اعنى الحركة والسكون وهما حادثان لا
 المسبوقية بالغير وما لا يفتك عن الحوادث فهو حادث
 الضرورة فيكون المؤثر فيه هو الله تعالى قادرا مختارا
 لانه لو كان موجبا لم يتخلف اثره بالضرورة فيلزم ما
 العالم واحد من الله تعالى وهما بالحلان اقول لما فرغ
 من اثبات الذات شرع في اثبات الصفات وقد اوضحنا
 التوضيحه لانها وجود والسلب عدم والوجود اشرف من
 مقدم على غيره وابتداء بكونه قادرا لاستدعاء الصنع
 القدرة ولذا ذكرها مقدمة لتقبل على تصور غيرها
 هذا البحث فنقول القادر المختار هو الذي ان شاء ان
 فعل وان شاء ان يترك ترك مع قصد قصد واردة
 بخلافه والفرق بينهما من وجوه الاول ان المختار ممكن
 الفعل والترك لا تفعل معا بالنسبة الى الشيء واحد
 والموجب بخلافه والثاني ان فعل المختار مسبوق للعلم
 والقصد بخلاف الموجب **الثالث** ان فعل المختار
 يجوز تاخيره عنه وفعل الموجب لا يفتك عنه كالتص
 في اشراقها بالناس فاحاقها والعالم كل موجود سوى
 حادث والحادث هو الذي وجوده مسبق بالغير بما
 العدم والتقدير بخلافه ولجسد هو المتعين الذي

من العدم

هو الذي

القمة في الجهات الثلاثة لغير المكان شيء واحد
هو الفراغ المتوسر الذي تشغله الاجسام بالحصول فيه
والحركة هي حصول الجسد في مكان بجلاخر والسكون هو
حصول ثاب في مكان وانما اذا تقرر هذا فنقول كلما كان
العالم محدثا كان المثير فيه وهو الله تعالى مختارا فمنا
هو بيان الاوقات العالم يحدث التاليه انه يلزم
اختيار الصانع اما بيان الدعوى الاولى فان المراد
العالم عند المتكلمين هو السموات والارض وما بينهما
بينهما وذلك اما اجسام واعراض وكلاهما حادثان اما
الاجسام فلا ينفصلوا عن الحركة والسكون الحادثين
وكل ما لا يتجلى عن الحوادث فهو حادث اما انما لا يتجلى
من الحركة والسكون فلان كل جسد لا بد له من مكان
ضروري وح اما يكون لا ينفصل فيه وهو الكل استقلا
عنه وهو المتحرك والواسطة بينهما بالضرورة واما
حادثان فلا ينفصلان بالغير والاشياء من التقدير
بمسبق بالغير فلا شيء من الحركة والسكون بقدر
فيكونان حادثين اذ لا واسطة بينهما اما انهما مسوقان
فلان الحركة عبارة عن الحصول الاول في المكان
التالي فيقول مسوقا بالمكان الاول ضرورة السكون

الاجسام لا يتحرك في الفراغ
بل في المكان

بالغير

عبارة

عبارة عن الحصول الثاني في المكان الاول فيكون مسبقا
بالحصول الاول بالضرورة واما ان كل ما لا يتجلى من الحوادث
فهو حادث فلانه لو لم يكن حادثا لكان قديما وح اما ان
معه في القدر شيء بين تلك الحوادث الا انه لم يزل ولا يكون
فان كان الاول زورا لاجتماع القدر والحادث معا في الشيء حد
وهو صحيح وان كان الثاني يلزم بطلان ما علم ضرورة وهو
امتناع انفكاك الحوادث عنه وهو محال واما الاعراض وكلاهما
بمحتاج في وجودها الى الاجسام والمحتاج الى الحادث هو
بالحدوث واما بيان دعوى التاليه فهو ان الحادث لما اش
ماهية بالوجود تارة وبالعدم اخرى كان يمكن ان ينفصل المكان
فان كان مختارا فهو المطلوب وان كان سوجيا لمختلف اشياء
عنه فيلزم مقدرا اش ولكن ثبت حدوثه فيلزم وجوده اش
لذالك اش وكذا الامر من فقد بان انه لو كان الله موجودا
لقد اما قدم العالم وحدث الله تعالى اش اش
و قد رتبته اش جميع المقدورات لان الحادثة اش
و بسبب ذاته تعالى الى الجميع بالسوية فيكون قدرته اش
اش لما ثبت كونه قادرا في الجملة نسمع في بيان اش
قدرته وقد نابع فيه الحكماء حيث قالوا ان لا يصح اش
الواحد الا الواحد والثثوية حيث زعموا انه لا يقدر اش

الواحد

والثالث حيث اعتقد انه لا يتقدم على القبح والبلح حيث
 منع من قدرته على مثل مقدورنا والجبايمان حيث ^{لا}
 قدرته على عين مقدورنا والمحق خلاف ذلك كله ^{لأنه}
 على ما ادعيه لان قد انتهى المانع بالنية الى ذاته ^{فبما}
 الى المتدور فيجب التعلق بالعلم ^{الاول} فهو ^{المقتضى}
 تكونه قادر هو ذاته ونبتها الى الجوع متساوية ^{لها}
 فيكون مقتضاها ايضا متساوية ^{النية} وهو المطلب
 واعلم انه لا يلزم من التعلق الوقوع بل الوقوع بقدرته
 هو البعض وان كان قادرا على الكل والاشارة ^{فان}
 في عموم التعلق وادعوا معهما لوقوعه ^{ويناظر} بيان ذلك
 انما ماسه تعالى قال ^{الثانية} انه تعالى ^{لا} ^{لا} ^{لا}
 الافعال المحملة ^{المقننة} وكل من فعل ذلك ^{فان}
 بالضرورة ^{اقول} من جملة صفاته ^{النبوتية} كونه عالما
 والعالم هو ^{المبني} الاستيلاء بحيث ^{تكون} غير ^{فائتية}
 بالتعلق المحكوم ^{المتقن} هو المشتمل على امور ^{غريبة} ^{المتبع}
 لخاص كثيرة ^{والدليل} على كونه عالما ^{بوجهان} ^{الاول}
 انه مختار ^{وكل} مختار عالما ^{الصغرى} فقد ^{بين} ^{انها}
 واما الكبرى ^{فلان} فعل ^{المختار} تابع ^{لصدقة} ^{وتجمل}
 قد ^{شئ} من دون ^{العلوية} ^{الثاني} انه ^{فعل} ^{الاول}

واما الثاني فلان المقضي يكون الشق
 مقدورا وهو ان كانه والامكان مشترك
 في الكل ويكون صحة المقدم وريه ايضا
 مشترك بين الكل وهو المطلوب والاشارة ^{الثانية}
 بالنية التي لغاها ^{والنية} التي المقدم ^{وغير}

البيِّن

حاضر عند

ودا عي

الحكمة

الحكمة المتقنة وكل من كان كذلك فهو عالما ^{انه} ^{فعل}
 فذلك ظاهر من تدبر مخلوقاته ^{اما} ^{الجمالية} ^{فما} ^{يت}
 على حركة يقاس ^{خواص} ^{العضول} ^{وكيفية} ^{تضد} ^{تلك} ^{الحركة}
 وادواتها ^{وهو} ^{بين} ^{ذاته} ^{واما} ^{الارضية} ^{فما} ^{يظهر} ^{من} ^{حكمة}
 المركبات ^{الثالث} ^{والامور} ^{الغريبة} ^{لحاصله} ^{فيها} ^{والخاص} ^{الحكمة}
 المتقلة ^{عليها} ^{ولولا} ^{يكن} ^{الا} ^{فخلق} ^{الانسان} ^{نفسه} ^{والمحكمة} ^{الارضية}
 في ^{النشأة} ^{وتربيت} ^{خلقه} ^{وحواشه} ^{وما} ^{يتربط} ^{عليها} ^{من} ^{المناشئ}
 كما ^{اشارة} ^{تجنان} ^{وتعالى} ^{بقوله} ^{ولم} ^{يسكر} ^{واي} ^{انفسه} ^{الاله}
 فان ^{من} ^{العجائب} ^{المودعة} ^{في} ^{بنية} ^{الانسان} ^{ان} ^{كل} ^{عضو} ^{من}
 اعضاءه ^{له} ^{اربع} ^{قوى} ^{جاذبية} ^{وماسكة} ^{وما} ^{خفية} ^{ودا} ^{نقطة}
 اما ^{الجاذبية} ^{فمحمكة} ^{ان} ^{البدن} ^{لما} ^{كان} ^{دا} ^{ايما} ^{في} ^{التخلل} ^{المتقن}
 جاذبه ^{التي} ^{تجذب} ^{بديل} ^{ما} ^{يتحمل} ^{منه} ^{واما} ^{الماسكة} ^{فلان} ^{الخطا}
 الجيد ^{وبما} ^{لزوج} ^{والعضو} ^{ايضا} ^{لزوج} ^{فلا} ^{يد} ^{من} ^{ماسكة} ^{له} ^{حق} ^{تفعل}
 فيه ^{الهاضمة} ^{واما} ^{الهاضمة} ^{فلا} ^{يقدر} ^{الغذاء} ^{الى} ^{ما} ^{يصل}
 ان ^{يكون} ^{جزءا} ^{للمقتدى} ^{واما} ^{الدافعة} ^{فهي} ^{التي} ^{تدفع} ^{الفعل}
 مما ^{فضلته} ^{الهاضمة} ^{والمهيم} ^{العضو} ^{اخر} ^{اليه} ^{واما} ^{ان} ^{كل} ^{من} ^{فعل}
 ذلك ^{الفعل} ^{المحكوم} ^{المشتمل} ^{فعل} ^{العضو} ^{يد} ^{يحيي} ^{من} ^{زال} ^{الاع}
 وتدبرها ^س ^{وعلمه} ^{يعلم} ^{بكل} ^{علمه} ^{ولساوي} ^{تسببت}
 المعلومات ^{اليه} ^{ولانه} ^{يحيي} ^{ان} ^{يعلم} ^{كل} ^{له} ^{يحيي}

التحمل م

حق تفعل

يصل

صل

الفعل

فعل

مور

الاقبال

يحيي

ذلك لاستقامة افكاره الى غيره **قوله** الباري تعالى
 عالم بكل مطوع مما يصح ان يكون معلوما واجبا كان او
 مستكفرا بما كان اوجادا تافلا للملك حيث منعم من علمه
 بالجنبيات الثانية على وجه جزمك لتغيرها تغير العلم
 قلنا المتغير هو المتعلق الاعتناء بالدليل على اقتضائه
 ان لا يغير العلم ولا يغيره **قوله** ان يصح ان
 يعلم كل معلوم **قوله** ان يصح ان يعلم كل معلوم
 الصفة التي جمع ما عدل نسبة متساوية قسما ونسبة
 جمع المعلومات اليه واما انه اذا صح له شئ وجب
 صفاته تعالى ذاتيه والصفة لاقيه متى صحت وجبت
 ولا لا تفرق انصاف الذات بها الى الغير فيكون لها
 مفتقرا في علمه الى غيره وهو **قوله** ان لا يتعالى
 لانه قادر عالم فيكون جيا بالضرورة **قوله** من صفاته
 كونه تعالى حيا فقال الحكماء وابو الحسين البصري جيا
 مباركة عن صحة انصافه بالقدرة والعلم وقالت
 الاشاعرة هي صفة مغايرة لهذا **قوله** الحق الا
 اذى الاصل عدد الزيادة والباري تعالى ثبته
 قادر عالم فيكون جيا وهو المطلق **قوله** ان لا يتعالى

الحكماء

الذاتية

قوله ان لا يتعالى
 لانه قادر عالم فيكون جيا بالضرورة
 من صفاته كونه تعالى حيا فقال الحكماء

كلامه

ان يتعالى
 ان لا يتعالى
 ان لا يتعالى
 ان لا يتعالى

وكارته **قوله** ان يتعالى **قوله** ان لا يتعالى
 واختلفوا في معناها فقال ابو الحسين البصري هي عبارة
 عن علمه بما في الفعل من المصلحة الداعية وقال الخليل
 انه غير معلوب ولا مكره فصفاها اذا سلبي لكن هذا لقا
 اخذ لانها الشيء مكانه وقال البلخي هي في افعالها علمها
 وفي افعال غير امر بها فان اراد العلم المطلق فليس ارادة
 كما سياتي وان اراد العلم المقيد بالمصلحة فهو كما قال ابن
 البصري واما آلم فهو مستلزم للارادة لانفسها وقالت
 الاشاعرة وجماعة من المعتزلة انها صفة زايد ومقتضى
 للقدرة والعلم وبمخصصة للفعل في افعالها قالوا
 ذلك لا يزيد معنى قد مر وقالت المعتزلة والكرامية
 هي حدثي حادث فالكرامية قالوا هو قايده بذاته تعالى
 قالوا لا في عقله وسياق بطلان الزيادة فادنى الحق **قوله**
 ابو الحسين **قوله** ان لا يتعالى **قوله** ان لا يتعالى
 ان تخصيص الافعال بايجادها في وقت دون وقت آخر
 وعلى وجه دون آخر مع تساوي الاوقات والاحوال
 بالنسبة الى الفاعل والمقابل لا بد له من مخصص بذلك
 الحصر اما القدرة الذاتية فهي متساوية البنية ليست
 صالحة للتخصيص ولانها شأنها الثابت والايادى

كاتبه

رادة

الحاجد

هي

غير ترجيح واما العلم المطلق فذلك تابع لتعيين الممكن
وتقديره الممكن صعوده فليس مخصوصا والا كان متوقفا
واما باقي الصفات فظاهرها انها ليست صالحة للتخصيص فاذن
المخصص هو علم خاص متضمن لتعيين الممكن وجوب صفة
وهو العلم باشتماله على مصلحة لا يحصل الا في ذلك الوقت
او على ذلك الوجه وذلك هو الارادة التي انما هي تعالى اس
اقول الصلوة وهي بقوله لا تقر باننا والامر باننا يستلزم
ارادته ضرورة انتهى عن الشيء يتلزم كراهية ضرورة
فالباري تعالى يريد كاره وهو المطلوب فايدتان الاله
كراهية الله تعالى هي علمه باشتمال الفعل على المصلحة التي
التي اجازة الثانية ارادته تعالى ليست زائدة على ما ذكرنا
والا كانت اما معنى قديم كما قال الشاعر فقد
القدماء او قد مر المراد واحدنا فاما في ذلك كما قال
فكون علل الحوادث وهو باطل كما سيأتي واما في غير ذلك
يجمع كقولنا لا غير الاله واما لا في عمل كما نقول المصنف
ففيه فاذ ان الاله يترجمه التسلسل او الحادث
مسبوقا بارادته الحادث فهي اذ حادثه وتنقل الكلام
ويتسلسل الثاني استعماله وجود صفة لا في محل قال
الخامسة انه تعالى مدرك لانه في جميع ان يدرك قال

كان ان ارادته هو علمه باشتماله
لذلك المسئلة الصادرة عنه عن الحوادث

ودون

ورد القرآن بتبويحه له فانما قوله قد ذلك للدلائل
العقلية على انصافه تعالى بالادراك وهو ان يد على العلم
فانا نجد تفرقة ضرورية بين علمنا بالسواد والاحمر والصوت الحياض
المتعاطل وبين ادراكها وتلك الزيادة راجعة الى الثانية
لكن قد ذلك للدلائل العقلية على استعماله الحواس والآلات
عليه تعالى فيستحيل ذلك الزيادة عليه فادراكه هو علمه
حينئذ بالمذكرات والدليل على صحة انصافه به قوله
دل على كونه عالما بكل المعلومات من كونه جها فيض ان
يدرك وقد ورد القرآن بتبويحه له فانما
هو علمه بالمذكرات قوله هو المطلق الثالثة انه
قد يدرك في باقي ابدى لانه واجب الوجود فيستحيل الجمعة
السابق واللاحق عليه قوله هذه صفات اربعة لا
لوجود وجوده فالمتدبر لا زنى هو المصاحب لجميع الارضية
الحققة والمقدرة بالنسبة الى الجانب الماضي والباقي من
المستمر لوجود المصاحب لجميع الثالثة والاكدي هو المصاحب
لجميع لان منة محققة كانت او مقدرة بالنسبة الى المستقبل
والرهدي بعد الجميع والدليل على ذلك هو انه قد ثبت
انه واجب الوجود فيستحيل عليه العدم مطلقا سواء كان
سابقا على قدس ان لا يكون قديما ازليا او لاحقا

لجميع

على تقدير ان لا يكون باقيا ابديا واذ استحال العبد
المطلق عليه ثبت قدمه وانليته وبقاؤه وايدنيه ^{وهو}
المطلوب قال الساجدة انه تعالى متكلم بالاجماع المراد
لكلام الحروف المسموعة المستظنة ومعنى انه متكلم
ارجد الكلام فيجسود فيضيرا لا شاعرا غير محتول اقول
من جملة صفاته تعالى كونه متكلم او تدبير المليون على
واختلفوا بعد ذلك في مثل مات اربع الاخرى في الطريق
بنوت هذه الصفة فقال لان شاعرا هو الحقل وقال
هو المعنى وهو قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما
هو المعنى وهو الحق لعدم الدليل العقلي وما ذكره ^{المعزلة}
بتام وقد اجمع الانبياء على ذلك وبنوت بنو قريظة
عليه فوجب اجابته الثاني في ما حية كلامه ^{فردوا الاشياء}
انه معنى قائم بذاته بعد عنه بالجمادات المختلفة للتفريق
المقابلة للعلة والقدرة وليس بحرف ولا صوت ولا امر
نهي ولا خير ولا استخبار لا غير ذلك من اساليب الكلام
وقالت المعزلة والكرامية والحنايله والحروف والا
الركبية تنكبها مفعيها والحق الاخير لوجوب الاول ان
المتبادر الى الفاهما لحقها صوماء كرماء ولذلك لا
بالكلام من لا يصف كما لسكت والاخر الثاني اما ذكره
غير متصور فان المتصور اما القدرة الذاتية التي

والاصوات
من الاجسام
بعضها لا يتصور
بغير الكلام
بعضها لا يتصور
بغير الكلام
بعضها لا يتصور
بغير الكلام

بذلك

عنها الحروف والاصوات وقد قالوا غير هذا القول وقال
صغيره . باقى الصفات ليست صالحة لمصدر ^{بغيره}
واذا لم يكن متصورا لم يصح انصافه اثباته اذا الصديق
مسوق بالمصور الثالث فيما تصور به تلك الصفة ^{الاصوات}
فلقولهم بالمعنى قالوا انه قائم بذاته تعالى ولما القاين
بالحروف فقد اختلفوا في ذلك الحنايله والكرامية انه قائم
بذاته انه تعالى فحده هو المتكلم بالحروف والاصوات
قالت المعزلة وهو الحق هو انه قائم بغيره لا بذاته ^{الكلام}
في التجربة فسمعه موحيا ومعنى انه متكلم انه فعل الكلام
لا قام به الكلام والدليل على ذلك امر يمكن ان الله تعالى قادر
على جميع الممكنات واما ما ذكره شيخنا وسند المنع من وجوب
الاول انه لو كان المتكلم قام به الكلام كان الهوا الذي
يقوم به الحرف والصوت متكلم وهو لا لان اهل اللغة
لا يصورون المتكلم الا من فعل الكلام لان قام به الكلام
لهذا كان الصدا غير متكلم وقالوا تكلم الحق على لسان المرء
ولا امتداد هذا الكلام للمصوع من المصوع فاعطى الحق ^{المعنى}
ان الكلام اما المعنى وقد بان بطلانه والحرف والصوت لا
يجوز قيامها بذاته والالكان ذاتها لمرقف وجردها على
وجودها ^{باطل}

معنى قد يرمى

الله
وجه

المعنى

تفها

فان كان البارى جعلت عظمته مركبا لكان ممكنا وهو محتمل
 الثانية انه تعالى ليس بجسد ولا عرض والا فتقر الى المكان
 والامتنع انفكاكه عن الحوادث فيكون حادثا وهو محتمل
 البارى تعالى ليس بجسد خلافا للجسمه والمجسمه له طول
 وعرض وعمق والعرض هو الحال في الجسم ولا وجود له
 والدليل على كونه ليس بجسد ولا عرض ^{القول} وهو ان
 انه لو كان احدهما لكان ممكنا واللازم باطل والمثلث
 كذلك بيان الملازمة انما يغلب ضرورة ان كل جسد ^{هو}
 مفتقر الى محل والحل غيرهما فيفتقران الى غيرهما فيفتقر
 الى غيره ممكن فلو كان البارى تعالى جمعا لعمدهما لكان
 ممكنا ^{المكان} الثاني لو كان جسما لكان حادثا وهو محتمل وبيان
 الملازمة ان كل جسد فهو لا يتخلو من الحوادث وكل
 يتخلو من الحوادث فهو حادث وقد تبين ان ^{جسما} فتقر
 لكان حادثا لكنه قد يبرر فيجمع التقضيان ^{لا} ولا
 ان يكون في محل فالافتقار اليه والافتقار الى الالا ^{فتقر}
 اليهما قوله هذا ان وصفان سليمان الاولى انه ليس في محل
 خلافا للمضاري وجميع المتصوفة والمعقول من الحلول
 هو قيام موجود بوجوده على سبيل النتيجة فان ارادوا
 هذا المعنى فهو باطل واللازم افتقارا الواجب وهو محتمل
 وان ارادوا غيره فلا بد من تصور الالا فتقر عليه

للمجتمعة

ولا عرض والالكان
مفتقر الى المكان

الى المكان وكل عرض فهو
مفتقر

او عرضا

بالتى

بالتى والاذنات **الثاني** انه تعالى ليس في جهة والجهة هي
 مقصد المتحرك الاينى ومتعلق الاشارة الحسية وعند
 الكرامية انه تعالى في الجهة التوقية لما تصور من ^{القول}
 النقلة وهو باطل لانه لو كان في الجهة المجمع استغناؤه
 عنها فلا يدل فيها اوجه افتقاره اليها فيكون ممكنا ^{القول}
 النقلة لها تاويلات وبحال مذكورة في مواضعها
 لمادت الدلائل العقلية على امتناع الجسميه والحقها
 عليه وجب تاويل غيرها لاستحالة العمل بهما ^{القول}
 التقضيان او التذكير لهما والارتفاع التقضيان
 او الجبل بالنقل والاطراح العقل واللازم اطراح النقل
 لا يطرح اصله في الامر الرابع وهو العمل بالعقل ^{القول}
 النقل **الثاني** ولا يصح عليه اللذة واللازم امتناع المطرح
الثالث اللذة واللازم ان وجدانها فيفتقران الى ^{القول}
 وقد يقال بينهما اللذة هي ادراك الملاذير من حيث ^{القول}
 واللاذير انك المتناهي من حيث هو منافق وهما تدكيونا
 حسيين وقد يكونان معنيين فان الادراك ان كان ^{القول}
 فمباحسا والاعتقليات اذا تقر هذا فتقول ما الالا
 فهو مستحيل عليه اجماعا من العقلاء اذ لا متناهي ^{القول}
 واما اللذة فان كانت حسية فكذلك لا كفاها من ^{القول}

القول

القول

القول

القول

القول

القول

القول

القول

القول

المتراج والمتراج مستحيل عليه والاشكال جميعا وان

كانت عقلية ابقها الحكماء لضعف وصاحب الياقات
مثلا ان البرى متصف بجماله الا لا يتقيد بالاستحالة

عليه تعالى ومع ذلك فهو مدرك لذاته وكما له فيكون
اجل مدرك لا عظم مدرك باتم ادراك ولا يعنى اللذة

الا ذلك واما المتكلمون فقد اطلقوا لعل في اللذة
لاقتضا مصدر في اللذات العقلية او لحدود وروء لك

في الشرح الشريف فان صفاته تمامه وتمامه توقيفية فلا
يجوز لغيره التقييم بها الا باذن منه لأنه وان كان ذلك

جائزا في نظر العقل لكنه ليس من الأدب المجاز ان يكون
غير جائز من جهة الاضطرار لولا اتحاد غيره لاقتضا

الاتحاد مطلقا قول لا اتحاد يقال على معينين مجازي
وحقيقى اما المجازى فهو صيرورة شئ شيئا آخر لا يكون

والعساذ اما من غير اضافة شئ كما يقال صار الهواء
ماء وصار الماء هواء او اضافة شئ الى شئ كما يقال

صار القرباب طينا باضافته الماء اليه واما الحقيقي فهو
التشبين الموجودين شيئا واحدا اذا اقررت في عالم

ان الاول مستحيل عليه قطعا لاستحالة الكون
بغيره

الاشكال جميعا وان كانت عقلية ابقها الحكماء لضعف وصاحب الياقات مثلا ان البرى متصف بجماله الا لا يتقيد بالاستحالة عليه تعالى ومع ذلك فهو مدرك لذاته وكما له فيكون اجل مدرك لا عظم مدرك باتم ادراك ولا يعنى اللذة الا ذلك واما المتكلمون فقد اطلقوا لعل في اللذة لاقتضا مصدر في اللذات العقلية او لحدود وروء لك في الشرح الشريف فان صفاته تمامه وتمامه توقيفية فلا يجوز لغيره التقييم بها الا باذن منه لأنه وان كان ذلك جائزا في نظر العقل لكنه ليس من الأدب المجاز ان يكون غير جائز من جهة الاضطرار لولا اتحاد غيره لاقتضا الاتحاد مطلقا قول لا اتحاد يقال على معينين مجازي وحقيقى اما المجازى فهو صيرورة شئ شيئا آخر لا يكون والعساذ اما من غير اضافة شئ كما يقال صار الهواء ماء وصار الماء هواء او اضافة شئ الى شئ كما يقال صار القرباب طينا باضافته الماء اليه واما الحقيقي فهو التشبين الموجودين شيئا واحدا اذا اقررت في عالم ان الاول مستحيل عليه قطعا لاستحالة الكون بغيره

عليه واما الثاني فقد قال بعض المنصاري انه اتحد
بالمسيح فانفسه قالوا اتحدت لاهوتية البارى ناسوتية عيسى

وقال الفطرية انه اتحد بعيسى عليه السلام وقال بعض المنصاري
انه اتحد مع العارفين فان عنوانه ما ذكرناه فلا بد

من بضره اولا ثم يركب عليه وان عنوانه ما ذكرناه فهو
باطل قطعا لأن الاتحاد مستحيل في نفسه فيتحيل

لغيره اما استحالة فهو ان المتحدين بعد الاتحاد هما
بقيهما موجودين فلا اتحاد لهما اتقان لا واحد وان

عدما فلا اتحاد بل وجد ثالث وهو الغير وان عدله
ووجد آخر فلا اتحاد لأن المحدود لا يتحد بالموجود

قال الثالث انه تعالى ليس محلا للمواد لاكتنا
الفعاله عن غيره وامتناع الفص عليه قول صفاته تعالى

لها اعتباران احدهما بالنظر الى نفس القدرة الذاتية
والعلم الذاتي الى غير ذلك من الصفات وثانيهما الى

تعلق تلك الصفات بمقتضاها كتعلق القدرة بالعلم
والعلم بالمعلوم فسمى بهذا المعنى لا شاع في كونها

اعتبارية اضافة متغيرة تغايرها يجب تغير التعلق
وتغايرها اما بالاعتبار الاول فسمت الكراميه انها
متغيرة يجب بتعدد المتعلقات قالوا انه لا يمكن قان

حادثه

الاعتبار على الثاني

عزيم

في الازل فوصار قادرا ولم يكن عالما فصار عالما الحق
 خلافة فان المتجدد فيما ذكر هو المتعلق فان عنوانك
 فسله والاقباط لوجيبين **اولا** لو كانت صفاته حادثه
 متجددة لن مانفعاله وتغييره والامر باطلاق المبدأ
 كذلك بهان الملتزم ومن وجهين **الثاني** ان صفاته ذاتية
 فتصيرها مستلزما لتغير الذات وانفعالها **الثالث**
 ان حدوث الصفقة يتلزم حدوث تأييدها في المحل لها
 وهو مستلزم لانفعال المحل وتغييره لكن تغيرها جهة
 مجال فلا يكون صفاته حادثه وهو المثل **الثاني** ان صفاته
 تعالى صفات كمال الاستحالة المقص عليه ولو كانت حادثه
 متجددة لن دخلوه من الكمال والمحل من الكمال **الثاني** ان صفاته
والرابعة انه تعالى يستحيل عليه التجدد لان كل مرتبة
 تصير جهة لانه اما مقابلا وفي حكم المقابل بالضرورة
 فيكون جسيما وهو محال لقوله لن تراهي بلن الثانية
اولا ذهب الحكماء وللعقل له الى استحالة تزيينه **بالصير**
 الجردة وذهب للجمحة والكلامية الى جواز تزيينه **بالصير**
 مع الوجهة واما الأشاعرة فاعتقدوا مجردة **وقالوا**
 بصحة تزيينه سوا جهة فما التواضع العتلا **وقالوا**
 بعضهم وقال ليس مرادنا بل وجه الاستطباع **خروج**

هذا الكلام
 في الصفات
 والاعتبار
 على الثاني
 في الصفات
 والاعتبار
 على الثاني
 في الصفات
 والاعتبار
 على الثاني

تعالى

التفاهع بل الحالة التي تحصل من رؤية النبي بعد العلم
 به وقال بعضهم معنى الرؤية وهو ان يتكشف لهما
 المومنين في الآخرة اكتشاف المبدأ المرئي والمحق المضمون
 فلو بذلك اكتشاف الثامر فهو مسلم فان المعارف بتغيير
 القيمة ضرورية والا فلا يتصور منه الا الرؤية وهو
 باطل عقلا ومعها اما عقلا فلانه لو كان مرئيا لكان
 في جهة فيكون جسيما وهو باطل كما تقدم بيان الآلة
 ان كل مرتبة فيضو ما مقابل او في حكم المقابل كالصورة
 في المرآت وذلك ضروري وكل مقابل وفي حكمه فهو
 في جهة فلو كان البارئ بقوم مرئيا لكان في جهة واما
 فلو جوب **اولا** ان موسى لما سأل لرؤية اجيب بلن **الثاني**
 ولرؤية المتأيد نقلنا عن اهل اللغة واذ المرء موسى
 لم يره غيره بطريق الأولى **الثاني** قوله تعالى لا تدركها
 البصائر بنفي اذراك البصائر له فيكون اثباته له نفصا
الثالث انه تعالى استعظم طلب رؤيته وربنا الذي
 والوعيد فقال فقد ساء لو موسى اكرم من ذلك **فقالوا**
 انما اسجرت فاخذتهم الصاعقة نطلبهم وقال الذي
 لقائهم ناولا اتدل علينا الملائكة او ترى ربنا لقد استكبروا
 في انفسهم وتواضعوا كثيرا **والخامسة** في نفي الشريك
 عنه

هذا الكلام
 في الصفات
 والاعتبار
 على الثاني
 في الصفات
 والاعتبار
 على الثاني

لا يجوز

تعالى والسمع والقابض فيفسد نظام الوجود ولا يستلزامه
 التركيب لا مشترك الوجودين في كونها اوجي الوجود
 فلا بد من ما بين **اقول** اتفق المتكلمون والحكماء على
 الشريك منه غير لوجوه **الاول** لا لاي المهيبة الدالة
 عليه وارجاع الانبياء وهو حجة هنا لعدم توقف صدق
 على شئ من الوجودات **الثاني** دليل المتكلمين وايضا دليل
 القابض وهو ما اخذ من قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا
 لسندنا وتقرين انه لو كان معه شريك لورفساد نظام
 الوجود وهو باطل بان ذلك انه لو تعلق ارادة
 بايجاد جسم متحرك فلا يتخلوا اما ان يمكن للاخر ارادة
 اولافان امكن فلا يتخلوا اما ان يقع مرادها فيلزم اجتماع
 المتناضيين او لا يقع فيلزم خلو الجسد عن الحركة والكون
 او يقع مراد احداهما فيلزم مساوان **الاول** الترجيح بانه
 وثانيهما محذور الاخر وان لم يمكن للاخر ارادة وسكونه
 مجزء اذ لا مانع الاضيق ارادة ذلك الغير عن الالة
 الترجيح بلا مرجح محال فيلزم مساوان نظام وهو محال
الثاني دليل الحكماء وتقريره انه لو كان في الوجود
 واجبي وجود نذر امكانهما وبيان ذلك انهما حينئذ يشتركان
 في وجوب الوجود فلا يتخلوا اما ان يقبلا اولافان **الثاني**

لورفساد

لم يحصل الاثنية وان امتيزا لتركيب كل واحد منهما
 مما به الامتياز ومما به الاشتراك فكل مركب ممكن بل ان
 فيكونان ممكنين هذا خلف **الثاني** السادسة في نفي المعاني
 والاحوال عنه تعالى لانه لو كان قادرا بقدرته وعالميا **بطل**
 اوجيا بجبوتة وغيره لك من الصفات لا تفر في صفاته
 ذلك المعنى فيكون ممكنا هذا خلف **قوله** ذهب الامتياز
 الى انه تعالى قادر بقدرته او عالم بعلمه وحيوي بولاه
 ذلك من الصفات وهي معاني قديمة زائدة على ذاته
 قائمة بها وقالت البهائية انه تعالى مساو لغيره من
 الذوات وعتان بجالة تنحى الالهية وتلك الحالة
 توجب له احوالا اربعة هي المقاديرية والعلوية والحيوية
 والموجدية والحال عند هذه صفة لموجود لا توصف بها
 ولا بالعدم والبارئ تعالى قادر باعتبار تلك القادرية
 وعالم باعتبار تلك العالمية الى غير ذلك من الصفات
 وقالت الحكماء والمحققون من المتكلمين انه تعالى قادر
 لذاته وعالم لذاته الى غير ذلك من الصفات وما
 منها لزيادة في قولنا ذات عالمة وقادرة تلك الصفات
 امور اعتبارية زائدة في الزمن لا في الخارج وهو الحق لنا
 انه لو كان قادرا بقدرته او عالميا بعلمه

العالمية

الى غير ذلك من الصفات لزم افتقار الواجب في صفاته
 الى غيره لان تلك المعاني والحوال مغايرة لذاته قطعا
 وكل منفردا الى غيره ممكن فلو كانت صفاته زائدة على
 ذاته لكان ممكنا هذا خلف **في السابعة** انه غني
 ليس محتاج لان وجوب وجوده دون غيره يقتضي
 عن غيره واقفقا غيرا اليه **اقول** من صفاته السلبية
 كونه تعالى غنيا ليس محتاج الى غيره مطلقا لا في ذاته
 ولا في صفاته وذلك لان وجوب وجوده الثابت له
 يقتضي استغناء مطلقا عن مجموع ماعداه ولو كان محتاجا
 لزم افتقاره فيكون ممكنا تعالى عنه بل البارى جعل
 عظيما فستغنى عن جميع ماعداه والحل رتبة من شكا
 جوده وذرة من ذرات وجوده **في الفصل الرابع** في
 وفيه مباحث **الاول** العقل قاض بالضرورة ان من الاعداد
 ما هو حسن كره الوديعه والاحسان والصدق النافع
 ما هو قبيح كالظلم والكذب الضار ولهذا حكم بهما من
 الشرايع كالطهارة والهدى والاعتناء بالانقياء عقلا انتقيا
 سمعا لانتفاء قبح الكذب حينئذ من الشرايع **اقول**
 لما قاض من مباحث التوحيد شرع في مباحث العدل
 المراد بالعدل هو تنزيه ذات البارى تعالى عن قول الحق

والعدل

والاخذل بالواجب ولما توقف ذلك على معرفه الحسن والقبح
 العقليين قدر الحق فيه واعلم ان العقل ضروري الحق
 وهو اما ان يكون له وصف زائد على حد ذاته او لا الثاني
 كحركة السهم والتاخير والاول اما ان ينظر العقل من ذلك
 الزايد او لا والاول هو القبيح والثاني وهو الذي لا ينظر
 العقل منه اما ان يتساوى فعله وتركه وهو المباح
 يتساوى فان شح تركه اما ان يمنع التقيض وهو المباح
 او لا فهو المكروه وان ترجح فعله فاما مع المنع من تركه
 وهو الواجب ومع جواز تركه وهو المندوب اذا نظر هذا
 فاعلم ان الحسن والقبح يقالان على ثلاث معان **الاول**
 كون الشيء صفة كالقولنا العله حسن او صفة نقص
 كقولنا الجمل قبيح **الثاني** كون الشيء ملايا للطبع كما
 او مناف له كالا **الثالث** ان يكون الحسن ما يتفق عليه
 المدح عاجلا والفتوى اجلا والقبح ما يتفق عليه في
 عاجلا والعتاب اجلا ولا خلاف في كونهما عقليين **الثاني**
 الاولين واما بالاعتبار **الثالث** فاختلاف المتكلمين فيه
 فقالوا لا اشاعره ليس في العقل ما يدل على الحسن والقبح
 بهذا المعنى بل الشرع فما حسنه فهو الحسن وما قبحه فهو
 القبح وقالت المعتزلة والامامية في العقل ما يدل

الترك في الأول دون الثاني ولو كانت الأفعال
 متساوية على وتيرة واحدة من غير فرق لكن الفرق
 حاصل فيكون متساويا وهو المطلوب **الثاني** قوله **لو لم يكن العبد حيا**
 لأفعاله لا تمنع تكليفه والالتزم التكليف بما لا يطاق
 وما قلنا ذلك لأنه حينئذ غير قادر على ما كلف به **الثالث**
 به كان تكليفه بما لا يطاق وهو باطل بالأجماع وإذا لم
 العبد مكلفا لم يكن عاصيا بالتحالفه لكنه عاصي بالاجتناب
الثالث انه لو لم يكن العبد قادرا موجد لأفعاله لكان
 ظالما وبان ذلك ان الفعل القبيح اذا كان صادرا
 تعالى استحالة معاقبة العبد عليه لأنه لم يفعله لكن
 يعاقبه العقابا فيكون ظالما تعالى الله عنه **الرابع**
 الكتاب العزيز الذي هو فرقان بين الحق والمباطل
 مستحون باضافه الفعل الى العبد وانه واقع بمشيتة
 قول للدين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون
 من عندنا ان ينزلنا حتى لا نظن حتى يقضوا ما نأمرهم
 من يفعل سوءا جزية كل امرء بما كسب رهين جزاء مما
 تعلمون الى غير ذلك آيات الوعد والوعيد والله
 وهي أكثر من ان تحصى **الثاني** في استحالة القبيح
 لأن له سائر فاعته وهو عمله بالقبيح ولأدائها له اليه

الباري

امادى الحاجة المستعنة عليه والحكمة وهو في هذا لأنه
 لو كان صدوره منه لاستعانت بالنبوت **أقول** يستحيل ان يكون
 الباري تعالى فاعلا للقبيح وهو متدبر المعتزله وعندنا
 هو فاعل لكل حسنا كان او قبيحا والدليل على ما قلناه وجهان
الأول ان الصارف عنه موجود والمدعى اليه معد **ثانيا**
 كان كذلك استنع الفعل ضرورة اما وجود الصارف **الثاني**
 والله تعالى عال به واما عدم المدعى فلا لأنه اما مدعى **الثالث**
 المستعنة عليه وهو عليه محال لأنه غير محتاج واما مدعى
 الحكمة الموجودة فيه وهو محال ايضا لأن القبيح **الرابع**
الثاني انه لو كان عليه القبيح استنع انبات النبوت **الثالث**
 باطل اجماعا بتناق الأمامية والاشعرية فالمتزور
 بيان الملازمة انه حينئذ لا يقبح منه تصديق الكذب
 مع ذلك لا يمكن الجزم بصحة النبوة وهو ظاهر **الرابع**
 يستحيل عليه ارادة القبيح لأنها قبيحة **القول** ذهبت
 الاعتناء الى انه تعالى صير مجموع الكائيات حسنة كما
 او قبيحة شرا كان او خيرا ايمانا كان او كفرا لأنه من
 لكل فهو مريد له وذهبت المعتزله الى استحالة
 للقيح والكفر وهو الحق لأن ارادة القبيح ايضا **الثاني**
 لأن فعله ضرورة ان العقلاء كما يذمون لفعل القبيح

مريد ولا امر به فنقول المعنى ان بقا التعيينية اى بجزء من
 امتناع فعل القبح امتناع ارادته **قوله** ان الله تعالى يفعل
العرض لدلالة القرآن عليه ولاشك ان نفيه العت وهو
قوله ذهب المشاعر الى انه تعالى لا يفعل لغيره والا
 لكان ناقصا مستكلا بذلك العرض وقالت المعتزلة ان
 افعاله تعالى معطلة بالاقراض والالكان عاينان على
 اسعته وهو مذهب اصحابنا الامامية وموافقهم
 نقلى وعقلى اما النقلى فلدلالة القرآن عليه **قوله**
 لقوله تعالى انما خلقناكم كرميضا وما خلقت الجن والانس
 الا ليعبدون وما خلقنا السموات والارض وما بينهما
 الا ليعبدن الذين كفروا وبالاعتقلى فهو انه لولا ذلك
 ان يكون عاينا وللادهر باطل فالملن ومثله اما بيان
 فلا ان العت قبح لا يتعاطاه الحكيم واما قوله لو كان
 فاعلا لغيره لكان ناقصا مستكلا بذلك العرض فانما
 يلزم منه الاستكمال لو كان العرض عاين الاله تعالى
 لكنه ليس كذلك بل هو عائد الى ذلك الغير اى الى
 منفعة العبد والاقضاء نظاما لوجوده فذلك
 لا يلزم منه الاستكمال **قوله** وايسر لغيره الاضمار
 لقبحه بل المنع **قوله** انما ثبت ان افعاله تعالى معطلة

الغرض

بالاقراض وان الغرض عائد الى غيره فليس الغرض
 حينئذ اضمار لذلك الغير لان ذلك قبح عند العقلاء
 لمن قدر الى غيره طعاما مسجوما من يده قبله واذا لم
 يكن الغرض الاضمار لقبحه تعين ان يكون المنع هو
 المطلوب **قوله** تلا بد من التكليف وهو بعث من
طاعته على ما فيه مشقة على جهة الابتداء بشرط
الاعلام **قوله** لما ثبت ان الغرض من فعله تعالى
نفع العبد ولا نفع حقيقى الا الثواب لان ما عداه
اما نفع ضرورى وجب نفع غير مستقر ولا يحسن ان يكون
ذلك عرضا لخلق العبد ثم الثواب يقع الابتداء به
كما ياتى فانقضت الحكمة توسط التكليف والتكليف
يتأخر من الكلفة وهي المشقة واصطلاحا هو ما ذكره
رحمدها فالبعث على الشيء هو العمل عليه ومن يجب
طاعته هو الله تعالى فلذلك قال على جهة الابتداء
وجوب طاعة غيره الله كالنبي والامام والسيد والمعلم
والوالد تابع مشفرع على طاعة الله تعالى وقوله على ما
مشقه احترامها لاشقة فيه كالبعث على النكاح
المستلذ وكل المستلذ من الاطعمة والاشربة وقوله
بشرط الاعلام اى بشرط اعلام المكلف بما كلف به

يجب على الاشياء ان
 تكون بالشرع الطارىف

ان جهة حسن التكليف اما حصول العقاب وهو باطل قطعا
 واما حصول الثواب وهو ايضا باطل او جوين **ان الكا**
 الذي يثبت على كفره مكلف مع عدم حصول الثواب له
ثاني ان الثواب مقدر و راسه ابتداء فلا فائدة في
 توسط التكليف اجاب عنه المصنف بان جهة حسنه هو الغرض
 للثواب لا حصول الثواب والتعريض عام بالفتنة الى الموت
 والكافر وكون الثواب مقدر و راسه ابتداء فليس يمكن
 استحصال الابتداء به من غير توسط التكليف لانه
 على التعظيم وتخطيهم من لا يتحقق التعظيم قيم عند العقلة
 وقول المصنف في تعريف الثواب **الرفع المستحق والتفعل**
 الثواب والتفضل والعوض فبقيد المستحق يخرج المفضل
 وبقيد المقارنة للتعظيم يخرج العوض **في الخاتمة**
 في انه تعالى يجب عليه اللطف وهو ما يقرب الى الطلوع
 وبعده عن المعصية ولاحظ له في التمكن والايح
 الاجزاء لتوقف غرض المكلف عليه فان المراد بالتفعل
 غيره اذا علم انه لا يفعل الا يفعل يفعل المراد
 غير مشتقة تلوه يفعله كان ناقضا لغرضه **في**
عقلا **قول** ما يتوقف عليه ايضاح الطائفة وارتفاع
 تارة يكون المتوقف عليه لازما بدونه لا يقع الفعل

هذا هو المقصود
 من قوله تعالى
 ان الكافر

ذلك من الخاتمة
 في المصنف وغيره

ذلك

وذلك كالقدرة والالات وتارة لا يكون كذلك
 بل يكون المكلف باعتبار المتوقف عليه ادعى واقرب الى
 فعل الطاعة وارتفاع المعصية وذلك هو اللطف
 لاحظ له في التمكن اشارة الى التسوية الاولى كالقدرة
 فانها ليست لطفا بل شرط في امكن الفعل وقوله لا
 الاجزاء لانه لو بلغ الاجزاء كان منافيا للتكليف اذا
 صفا فاعلم ان اللطف تارة يكون من فعله توجب عليه
 وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه تعالى
 به واجابه عليه وتارة يكون من فعل غيره تعالى
 في التكليف العلم به واجاب الله تعالى ذلك الفعل
 على ذلك الغير واثابته عليه وانما قلنا بوجوب ذلك
 كله على الله لانه لو لا ذلك لكان ناقضا لغرضه ونقص
 الغرض فيسبح عقلا وبيان ذلك ان المراد من غيره
 من الأفعال ويعلم المراد ان المراد منه لا يفعل الفعل
 المطلوب الامع فعل يفعله المراد مع المراد منه
 نوع ملاحظه او مكتوبة او ارسال الية او السعي الية
 امثال ذلك من غير مشتقة عليه في ذلك تلوه يفعل
 ذلك مع تصميم ارادته لعدة العقلاء ناقضا لغرضه
 ودموعه على ذلك وكذا تقول في حق البارئ تعالى مع ارادته

هذا هو المقصود
 من قوله تعالى
 ان الكافر
 في قوله تعالى
 ان الكافر
 في قوله تعالى
 ان الكافر

ابتاع الطاعة وانتفع المعصية فلولو بفعل ما يتوقفاً
 عليه لكان ناقصاً لغرضه ونقص الغرض فيجب تعالى الله
 عنه في السادسة فإنه تعالى يجب عليه فعل عبود الأوامر
 الصادقة عنه ومعنى العوض هو النفع المستحق الخالي
 من التعظيم والأجلال والالكان ظالمًا تعالى الله عن ذلك
 وجبته زيادة على الأجر والالكان عنا الاول الطاعة
 للعباد اما ان يعلم فيه وجه من وجوه التعظيم عند
 يصد عنها خاصة او لا يعلم فيه ذلك فيكون حينئذ
 لحسن الأجر وجه الأجر كونه مستحقا الثاني كونه
 على النفع الزائد العائد الى المتألمة الثالث كونه مشتملاً
 على دفع المضرة الزائدة عنه الرابع كونه يجرى بالحاجة
 كونه مشتملاً على وجه الدفع وذلك الحسن قد يكون
 عنه على وجه النفع فيجب فيه امران احدهما العوض
 عنه والالكان ظالمًا ويجب ان يكون زائداً على الأجر
 الحد المراعى عند كل ما قل لأنه يوجب في الشاهد الأجر
 شخص لتعويضه عوض من غير زائد لا يشتم له على
 والله تعالى منزّه عن العيب وتأنيهاً اشتقاه على اللبنة
 اما للتألمة او لتعريفه ليخرج عن العيب فاما ما كان صاعداً
 عنا ما فيه وجه من وجوه النفع فيجب عليه الاشتماء

تعالى وقد يكون صادراً
 فاما ما كان صادراً عنه

للتألمة

ان لا يرضى المولى لعدله ولد لا يلد المعصية عليه ويكون
 العوض هنا مساوياً للأجر والالكان ظالمًا وهنا فراد
 الأول العوض هو النفع المستحق الخالي من تعظيم
 الأجلال فيفيد المستحق خرج التعظيم ويبيد المتلو من التعظيم
 خرج الثواب الثاني انه يجب دوام العوض لأنه لا يحسن في
 المتألمة بكون الأجر والمصلحة في تأخير بل قد يكون حاصلاً
 في الدنيا وقد لا يكون الرابع الذي يصل اليه عوض الله
 في الآخرة اما ان يكون من اهل الثواب او من اهل العقاب
 فان كان من اهل الثواب فيكفيه ايصال العوضه اليه بان
 يقرتها الله على الأوقات او يفضل عليه بمثلها وان كان
 من اهل العقاب اسقط بها جزء من عقابه بحيث لا
 له التعقيب بان يفرق المقدر على الأوقات الخامس
 الأجر الصادق هنا با من تعالى او باباحته او الصادق
 غير العاقل كالجمادات وكلما يصد عنه من نفعه
 لمصلحة الغير وانتزاع العود المصلحة من غير فعل
 عوض ذلك كله على الله لعدله وكرمه الفصل الثاني
 في النبوة النبي هو الانسان المخير عن الله تعالى بغيره

الحاصلة

ينبغي

سنة

أحد من البشر وفيه مباحات أقول لما فرغ من مباحات العدل
 ارفع ذلك بمباحات البنية لتفرغها عليه وعرف النبي بالملك
 الخبير من الله تعالى بعين واسطة أحد من البشر فيقيد الإنسان
 يخرج به الملك ويقيد الخبير من الله تعالى يخرج الخبير من
 ويقيد عدله واسطة بشر يخرج الأمام والعامل لهما
 من الله تعالى بواسطة النبي إذا تقرر هذا فاعلم ان البنية
 مع حيثما خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للأشياء
 والدليل على ذلك هو انه لما كان المقصود من إيجاد الخلق
 هو الصلحة العائدة اليه وكان استعاضة عما فيه مصداق
 ورد به عن غيره مفسد وهو واجبا في الحكمة وذلك إما
 في احوال معاشه واهوال معاد هو اما احوال معاشه
 فهو انه لما كانت الضرورة داعية في حفظ النوع الكائن
 الى الاجتماع الذي يحصل معه مقاومة كل واحد لخاصة
 فيما يحتاج اليه يستلزم ذلك الاجتماع تجاذبا وتنازعا
 يحصلان من محبة كل شخص لنفسه واردة المنفعة لها
 دون غيره بحيث يفضي ذلك الى فساد النوع وانفصاله
 فاقضت الحكمة وحدها ذلك بقرينة شرع يحوي بين النبي
 بحيث يتقاد كل الامر له ونبيه وينجز عن غيره
 لتفرض ذلك الشرع اليه يحصل ما كان او لا ذلك

بشر في شرعاني
 الترفيق وفيها
 كذا كذا
 كذا كذا
 كذا كذا

و

منه رأى يقتضيه عقله وميل بوجه طبعه فلا بد من شرع
 مشتمل على آيات ودلالات تدل على صدقته كشرع ذلك الشرع
 له عن ربه بعد فيه المصلحة ويتقيد العاقد بكون ذلك طيبا
 الى انقياد الله صدق الامر ونفيه واما في احوال معاد هو فانه
 لما كانت السعادت الآخرة لا تحصل الا بما لا ينسب للمعاش
 الحقيقية والاعمال الصالحة وكان التعلق بالأمور الدنية
 وانغمار العقل في الملابس البدنية مانعا من ذلك ذلك
 الآتية والهج الأوصوب او تحصل او كما لكن مع مخالفة الشرع
 ومعارضها لو صدق فلا بد من وجود شخص له يحصل له
 التعلق المانع بحيث يقرر له الدلائل ويوضحها له
 الشهات ويدفعها ويضد ما اعتدت اليه عقولهم
 يبين لهم ما لم يهتدوا ويذكرهم معبودهم ونافعهم
 يقرر لهم العبادات والاعمال الصالحة ما هي وكيف هي
 يوجب لهم الزل في عند ربهم ويكرها على غير الله تعالى
 التذكير بالتكبر والابتغى عليهم الهوى والسيان الذي
 هناك لطيفة الثانية للأنتان وذلك الشخص المقتر اليه
 في احوال المعاش والمعاد هو النبي فالنبي واجب في الحكمة
 هو المطلق وفيه مباحات أقول في بنية بيننا محمد بن عبد الله
 بن عبد المطلب رسول الله لأنه ظهر على يده المعجزات كما

ب

وانشقاق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه واشتباع
 الخلق الكثير من الطعام الثقيل ونبوح الحما في كنهه وهي
الثر من ان تحصى وادعى النبوة ويكون صادقا والاشقاق
 انه اغراء المكلفين بالقبح فيكون محالاً والاشقاق
 المصالح تختلف بسبب اختلاف الازمان والاشقاق
 كما يرض الذي تختلف احواله في يقينه المعالجة و
 استعمال الادوية بسبب اختلاف مزاجه وبنو لانه
 في المرض بحيث يعالج في وقت مما يستحيل به معاجلة
 في وقت آخر فكانت النبوة والشرع مختلفين بسبب
 مصالح الخلق في زمانهم واشتغاصهم وذلك هو
 في نسخ الشرايع بعضها ببعض الحان انتهت النبوة
 والشرع الى نبينا محمد الذي اقتضت الحكمة كون
 وشريعته ناسخين لما تقدمهما باقيتين ببقاء التكليف
 وال دليل على صحة نبوته هو انه ادعى النبوة ولم
 المعجز على يده وكل من كان كذلك كان نبيا حقا
 فيحتاج الى بيان امور ثلثه الاول انه ادعى النبوة الثاني
 انه ظهر المعجز على يده الثالث ان كل من كان كذلك
 بنى حقا اما الاول فهو ثابت اجاعا بين الناس بحيث لم
 ينكره احد واما الثاني فلان المعجز هو الاكبر الخارق

للعادة

الاشقاق

للعادة المطابق للدعوى المتعذر على الخلق الايتان
 بمنه اما اعتبار خرق العادة اذ لولاها لما كان معجزا
 كطلوع الشمس من مشرقها واما مطابقتها للدعوى
 فلذلك لانه على صدق مدعيه اذ لو خالف كما في قصة
 سبلة لماد على الصدق واما التعذر على الخلق الا
 بمنه فلانه لو كان اكثر لوقع لمادل ايضا على النبوة
 ولاشك في ظهور المعجزات على يد نبينا محمد وذلك
 معلوم من التواتر الذي يفيدنا لعل ضرورة فخر
 القرآن الكريم الذي تحدى به العرب العرباء وطلب
 منه الايتان بمنه فلم يقدروا على ذلك وعجزت
 عنه مصاقع الخطايا من العرب العرباء حتى دعاهم
 محمد الى محاربهه ومسايقته الذي حصل به الثاني
 نفوسهم وواظروا وسبوا ذراريهم ونسأتهم الثالث
 كانوا اقدر على دفع ذلك لتمكنهم من مفردات ال
 وشركبها مع الثاني انفسهم اهل الفصاحة والبيان
 والكلام والخطب والحوارات والاجوبة فتدور
 عن ذلك الحاحاربة دليل على عجزهم اذ العاقل
 لا يختار الا الصعب مع انتجاع الاسهل الا لعجزه
 ومن ذلك انشقاق القمر ونبوع الماء من بين اصابعه

القلوب الى طاعة من غفده منه في سائر عمره انواع المعاصي
 واكتسابها ثم انظر المفسر منه **قوله** ذهب القائلون بحقيقة
 ايضا نقلنا عنهم الى اختصاص ذلك بما بعد الوحي واما قبله
 فنعوا عنهم الكفر والاضرار على الذنوب وقالوا اصحابنا
 العصمة مطلقا قبل الوحي وبعد الوحي والآخر العبر والدليل
 ما ذكره المعاصرين وهو ظاهر واما ما ورد في الكتاب
 العزيز والآخر ما يرد صدقوا الذنوب منهم فخرجه على
 الاولي جمعها بين ما دل العقل عليه وبين صحة النقل
 مع ان جمع ذلك قد ذكره وجوده وصاحبه في موضع
 عليك في ذلك عبط الله كتاب تزييه الانبياء الذي
 رتبته اليد المرضي على الهدى للموسوية وغيره من الكتب
 ولولا خوف الاكالة لذكرنا بيته من ذلك **قوله**
 الرابع يجب ان يكون افضل اهل زمانه لغيره يقدم
 المفضول على الفاضل عقلا وسمعا قاله ابن ابي عمير
 قال كيف تكون **قوله** يجب ان يجمع التمام
 والاضايل ويجب ان يكون في ذلك اكمل وافضل
 كل احد من اهل زمانه لانه يقع من الحكيم الخبير ان
 يقدم المفضول المحتاج الى التكميل على الفاضل
 عقلا وسمعا وظاهرا ويقع في الشاهد ان يجعل مثله

المثلوق احتج ان يتبع ام
 من لا يهدى الا ان يهدى

الاعتلام

والعقده

في الفقه مقدا على ابن عباس وغيره من القهاء **قوله**
 يستدريا في المنطق مقدا على ارسطو ومبتديا في الفقه
 على بنسويه والحليل وكذا في كل فن من الفنون واما
 فما اشار اليه سبحانه في الآية المذكورة وغيرها **قوله**
 الخاص يجب ان يكون منزها عن ذنوب الآباء **قوله**
 وعن الائمة اهل الخلقية والصواب الخلقية سلك ذلك من
 فيستطعمه من القلوب والمطخونه **قوله** لا مكان المطاوعة
 من الخلق هو الاقياد الثمار للبيوع واقبال القلوب اليه
 ان يكون متصفا بالصفات الحمادة من كمال العقل والذكا
 والقطنة وعدو الهوى وقوة الراء والشهامة والنجدة
 العفة والشجاعة والكبر والسخا والجلود والايثار **قوله**
 والرحمة والزفة والتواضع والملاين وغير ذلك وان يكون
 منزها عن كل ما يوجب الشتر عنه وذلك اما بالنسبة
 الخارج عنه كما في دناءة الآباء وبعين الامهات واما
 بالنسبة اليه فاما في احواله كما في الاكل على الطريق
 الاذلال وان يكون حايكا او حيا ما اوزب لا او عيب
 من الضايغ الذي له واما في اخلاقه كالحقد والمجمل
 والحسد والتقطاظة والغلظة والتخل والخبون والخبون

عشره عشر
 عشره تارون

بصفاة صم
 الاضار والفساد الخارجة

والحرص على الدنيا والاقبال عليها ومراعاة اهلهما و
 شاقا لله في امر الله تعالى وغير ذلك من الردايل
 والافراطات كالبرص والجذام والبكم والبله والاكينة
 لما في ذلك من القصد الموجب سقوط محلله من القلوب
العقل السادس في الامامة وفيه مباحث اولها الامامة
رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص من اشخاص
وهي واجبة عقلا ومعنا لان الامامة لطف فانما تعلم
قطعا ان الناس اذا كان لهم رئيس مرشدا تصفوا
المظلمين من الظالم ويرجع الظالمين من ظلمه كالولي
الصالح اقرب ومن الفساد بعد وقد تقدم ان
الرجحان في هذا البحث وهو محبة الامامة والامامة
تتبع النبوة وتفرعها فالامامة رياسة عامة في
الدين والدنيا لشخص فالرياسة جنس قريب من
البيعة هو النسبة كونها امامة فضل فيصلها عن الامة
القضاء والنواب في الدين والدنيا بان متعلقها
فالها كما تكون في الدين فكذا في الدنيا وكونها لشخص
انما في فيه اشارة الى امرين احدهما ان يكون
شخصا معينا معهودا من الله ورسوله لا

انما في

شخص

شخص كان وتنايهما انه لا يجوز ان يكون مستحقا
 اكثر من واحد في عصر واحد وناو بعض الفضلاء في
 التعريف بحق الامامة وقال في تعريفها الامامة
 رياسة عامة في امور الدين والدنيا لشخص انما في
 الامامة واحترق بهذا عن نايب يفوض اليه الامامة
 بموجب الامة فان رياسة عامة لكن ليست بالامامة
 والحق ان ذلك النايب يخرج بتقيد العموم فان النايب
 المذكور لا رياسة له على امامة فلا يكون رياسة عامة
 ومع ذلك كله فالتعريف يطبق على النبوة فيقتضى ان
 يحق النسيابة عن النبي او بواسطة بشر اذا عرفت بهذا
 فاعلم ان الناس اختلفوا في وجوب الامامة هل هي عامة
 ام لا فقالت القوارج انها ليست واجبة مطلقا وقالت
 الاشارة والمعتزلة بوجوبها على الخلق ثم اختلفوا فقالت
 الاشارة ذلك معلوم سمعوا قالت المعتزلة عقلا
 قال اصحابنا الامامية هي واجبة عقلا على الله تعالى وهي
 الحق والدليل على حقيقته هو ان الامامة لطف وكل
 واجب على الله تعالى فالامامة واجبة على الله تعالى
 اما تكبرى فقد مر بيانها واما المصغرى فهو ان
 كما عرفت هو ما يقرب الى الطلعة ويبعد عن المصيبة

وهذا المعنى حاصل في الإمامة وبما ان ذلك ان من عرف
 موافقها للناس وجوب قواعد الياسة على ضرورة
 ان الناس اذا كان لهم رئيس مطاع فيها ينهضون
 الظالم عن ظلمه والباقي عن بغيه وينتصف المظلوم
 من الظالم ومع ذلك يظهر على القواعد العقلية
 الوظائف الدينية ويرد عهد عن المناسد الموجبة
 لاختلال انظام امور معايشهم وعن المصالح الموجبة
 للوبال في معاهد هديت يخاف كل معاخذته على ذلك
 كما يوافق ذلك الى الصالح اقرت ومن الفساد اعيد
 ولا يغني بالظلم الا ذلك فتكون الامامة لطفان المظالم
 واعلم ان كل ما دل على وجوب النبوة فهو ال على وجوب
 الامامة اذا الامتخافة من النبوة قايمة مقامها الا
 تلقى وحى لا الهى بلا واسطة تكلم ان تلك النبوة نأ
 على الله تعالى في الحكمة نكذاهذ واما الذين قالوا
 على الخلق نفا لواجب عليهم نصب الرئيس لدفع الضرر
 من انفسهم ودفع الضرر واجب ثقلا لا نزاع في ذلك
 دافعة للضرر وكونه واجبا واما النزاع في تفويض
 الى الخلق بما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين ال
 فيؤدي الى الضرر المطلوب نعاله وايضا اشتراط العصمة

73

ووجوب النص يدفع ذلك الاجتناب الثاني يجب ان يكون
 الامام معصوما ولا تتسلل لأن الحاجة الداعية الى
 الامام هي ردع الظالم عن ظلمه والانتصاف المظلوم
 فواجب ان يكون غير معصوما فقرر الى ما وراءه
 ولأنه لو فعل المعصية فاما ان يجب الانكار عليه
 فان وجب الانكار عليه سقط محله من القلوب ف
 فائدة بعثته وان لم يجب الانكار سقط وجوب
 بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال ولأنه حافظ
 للشرع فلا بد من عصمته ليؤمن من الزيادة
 ولقوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين اقول
 لما ثبت وجوب الامامة شرع في تبين الصفات
 التي هي شرط في صحة الامامة فمنها العصمة وقد
 مررت معناها واختلفت في اشتراطها في الامام فانما
 شترتها اصحابنا الاثنى عشرية والاسمييلية
 خلا فالباقي الفرق واستدل المعاصرين على مذهبنا
 بوجوده الاول انه لو لم يكن الامام معصوما لزم على
 تناهها ائمه واللائم باطل فالملزم ومثله بيان الملا
 انا قد بينا ان العلة المحججة الى الامام هو دفع
 عن ظلمه والانتصاف المظلوم منه وحمل الرعية على

ما فيه مصالحهم ودمهم عاقبة مفاسدهم فلو كان
 الامام غير معصوم افتقر الى ما امر آخر يمدعه من خطا
 وتقتل الكلام الى الآخر ثم الآخر ويلزم عدم تبا
 الائمة وهي باطل **الثاني** لو لم يكن الامام معصوما لما
 المعصية عليه ولتقرض وقهرها وختمه ويلزم اما
 فائدة نضبه او سقوط الامر بالمعروف والنهي عن
 واللازم بتسميه باطل فكذلك المعلن وببيان الملازمة
 انه اذا وقعت المعصية منه فاما ان يجبا لا يجوز عليه
 او لافس الاول يلزم سقوط صلته من القلوب وان
 ما صورها بعد ان كان امرا ومشيها بعد ان كان
 وج تنفي الفائدة المطلوبة من نضبه وهي تعظيم حمله
 في القلوب والانتفاء لآمره ونهيه ومن الثاني
 عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 اجاعا **الثالث** انه حافظ للشرع وكل من كان كذلك
 وجب ان يكون معصوما اما الاول فلان الحافظ
 للشرع اما الكتاب او السنة المظهرة او الاجماع ان
 البراءة الاصلية او القياس او خبر الواحد او الال
 وكل واحد من هذا غير صالح للحافظة اما الكتاب
 او السنة فلو كان غير ثابتين بكل الاحكام مع ان

في

في كل واقعه حكمه يجب تحصيله واما الاجماع ولو جيب
 تقدره في كل اكثر التواضع من ان الله فيها حكم **الثاني**
 على تقدير عدم المعصوم لا يكون في الاجماع جهة فيكون
 الاجماع غير مفيد لبيان الخطاء على كل واحد منهم وكذا
 على الكل ويجوز الخطا على الكل اشارة الى بقوله فان
 مات او قتل انقلبتم على اعقابكم وقال الا لا ترجعوا
 كفرا تضرب بعضكم ببعض فان بعضكم ان هذا الخطا
 يتوجه الا الى من يجوز عليه الخطاء قطعا اذ لا يفتا
 الانسان لا تطير الى السماء لحد من جواز ذلك عليه واما
 البراءة الاصلية فلانه يلزم منها ارتفاع اكثر
 اذ يقال الاصل براءة الذمة من وجوب الاحرام واما
 الثلاثة الباقية فبشرتك في اذاتها المظن والمظن
 يغني عن الحق شيئا خصوصا والدليل قايده في وضع القياس
 وذلك لان مبنا شرعنا على اختلاف المتفقات كوجوب
 الصور آخر رمضان وحرمة اول شوال وافتقار المختلفات
 كوجوب الوضوء من البول والغايط وافتقار القتل
 لخطا والمطهار في كفارة هذا مع ان المشايخ
 يدسارق القليل دون الغاصب الكثير وجلد بقدر
 الزنا ووجب فيه اربع شهادات دون الكفر والك

كله ينافي القياس وقد قال رسول الله اتعمل هذا لامة
 برعة بالكتاب وبرهنة بالسنة وبرهنة بالقياس فاذا
 فعلنا ذلك فقد ضلوا فلو سبق ان يكون الحافظ للشيخ
 الا الامام وذلك صلح المطا وقد اشار بقوله تعالى وورد
 الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يشظون
 منهم واما الثاني فلانه اذا كان حافظا للشرع ولو لم
 معصوما لما امن الشرع من الزيادة والنقصان
 والتبديل اما الرابع ان غير المعصوم ظاهرا ولا شئ
 من الظاهر يصلح للامامة فلا شئ من غير المعصوم
 يصلح للامامة اما لصغري فلان الظاهر وضع الشئ
 في غير محله وغير المعصوم كذلك واما الكبري فلتن
 تعالى لا ينال عهدى الظالمين والمراد بالعهدي عهد الامامة
 لدلالة الآية على ذلك في الثالث الامام يجب ان
يكون منصوبا عليه لان العصمة من الامور الباطنة
التي لا يعلمها الا الله ولا بد من تعيين من يعده عصمة
او ظهور معجزة على يده على صدقة في هذا اثباته
 الى الطريق الى تعيين الامام وتوصل للاجماع على ان
 التخصيص من الله ومن رسوله او امام سابق سببه يستقل
 في تعيين الامام واما الخلاف في انه هل يحصل بتعيينه ^{سبب}

بقره

غير النص امر لا يقع اصحابنا اكماميه من ذلك مطلقا
 وقالوا لا طريق الا النص لاننا قد بينا ان العصمة تنزل
 في الامامة والعصمة امر يختص لا اطلاع لاحد عليه الا الله
 فلا يحصل لاحد يشهد العلم بها في اي شخص هي الا بالعلم
 ما له الغيب وذلك يحصل باسرين احدهما العلم بالمعصية
 كالبي فيجب نابعصة الامام وتعيينه وتايها اظهار
 المعجز على يده الدالة على صدقه في ادعائه الامامة في
 قال اهل السنة اذا تابعت الامامة شخص غلب عندنا ^{ستعداد}
 لها واستولى بشوكة على خيرة الاسلام صار اماما وقات
 الذي يديه كل فاطي فالمراد يخرج بالسيف وادى الامامة
 فهو امام والحق خلاف ذلك كله لوجهين الاول ان الامامة
 خلافة من الله ورسوله فلا يحصل الا بقره لهما الثاني
 ان اثبات الامامة بالبيعة والادوية ينفي الى الاختلاف
 لاحتمال ان يبايع كل فرقة شخصا او يدعي كل فاطي ^{عليه}
 الامامة فيقع الجحاذب في الرابع يجب ان يكون افضل
الرجية كافتد في النبي في الخامس الامام يجب ان يكون
الرجية لانه مقدم على الكل ولو كان فيهم من هو افضل
لزم تقديمه المفضل على الفاضل وهو قبح عقلا ^{ويعا}
 وقد تقدم بيانه في البقرة في الخامس الامام بعد

يتصل على ابن ابي طالب بالشر المتواتر من النبي صلى الله عليه
 وآله ولأنه افضل لقوله تعالى وانفسنا وانفسكم وسأ
 الافضل افضل ولا يحتاج اليه في الماهله ولان الكفا
 يجب ان يكون معصوما ولا حد غيره عن ادعى له الامامة
 معصوم اجزاء يكون هو الامام ولأنه اعلم لرجوع الصحابة
 في وقايعهم اليه ولم يرجع هو الى احد لقوله ايضا
 على ولأنه اتهم من غير طلق الدين تلاتا **اولها** ما فرغ
 من ترميط الامامة تنزع في تعيين الامام وقد اختلف
 الناس في ذلك فقال قوما الامام بعد رسول الله
 الجاس ابن عبد المطلب لكان ارثه وقال جمهور **الشيخين**
 هو ابو بكر بن ابي طالب باختيار الناس له وقال الشيعة
 هو علي بن ابي طالب بالنسب عليه من الله ورسوله **والثاني**
 هو الحق وقد استدل المدعيه الله على حقيقته بوجوه **الاولى**
 ما نقله الشيعة من تواتر ابيحاث افاض العليين من قول
 النبي في حقه سلوا عليه باسمه المؤمنين وانت الخليفة من
 بعدي وانت في كل مؤمن ومؤمنة بعدي وغير ذلك
 من الالفاظ الدالة على المعصوم وذلك هو المطلب **الثاني**
 انه افضل الناس بعد رسول الله فيكون هو الامام **الثالث**
 فتدبر المفضول على الفاضل اما انه افضل من غيره

الكل

في قوله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله
 لا اله الا الله

الاول انه سوا للنبي والي افضل فكذلك مساوية والاله
 يكن مساويا اما انه سوا له فلقوله تعالى في آية الماهله
 انفسنا وانفسكم والمراد بانفسنا هو علي لما ثبت بالنقل الصحيح
 ولاشك انه ليس المراد ان نفسه هي نفسه لمطالان **الثاني**
 فيكون المراد انه مثله ومساوية كما يقال زيد كالمثد
 اي مثله في الشجاعة واذا كان مساويا له كان افضل
 هو المطلوب **الثاني** ان النبي اخراج اليه في الماهله في دعائه
 دون غيره من الصحابة والاشاب والمحتاج اليه افضل
 من غيره خصوصا في هذه الواقعة العظيمة التي هي
 قواعد النبوة ومشوياتها **الثالث** ان الامام يجب ان
 معصوما ولا احد غير علي من ادعى له الامامة معصوم
 فلا شئ من غيره با مراما الصغرى فقد قلده **بانيها**
 واما الكبرى فالاجماع على عدم عصمة الجاس وابي بكر
 فيكون عليا هو المعصوم فيكون هو الامام والاشاب اما
 خرج الاجماع لوانتتتها لغيره اوتخلوا لزمان من اما
 معصوم وكلاهما باطلان **الرابع** انه اعلم الناس بعد
 الله فيكون هو الامام **الوجه الاول** انه كان شديدا
 الجسد والذكاء والحصى على التعبد ودايم المصاحبة
 للرسول الذي هو الكامل المطلق لعباده وكان

قوله بعد الله با وشدت فانما يشكون كونه
 وصلاح آسن والاشاب فشدت با الكثرة والاشاب

شد يد المحبة له والحرس على تعليمه واذا اتفق هذا الشخص
 وجب ان يكون اعلم من كل احد بعد ذلك المظهر وهو **الشيخ**
الثاني ان اكابر العلماء من الصحابة والتابعين كانوا
 يرجعون اليه في الوقائع التي تعرض لهم ويأخذون بقوله
 ويرجعون عن اجتهادهم وذلك بين في كتبنا لتاريخ
السيد الثالث ان ارباب الفنون في العلم كلها يرجعون اليه
 فان اصحاب الفنون ياخذون بقول ابن عباس وهو احد
 تلامذته حتى قال انه شمس على باء ولبيد اسد الرحمن **الثاني**
 من اول الليل الى آخره وتلك لوطا ل الليل لا طلنا
 المحتملة فيرجعون اليه على الجبالي وهو يرجع في **القول**
 الجبالي هاشم بن محمد بن الحنفية وهو يرجع اليه **العلم**
 الاشعريه فانهم يرجعون اليه الحسن الاشعري **هو**
 تلميذ ابي علي الجبالي واما الامامية فيرجعون اليه **ظاهر**
 ولوا يكن الامامة عليه السلام في نهج البلاغة **وغيره**
 الذي قرره في المباحث الالهية في التوحيد والعدل
 القضاء والتقدير وكيفية السلوك ومراتب المعارف
 الحقيقية وقواعد الخطابة وقوانين القضاة و
 البلاغة وغير ذلك من الفنون لكان فيه غنينة
 للعبير وعمدة للتفكر واما ارباب الفقه فيرجعون **سواء**

الاجتهاد كوثيق
 وراي سوا جستن

وارباب علم الكلام
 يرجعون اليه امامهم

القبول

المجتهدين من العرق الى تلامذته مشهور وتناويه
 الجببية في الفقه المذكورة في مواضعها حكمه في قضية
 الخالف انه لا يجعل قيد عبده حتى يتصدق بوزنه
 ذهباً وحكمه في قضية صاحب الانفة وغير ذلك **البيع**
 قول البتاني في حقه اقتضاه على ومعلوم ان الفقه
 محتاج فيه الى العلو والكثرة فيكون محيطها **الاسماء**
 قول علي لو ثبتت الى الوسادة فجلت عليها حكمت بين
 اهل الشريعة ببق ربههم وبين اهل الاجيال **الاجيال**
 وبين اهل النبوة وبين اهل الفرقان **الفرقان**
 والله ما من آية نزلت وفيها شيء نزلت في ليل او نهار
 او في سهل او في جبل الا وانا اعلم بمن نزلت وفي
 شيء نزلت وذلك يدل على حاطته بمجموع **العلم الالهية**
 فاذا كان اعلم كان مستقينا للامامة وهو المطلوب **سواء**
 انه اهدى الناس بعد رسول الله فيكون هو الامام **بين**
 الا زهد الناس بعد رسول الله افضل اما انه ازهد
 فناهيك من ذلك لضعف كلامه في الزهد والمواظبة
 الاوامر والنواهي والامراض عن الدنيا فظهرت **انها**
 ذلك عنه حتى انه طلق الدنيا ثلاثاً واعرض عن **استلذاتها**
 في المأكل والملبس ولم يعترف احد له ورطة في فعله **نوي**

قال علي واصه انما اكرم سيدنا اهل البيت
 في حقه من امران خفيين في يومنا هذا
 في حقه من امران خفيين في يومنا هذا
 في حقه من امران خفيين في يومنا هذا

حتى انه كان يختم على ابعية خبز و طعامه حتى قيل له
 في ذلك فقال اخاف ان يضح في احد اولى اياما يتيك
 في زهد انه اثبت قوته وقوت عياله للمساكين واليتيم والاسفلين
 ولا يزال حتى نزل في ذلك قرآن دال على افضلية عيشته
والاولاد في ذلك اكثر من ان تحصى **قوله** للدلائل على
 امامته على اكثر من ان تحصى حتى ان الموضع كتابا في
 الامامة وسماه كتاب الامين تذكر فيه الفيدل على
 امامته م وصف في هذا الفن جماعة من العلماء مبصفا
 كثيرة لا يمكن حصرها ولذا ذكرها جملة من ذلك تشرفا
 ويتمنا بذلك فضائلة وهو من وجوه **الاول** قوله تعالى انا
 وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يتقون الصلوة
 ويؤتون الزكاة وهم راكعون وذلك يتوقع على
 مقدمات **الاول** عما للحصر بالنقل عن اهل اللغة قال
 الشاعر انا الذي اهدى الحامي الزمار وانما يابح
 عن احابده انا او مثلي نلواه يكن للحصر لائم اخفا
الثانية ان المراد بالولي هو اما الاول بالتحريف او الثاني
 اذ عين ذلك من معانيه غير صالح هنا قطعا لكون **الثاني**
 باطل لعدم اختصاص الصفة بالمدكور فتعين المعنى
الاول **الثالث** الخطاب للمؤمنين لان قبله بلا فصل

بالله

يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه الآية ثم قال
 انما وليكم الله ورسوله فيكون الصفر معايدا اليه حتى يتنه
الربيع ان المراد بالذين آمنوا في الآية هو بعض المؤمنين
 لوجوب **الاول** انه لو لا ذلك لكان كل واحد وليا لنفسه
 بالمعنى المذكور وهو باطل **الثاني** انه وصفه بخصته
 حاصل لكلهم فهو ابتداء الزكاة حال الركوع اذ الجملة
 ضا حالية **الخامس** ان المراد بذلك البعض وهو على بن ابي
 طالب خاصة للنقل الصحيح و اتفاق اكثر المفسرين على
 انه كان يصلي فاشاله سائل فاعطاه واختمه من يده وهو
 رابع واذا كان هو والى بالتحريف فينا نعلم ان **الاول**
 هو الامام لاننا لانعنى بالامام الا ذلك **الثاني** انه
 نقل نقلنا متواترا ان النبي لما بيع من حجة الوداع **الاول**
 بالنزول بقدر دخوق الطهيرة ووضعت له **الاول**
 فيه المنبر وخطب بالناس واستدعى عليا ورفع يده
 وقال ايها الناس است اولى بكم من انفسكم قالوا
 كلهم بلى يا رسول الله فقال من كنت مولاه فهذا
 علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وارض
 من رضاه واخذل من خذله واد الحق معه كيفما
 دار يكره ذلك عليهم ثلثا والمراد بالولي هو **الاول**

بالصرف لأن أول الخبز يدل على ذلك وهو قوله ٢
 الست اول بكره وقتله تعالى في حق الكفار ما ويكلم التا
 هي مولا كراي اول بكره وايضا فان غير ذلك من معانيه
 غير جاز هنا كما جار والمعتق والحليف وابن العم لا يستحق
 ان يتصوره النبي في ذلك الوقت الشديد الحر ويدخل
 ويغيره بايشاء لا مزيد فايد فيهما بان يقول من كنت
 جاره فعلى جاره او معتقه او ابن عمه فعلى كذلك
 اذا كان عليا هو الاول منا فيكون هو الامام **الثالث**
 انه ورد متواترا انه قال لعلي انت مني بمنزلة
 هارون من موسى الا انه لا يني بعدي **الجمع**
 منازل هارون من موسى واستثنى النبوة ومن جملة
 منازل هارون من موسى انه كان خليفه له لكنه
 توفي قبله وعلي عاش بعد رسول الله فيكون خلفه
 ثابتة اذا لموجب لزوالها **الرابع** قوله تعالى يا ايها
 الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
 منكم فالمراد بالاول الامر من علي عصمته اولي الامر
 الثاني باطل لا يستحالة ان الله يامرنا بالطاعة **المطاعة**
 لمن يجر عليه الخطا فعين الاول فهو علي ابن ابي طالب
 اذ لم تدع العصمة لاجنه وفي اولاده فيكونوا هم

المقصود

المقصودين وهو المطلوب وهذا الاستدلال بعينه
 جار في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا
 مع الصادقين **الخامس** انه عليه السلام ادعى الامامة
 وطهر المنهج على يده وكل من كان كذلك فهو صادق في
 دعواه اما انه ادعى الامامة فظاهر مشهور في كتب **الدين**
 والتاريخ حكايته اقواله وشكاياته ومخاضاته حتى انه
 للمعترف تخاذل طهر عنه فقد في بيته نارا واخرجوا من
 بيته متهورا وبكيفية في الموقف على شكايته في هذا **المعنى**
 خطبة الموسومة بالشفقة في نهج الملائكة واما
 ظهور المنهج في كتابه فمنها قلع باب خيبر ومنها **مخاطبة**
 النجبان على منبر الكوفة ومنها رفع المصحف **الخطبة**
 من قرا قلبه لما فجر العسكر من قلعه ومنها **الخطبة**
 مادته الى موضعها في الفلك وغير ذلك مما لا يحصى
 واما ان كل من كان كذلك فهو صادق كما تقدم في **النبوة**
السادس ان النبي اما ان يكون قد نص على ما رواه
 ولثاني باطل لوجهين **الاول** ان المصطفى على امام **واجب**
 تكليلا للدين وتعيينا لما فظله فلو اخرج به رسول الله **٣**
 لزم ما خلا له بالواجب **الثاني** انه لما كان شفقتة **وإ**
 بالمكلفين ورعايته لمصالحهم حتى علمه **مواقع** **الاستدعاء**

الاجازة في كبره كالمثلين
وايهما صالح

واستغفار كونه كالمثلين
واستغفار كونه كالمثلين

الشيخ كرم الله وجهه
في كتابه في فضائل
الائمة الطاهرة

والجارية وغير ذلك مما لا يثبت في المصلحة الى الامامة
فيحصل في حكمته وعصمته ان لا يعين له من يوجب
في وقتا يعجز وسد عورا لغيره ولما اقتضت فتعين
الاول وله يدع المض لغيره على واني بكر اجابا في
ان يكون المصطفى عليه اما على اولى بكره الثاني با
فتعين الاول اما بطلان الثاني فلو جوه **الاول** انه
لو كان منصوبا عليه لكان عليه توقف الامر على
معجزة فادحة في امامته **الثاني** انه لو كان منصوبا
عليه لذكر ذلك وادعاء في حال بعبثه او بعد ما
او قبلها اذ لا يحظر بعد من يكتلمه يدع ذلك على
منصوبا عليه **الثالث** انه لو كان منصوبا عليه لكان
استقالته من الخلافة في قوله اقول في فلت يتخيركم
وعلى فيكم من اعظم المعاصي اذ هو رد على الله و
رسوله فيكون قادحا في ملته **الرابع** انه لو كان
عليه لما شك عند موته في استحقاقه للخلافة لكنه
حيث قال يا ليتني كنت سالك رسول الله هل لا
في هذا الامر حتى املا **الخامس** انه لو كان منصوبا عليه
لما امره رسول الله بالخروج مع جيش اسلامه لانه
كان عميلا وقد نعت اليه نفسه حتى قال نعت النبي

لو كان منصوبا عليه لكان
عليه لما شك عند موته في استحقاقه للخلافة لكنه
حيث قال يا ليتني كنت سالك رسول الله هل لا
في هذا الامر حتى املا

ويوشك ان اقبض فانه كان جبريل يعارضني بالقرآن
في كل سنة سنة واحدة وانما عارضني بها السنة من بين
فلو كان والحالة هذه الامام ابو بكر لامر به بالتخلف عنه
لكنه حث على خروج الكل ولعن المتخلف وانكر عليه لما
عنهما **سادس** انه لا واحد من غير علي من الجماعة الذين
ادعت لهم الامامة يصلح لها فتعين هو اما **الاول** انه
كانوا ظلمة لتقدم كفرهم فلا يباشرهم عهد الاقامة
لعمالة لا ينال عهدى الظالمين **الثاني** انهم من بعده في
الحسن فوالحسن نزل على بن الحسين ثم محمد بن علي البا
ثم جعفر بن محمد الصادق ثم موسى بن جعفر الثامن
ثم علي بن موسى الرضا ثم محمد بن علي البا ثم علي
بن محمد الهادي ثم الحسن العسكري ثم محمد بن الحسن
صاحب الزمان صلوات الله عليهم اجمعين بنص كل
منهم على لاحته وبالدلالة الساتية **اقول** لما فرغ
اثبات امامة علي شريع في اثبات امامة الائمة **الثاني**
بالامر من بعده والدليل على ذلك من وجوه **الاول**
المض من النبي في ذلك اقرب الوجوه قوله للحسين
هذا ولدي امل من امام اخا ما رواه ابوانه شعبة تمام
قائمه افضلهم ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله

بالامر من بعده

الأضارى قال لما نزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم قلت يا رسول
 الله من تأ الله فاطهنا وعمرتناك فاطهناك فمن اولي
 الامر الذين امرنا بطاعتهم فقال ههنا طائفتان يا جابر
 واولياء الامر من بعدى اولهم اخي علي بن ابي طالب من بعدى
 ولده الحسن بن الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي
 وستدركه يا جابر فاذا ادركته فاقره منى السلاوة ثم
 جعفر بن محمد بن موسى ثم علي بن محمد بن محمد ثم علي بن
 الحسن بن محمد بن الحسن صلوات الله عليهم اجمعين هؤلاء
 الارض تسطوا بعد لا كما ملئت ظلما وجدا ومن ذلك ما
 روي عنه انه قال ان الله اختار من الائمة والجمعة
 ومن الشهر وشهر رمضان ومن الدنيا ليلة القدر
 واختار من الناس الانبياء واختار من الانبياء المرسلين
 واختار من المرسلين عليا واختار من عليا واختار من
 الحسن والحسين واختار من الحسين الاوصياء وهم
 من ولده ويقون عن هذه الدين تحريف الضالين و
 المبطلين وتاريل الجاهلين **الثاني** الضوابط التي من كل
 واحد منهم على لاحقه وذلك كثيرة لا يحصى نقلها الا
 على اختلاف طبقاتهم **الثالث** الامام يجب ان يكون

الاشرف

والاشرف من غيرهم بمصهور فلا شئ من غيرهم
 واما الاكل فقد مر بيانه واما الثاني فبالاجماع انه
 تدع العصمة في احد في زمان كل واحد فيكونوا عصمة
 وبيانه كما تقدم **الرابع** انه كانوا افضل من كل واحد
 اصل زمانهم وذلك معلوم في كتب السير والتاريخ
 فيكونوا عصمة لصلاح تقديروا المفضول على الفاضل **الخامس**
 ان كل واحد منهم ادى الامامة وظهر المعجز على يد
 اماما وبيان ذلك قد تقدم معجزاتهم وتلقاها الامام
 في كتبهم فعليك في ذلك بكتاب الجراح للراوندي
 وغيره من الكتب في هذا الفن **قائمة** لامام الثاني عشر
 هي موجود من حين ولادته وهو سنة وثمانين ومائة
 الى آخر زمان التكليف لان كل زمان لا يد فيه من
 امام مصور لعموم الدلالة وغيره ليس بمصهور
 هو الامام واما استبعاد بقائه مثله فباطل لان ذلك
 ممكن خذوهما وقد وقع في الازمنة السالفة في حق
 والاشقياما هو ان يد من عمره واما سبب احتقائه
 لمصلحة استئثاره بعلمه او لكثرته العود وقبلة الناس
 لان حكيمته تعالى وعصمته عليه السلام لا يجوز معها
 منع اللطف فيكون هو من العيزر المعادي وذلك هو

المعاداة والامام اكرم في حق
 وشيئا بالي كرون
 في

في قوله لا يجب الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
من قوله لا يجب الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
من قوله لا يجب الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم

عليه لا يجب الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
الصراط والميزان ونطاق الجوارح ونطاق الكلب لا تكلم
وقد اجاب الصادق بها فيجب الاعتراف بها ان لما ثبت
نبوة نبينا عمدا وعصمة نبينا ثبت انه صادق في كل خير يوقوه
سواء كان سابقا على زمانه كالجوارح عن الانبياء المتكلمين
واممهم والقرون الماضية وغيرها وفي زمانه كالجوارح
ويجب الواجبات وتحميد المحرمات وتندب المندوبات
المض على الأئمة وغيره ذلك من الاجبار وبعد زمانه
في دار التكليف كقولهم لعلي استغاثت بعدى الكافرين
المقاسطين والمارقين او بعد التكليف كاحوال الموت
ما بعده ثم ذلك عقاب القدر والصراط والميزان والمحسب
ونطاق الجوارح ونطاق الكلب واحوال القيمة وكيفية
الاجساد واحوال المكلفين في البعث فيجب الاقرار بذلك
ارجح والتصديق به لأن ذلك كله امر ممكن الاستقالة فيه
وقد اجاب الصادق بوقوعه فيكون حقا لا ومن ذلك
الثواب والعقاب وتفصيلها المنقولة من جهة الشرع
صلوات الله على الصادق به ان يريد ان من حله ثوابه
به النبي الثواب والعقاب وقد اختلفوا في انهما معلومان
مقلا او سمعا اما الاشارة فقالوا انه سمعا والاعقاب

من قوله لا يجب الاقرار بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم

فقال

ان الله لا يهدي القوم الظالمين

فقال بعضهم ان الثواب سمى اذ لا يناسب المطلقة لا
تحاق باصدر عنه من التعذر العظيم فلا يستحق عليه
شئ في مقابلتها وهو مذهب البلخي وقال المعتزلة
المصرية انه عتلى لاكتضاء التكليف ذلك وقوله
بما كتبه يقولون واوجبت المعتزلة العقاب على الكافر
صاحب الكفرة حقا وقد تقدم ذلك من مذهبا ما لا
علي وجوب الثواب عقلا واما العقاب فهو وان شئت
على المظنفة لكن لا يجزم بوقوعه في غير الكافر الذي
يموت على كفرة وصنفا يرد لا ويستحق الثواب والمكافاة
بفعل الواجب والمدروب وفعل ضد التيسر او الاخلاق
به بشرط ان يفعل الواجب لوجهه او لوجه وجوبه
كذلك كذا وفعل ضد التيسر او الاخلاق به لوجه
آخر غير ذلك ويستحق العقاب والمد ويقتل التيسر
الاخلاق بالواجب الثاني يجب دوام الثواب والعقاب
المستحق مطلقا كما في حق من يموت على كفرة لادوام المكافاة
سواء كان الاستحقاق بفعل واجب او ترك محرم سواء كان
والدم على ما يستحقان به والحصول نقيض كل واحد منهما
لوله يكون دائما اذ لا واسطة بينهما ويجب ان يكونا
خالصين من مخالطة الضد والاول يحصل منهما
ويجب اقراران المصواب بالتعظيم والعقاب بالامانة

ان الله لا يهدي القوم الظالمين

ان الله لا يهدي القوم الظالمين

هو الايمان اذا الايمان في اللغة هو التصديق وهو هنا
 كذلك وليت الاعمال الصالحة جزءا من لغتها عليه
 المقصود لغتها فها له واذ اسبق بالاعتذار لم يتذكر
 لعصته واستغفاره مقبول منه تحصيل مرضاته لقوله
 وسوف يعطيك ربك فترجو هذا مع قوله ادخرت سفاهة
 لاهل الكبر من اسقى واعلان مذهبا ان امتنا على علم
 لهذا النفاة في عصاة شيعتهم كما هو في سوره من يريد
 لا خاره من ذلك مع عصمتهم النافية للكذب عنهم **استاذ**
 وجب الاقرار والتصديق باحوال القيمة وصفاتها وكيفية
 الحساب وخرج الناس من قلوبهم عماء خفاء وكون كل
 معاسيق وشهيد وحوال الناس في الجنة وبتان طيبين
 وكيفية نعيمها من المأكول والملبوس والمزيج والمكعب وغير ذلك
 مما لا عين رأت ولا ذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وكذا
 احوال النار وكيفية العقاب فيها وانواع الامهات على اوتد
 بذلك الآيات والاجاز الصعيه واجماع المسلمين عليه لان
 ذلك جميعه اخبر به الصادق مع عدم استحالته في العقل
 فيكون حقا وهو **المطابق** **ووجوب التوبة** **اول** التوبة هي التمام
 على التوبه في الماضي والترك له في الحال والخبر على عدم
 المعادة اليه في الاستقبال وهي واجبه لوجوب التوبه

هذا هو الايمان
 وهو التصديق
 وهو الاعمال
 الصالحة جزءا
 من لغتها عليه
 المقصود لغتها
 فها له واذ اسبق
 بالاعتذار لم يتذكر
 لعصته واستغفاره
 مقبول منه تحصيل
 مرضاته لقوله
 وسوف يعطيك ربك
 فترجو هذا مع
 قوله ادخرت سفاهة
 لاهل الكبر من اسقى
 واعلان مذهبا ان
 امتنا على علم لهذا
 النفاة في عصاة
 شيعتهم كما هو في
 سوره من يريد
 لا خاره من ذلك
 مع عصمتهم
 النافية للكذب
 عنهم استاذ
 وجب الاقرار
 والتصديق باحوال
 القيمة وصفاتها
 وكيفية الحساب
 وخرج الناس من
 قلوبهم عماء
 خفاء وكون كل
 معاسيق وشهيد
 وحوال الناس في
 الجنة وبتان
 طيبين وكيفية
 نعيمها من
 المأكول والملبوس
 والمزيج والمكعب
 وغير ذلك مما
 لا عين رأت ولا
 ذن سمعت ولا
 خطر على قلب
 بشر وكذا احوال
 النار وكيفية
 العقاب فيها
 وانواع الامهات
 على اوتد بذلك
 الآيات والاجاز
 الصعيه واجماع
 المسلمين عليه لان
 ذلك جميعه اخبر
 به الصادق مع
 عدم استحالته
 في العقل فيكون
 حقا وهو المطابق
 ووجوب التوبة
 اول التوبة هي
 التمام على
 التوبه في الماضي
 والترك له في
 الحال والخبر على
 عدم المعادة
 اليه في
 الاستقبال وهي
 واجبه لوجوب
 التوبه

هذا هو الايمان
 وهو التصديق
 وهو الاعمال
 الصالحة جزءا
 من لغتها عليه
 المقصود لغتها
 فها له واذ اسبق
 بالاعتذار لم يتذكر
 لعصته واستغفاره
 مقبول منه تحصيل
 مرضاته لقوله
 وسوف يعطيك ربك
 فترجو هذا مع
 قوله ادخرت سفاهة
 لاهل الكبر من اسقى
 واعلان مذهبا ان
 امتنا على علم لهذا
 النفاة في عصاة
 شيعتهم كما هو في
 سوره من يريد
 لا خاره من ذلك
 مع عصمتهم
 النافية للكذب
 عنهم استاذ
 وجب الاقرار
 والتصديق باحوال
 القيمة وصفاتها
 وكيفية الحساب
 وخرج الناس من
 قلوبهم عماء
 خفاء وكون كل
 معاسيق وشهيد
 وحوال الناس في
 الجنة وبتان
 طيبين وكيفية
 نعيمها من
 المأكول والملبوس
 والمزيج والمكعب
 وغير ذلك مما
 لا عين رأت ولا
 ذن سمعت ولا
 خطر على قلب
 بشر وكذا احوال
 النار وكيفية
 العقاب فيها
 وانواع الامهات
 على اوتد بذلك
 الآيات والاجاز
 الصعيه واجماع
 المسلمين عليه لان
 ذلك جميعه اخبر
 به الصادق مع
 عدم استحالته
 في العقل فيكون
 حقا وهو المطابق
 ووجوب التوبة
 اول التوبة هي
 التمام على
 التوبه في الماضي
 والترك له في
 الحال والخبر على
 عدم المعادة
 اليه في
 الاستقبال وهي
 واجبه لوجوب
 التوبه

تتلى

من كل قبيح والمخلول واجب ولدا لالة المع على وجهها
 يكونها دافعة للمضرة وفع المشروان كان منقضا فوجب
 ويندر على التوبه لكونه قبيحا لا خوف الناس لا للذبح
 عن نفسه والاله يكن توبة شر اعلان الذنب اما في حقه
 او في حق آدى فان كان في حقه تعالى فاما من فعل قبيح
 فيكون فيه الندم والعزم على عدم المعادة او من المخلول
 بواجب فاما ان يكون وقته فاما ان يقطع بخرج التوبه
 كصلوة العيد فيكون العزم والندم والايقظ فوجب
 قضاءه وان كان في حق آدى فاما ان يكون اضلا
 في دين تبتوى مخطية فالسنة ارشاده واعلامه بالمخطا
 او ظالم حق من الحق فالسنة متعاياصا له اليه او الى
 وارثه او الاتهاب فان تعد عليه ذلك فوجب التوبه عليه
قوله **والامر بالمعروف والنهي عن المنكر** **بشرط** ان يعلم
 الامر والنهي كون المعروف معروفا والمنكر منكرا وان
 يكونا مما سبقا فان الامر والنهي بالمعنى له وعنه
قبيح ويجوز ان لا يتبين والامر للمضرة **قوله** **الامر بالمعروف**
 من الغير على جهة الاستعلاء والنهي طلبا للترك من الغير
 على جهة الاستعلاء ايضا والمعروف كل فعل حسن تختص
 بوصف زايد على حقه والمذكر هو القبيح انا تقره هنا

انما يتبين في قوله
 والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر بشرط ان يعلم
 الامر والنهي كون
 المعروف معروفا والمنكر
 منكرا وان يكونا مما سبقا
 فان الامر والنهي بالمعنى
 له وعنه قبيح ويجوز ان
 لا يتبين والامر للمضرة
 قوله الامر بالمعروف من
 الغير على جهة الاستعلاء
 والنهي طلبا للترك من
 الغير على جهة الاستعلاء
 ايضا والمعروف كل فعل
 حسن تختص بوصف زايد
 على حقه والمذكر هو
 القبيح انا تقره هنا

هذا هو الايمان
 وهو التصديق
 وهو الاعمال
 الصالحة جزءا
 من لغتها عليه
 المقصود لغتها
 فها له واذ اسبق
 بالاعتذار لم يتذكر
 لعصته واستغفاره
 مقبول منه تحصيل
 مرضاته لقوله
 وسوف يعطيك ربك
 فترجو هذا مع
 قوله ادخرت سفاهة
 لاهل الكبر من اسقى
 واعلان مذهبا ان
 امتنا على علم لهذا
 النفاة في عصاة
 شيعتهم كما هو في
 سوره من يريد
 لا خاره من ذلك
 مع عصمتهم
 النافية للكذب
 عنهم استاذ
 وجب الاقرار
 والتصديق باحوال
 القيمة وصفاتها
 وكيفية الحساب
 وخرج الناس من
 قلوبهم عماء
 خفاء وكون كل
 معاسيق وشهيد
 وحوال الناس في
 الجنة وبتان
 طيبين وكيفية
 نعيمها من
 المأكول والملبوس
 والمزيج والمكعب
 وغير ذلك مما
 لا عين رأت ولا
 ذن سمعت ولا
 خطر على قلب
 بشر وكذا احوال
 النار وكيفية
 العقاب فيها
 وانواع الامهات
 على اوتد بذلك
 الآيات والاجاز
 الصعيه واجماع
 المسلمين عليه لان
 ذلك جميعه اخبر
 به الصادق مع
 عدم استحالته
 في العقل فيكون
 حقا وهو المطابق
 ووجوب التوبة
 اول التوبة هي
 التمام على
 التوبه في الماضي
 والترك له في
 الحال والخبر على
 عدم المعادة
 اليه في
 الاستقبال وهي
 واجبه لوجوب
 التوبه

فما نحن الا الاول اتفق العلماء كانه على وجوب الامر بما
المعروف الواجب والفهي عن المنكر واختلفوا بعد ذلك في
مقامين الاول هو الوجوب عقلي او معي فقال الشيخ
بالاول والسيد المرتضى بالثاني واختاره المطرحة
واجتمع الشيخ بانها لطفاً في هذا الوجوب وترك القبح
انما كان عقلاً وقيل عليه ان الوجوب العقلي يقتض
بل قد في حجاب عقلي وهو بل لانه ان فعلها لزم ان
يرتفع كل قبح ويقع كل واجب اذا الامر هو المراد على الشيء
والشيء هو المنع عنه لكن الواقع خلافه وان لم يفعلها
لزم الاخلال بالواجب لكنه حكيم وفي هذا اليراد نظر
واما الدلائل السعيه على وجوبها فكثيرة المقام
الثاني صلها واجاب على الايمان اما لتقوية فقال الشيخ
الطوسي بالاول وقال السيد المرتضى بالثاني واجتمع الشيخ
بعموم الوجوب من غير اختصاص لقوله تعالى لا تتخذا
اخرجت للناس يا مردون بالمعروف وينهون عن المنكر
اجتمع السيد بان المقصود وقوع الواجب وارتقاء الشيع
من تاربه كفي في الامتثال ولقوله تعالى ولكن منكم من
يدعون الى الخيعة ويأسدون بالمعروف وينهون عن المنكر
الثاني في مشايير وجوبها وذكرها هنا اربعاً الآله

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الوجوب العقلي وهو الوجوب الذي لا يتوقف على العلم بالواقع بل يتوقف على العلم بالواجب والنافع والمعتد به

وجاء التعليل ان ما ذكره لا يتصور ان الامر بالوجوب هو الوجوب الذي لا يتوقف على العلم بالواقع بل يتوقف على العلم بالواجب والنافع والمعتد به

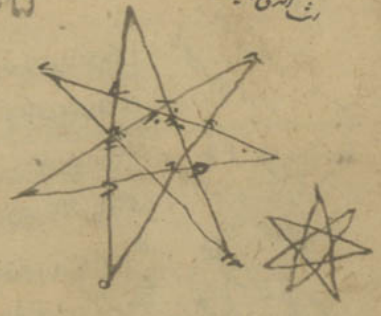
علم الامر والنهاي يكون المعروف معروفاً والمنكر منكراً
اذ لولا ذلك الاكراه ليس بمعروف ولا نهى عن المنكر لثاني
كونهما مما يتوقعان في المستقبل فان الامر بالمعروف والنهي
عنه حيث والجهت قبح الثالث ان يجوز الامر بالنهاي
تاثير امره او نهيها فانه اذا تحقق هذا عنده او غلبت
فمنه عنده ذلك ارتفع الوجوب الرابع امن الامر والثاني
من الضرر والحاصل سبب الامر انتهى اما اليها اولاً
من المسلمين فاذا غلب عند حصول ذلك ارتفع الوجوب
الخير ويحيان بالقلب واللسان واليد ولا يتعدى الى الاصعب
مع اجتماع الاسهل فهذا ما نصيبنا الى من نفيقه وكما تبين
في جوهه ودرجيه مع ضعف باقى وقصره
هذا مع حصول الاسفار وتحويل الكفا
لكن المرجح من كرمه تعالى ان يرتفع
به لا يقع باصله وان جعله
على وجهه انه سميع عليم وفي
كبره الله العظيم
الثاني في مشايير وجوبها وذكرها هنا اربعاً الآله

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الوجوب العقلي وهو الوجوب الذي لا يتوقف على العلم بالواقع بل يتوقف على العلم بالواجب والنافع والمعتد به

وجاء التعليل ان ما ذكره لا يتصور ان الامر بالوجوب هو الوجوب الذي لا يتوقف على العلم بالواقع بل يتوقف على العلم بالواجب والنافع والمعتد به

هذا هو الوجه الثاني في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الوجوب العقلي وهو الوجوب الذي لا يتوقف على العلم بالواقع بل يتوقف على العلم بالواجب والنافع والمعتد به

زود در روز ۱۲ در وقت
از برای کتب کتب کتب کتب



بسم الله الرحمن الرحیم
این کتب کتب کتب کتب

بسم الله الرحمن الرحیم
این کتب کتب کتب کتب
بسم الله الرحمن الرحیم
این کتب کتب کتب کتب

بسم الله الرحمن الرحیم
این کتب کتب کتب کتب
بسم الله الرحمن الرحیم
این کتب کتب کتب کتب
بسم الله الرحمن الرحیم
این کتب کتب کتب کتب

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely a commentary or continuation of the main text, written in a cursive style.

بسم الله الرحمن الرحيم
سبحانك اللهم واجب الوجود ومبدء غاية وجود
على من وجد انت اخرجنا من مرقم نيل الوجود الى
فضاء صباه الوجود بعد ذلك وادراكك ومدركك
من اج اركان تراكيب خلقنا وانقست خلقنا بحكمتك
اللهم وادركنا من حضيض عيول الادراك بشي
حقايق
ملكه التحصيل الخايج استفادته ما امكن من معرفة
معلوماتك فاطمط اللهم على يقنا المناقصة من تنقنا
جود جود مواهبك لال ماء عذوب من مناهلك ما
به في سلك اولياتك العتالين برصانك وصل اللهم
على شرف اولياتك واحمل ابنايتك وافضل مخلوقنا
في ارضك وسمايتك محمد وآله المحضين بمنابيحنا

والمؤمنين

من مظهرية صفاتك واسمائك صلاة معادلة لا لايتك
باقية على من لا يهود سيقايتك بالبعد فلما كان علم الخلق بين
صفاء العلوم واتق برهاننا وظهرت بنا واشرف من صونا
واكمل اصولا ومردعا فلذلك استحق لتقديره على سائر العالم
وتلك منه ومنه لقا النفس من الجود وصار للعلوم الشريفة
اساسا ولكل واحد منها تاجا وراسا وهو ان كان بعد الا
كثيرا الاسرار الا ان نقاوتها التي تحول في التحصيل عليها
التي تنفع بها وتدعو لغير اليها ويجب على كل سائل استظهار
وفي كل وقت تكرارها ليقرب اليه من العادة حتى يهاق
من الشقاوة نارها تدنقها الامار الاقطر افضل
خواجه نصير الملة والدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي
نفسه وظهر رسد في ربيقات وهي وان كانت قليلة
جيلة والفاظه وان كانت ييرة فهي في الفيلد كثره
بالفصول في الامور وكونها باللغة الفارسية التي بدأها
الافز فلديتبع في اكثر الافاق ولتر اكوسمايب تحييتها
لمقطع شمها في العراق ولما عرج الى ساحة القفران
الى معتدل الرضوان واستمرت على ذلك برهة من الزمان
الحان التقى للولى الاعظوا العلامة السيد والجد الجيد
الملك والدين محمد بن علي المرزا في حبيد والاكستر ابادي منشأ

محقلة بزركتين وبركن بلده
تربن كثر اللغه
آؤنده وقتها فامر جمع وانت

رسن نتغ خاك كود
اراسن مبهذب

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely a commentary or continuation of the main text.

لهو اعقد وكنه شرفنا افان
بعدم وجران والمغص بالبع

المعزوم مقدم شدن
تاج

ومولداً قدس اسمه ورضيحه الاستشاق بأشعة
 انوارها والعشور على فوايدها واسرارها كساها من روائسها
 العربة ماصات به شمسها في ربيعة النهار اجلا من يدها
 الأمل في منال السير عائق الاستار فعمل عليها معطر الظل
 ورجب في تقريه مباحثها جماعة الاحباب تكتمها لانتمائها على
 مباحث يتعلق على كثير من الطلاب بالها وتوجهات يرتق
 على جوهر من العلماء جملها دعا في الى افتنا العنيفة ق
 الثواب داعي المشرق فان كان قد شرب حمر من الطوق فوجدت
 بعض الفتاة الاذكياء من الاكابر العلماء بشرحها وان كنت
 عن دخول صرحها ما بين القرى من يد المناول وقد قيل في
 الساب المرحوم ما لم يجد فله يعني بعد ذلك الكفله و
 عن ائمان وعدده الاستضار فوجهت ركائب الغرور الى
 المرتقى المنيع وقد يدرك الضال كفاً والعلية وشرحها
 شسما كنف من وجوه فوايدها فقاها ودفع عن من سبق
 فوايدها جملها وذلك من حردن مصاصها بانها
 بها على مجلس من حصته اسمه تقا في تجصا بص الحال و
 باشرف عنصر واكروال وجعله بحيث يتصاعد بمصاعده
 العليا منابت ابائه الاكبرين وهو السيد النقيب الطاهر
 الاعظم المرتضى مستخدم اصحاب الفضائل بقوا مثل العيون

شبه وشعبه برافضه انش و قري
 شدة انش و بكنيت من جرد الله
 طوق جلده كدور كنند
 وجن و نوا في
 كمر اللغة
 كتابت خراسان لآه
 الش والشا انيش شيد
 كنه نبع
 حرون اسيا و ان كمر قري
 مصعب شتا بغير نام شفي
 كمر اللغة

البار

ارباب المكارم من يد الكرام الذي تسعون من الشرف مهورات
 مصاعده واستعلى من خصائص المجد اعلاما مقدرة و
 بايا لته الشريفة قوامه كدين وحفظه جميل سيبه معاول المنة
 ذلك شرقاً لاسلام وتلج المسلمين بل ملك السادات النقبيا
 في العالمين وظهر بر غطر الملوك والسلاطين السيد النقيب
 الطاهر بن الاظهرين حال الملة والمحق والدين والدين الميا
 على شعرا سايما لورثه معرفة واعا لاذة ذكر ناها ابن الموفى
 النقيب الطاهر السيد المغفور شرف الملة والدين المرتضى
 الحسيني الذي خلده الله تعالى ساداته ودر بطاطو الخشاب
 ولان التايامه الظاهرة فليس يتخالف في خلال المهابة والحال
 لها لتمامه وذلك له المني وحلت من عاراده تاحته الظهور
 ولا رجعت عنه العادة ساعة ولا حرفة ايامه نوب الدهر
 لشرفه ونظيره التايق ويقبره بخدمته الصايب ويكون كفا
 مختصرا ومعتقدا مستظها لقره فيه واشرف تجله ومجال شرفه
 من هو على حداته سنة وغضاضه مخصه بان السعادة الا
 والكالات السردية وصارا عنو جملنا يا خنجر ابائنا الطاهر
 وعنا فاعلى صحاصه ريف اجلا و الاكبرين ذاك جلال الا
 وتاج المسلمين السيد النقيب الاعظم شرف الملة والمحق الدنيا
 والدين ابا الفضائل على لان اسرجه في الاقوال والاعمال

انتم المرفوع تاج
 المهور واليهات بيان
 روي به يتجلب
 معاقل الملائكة بحجر الذي
 يعقل فيه
 تاج
 تملس

مجلس زوراد مهند

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely a commentary or continuation of the main text, located in the upper right margin.

Main body of handwritten text in Arabic script, containing philosophical or theological arguments. The text is dense and covers most of the page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, located in the lower right margin, continuing the discourse.

Handwritten marginal notes in Arabic script, located in the upper left margin.

Main body of handwritten text in Arabic script, continuing the philosophical or theological arguments from the right page.

Handwritten marginal notes in Arabic script, located in the lower left margin.

Extensive handwritten marginal notes in Arabic script along the left edge of the page, providing further commentary or examples.

الحسن لكنه معدوم والحسن انما يدرك ما يقابله او يلاقيه
 ولا متابلة ولا ملاقاتة بين الوجود والعلم واذا صدق ان كل
 ما لا وجود له لا يدركه الحسن العكس بعكس النقيض الى قربتنا
 كل ما ادرك بالحسن فهو موجود والحكوى بالوجود على المدرك
 بالحسن بدون تصور الوجود فتحقت ان المدرك من هنا
 الاشياء يدرك وجودها بالظن ووجودها هو الوجود المعبر
 الاضافه اليها وضعية الجمع بتلزم من اجزائه اذا قلنا
 الجزم منتقرا الى كعب لاقتصر الجموع من الى كعب لا يقتصر
 الى المنتقرا الى الشيء منتقرا الى ذلك الشيء فتثبت الوجود
 المطلق معلوم بالظن وهو **المستفاد** اما قلنا في المتن اننا
 ندرك اشياء بواسطة الحسن لان الادراك في اصطلاح ^{العلم}
 انما يطلق على تلك فانفس عرفية بانه اطلاع الحيوان على ^{الوجود}
 الخارجة بواسطة الحواس الظاهرة الثمانية يسبق ان يقال
 قوله كل مدرك موجود بفتح الراء على صيغة المشعول
 بجرها ومن قرأها كذلك ففتد غلط ودايت بعض المعاني
 يقرأها كذلك ويترقب البحث ان كل من ادرك شيئا لا
 ان يدرك وجوده اى وجود نفس المدرك بجر الراء ^{هو}
 سواء اذ لا تلاقى كذا حد يدرك وجود نفسه سواء ^{كان}
 مدركا لغيره اطلاقا لان الصواب يعود الى الاقرب في ^{الوجود}

الاول

والثاني

وذلك

بذلك صريحا واما ثانيا فلان العامل لذلك المقابل على
 هذا لفظه خرفا بتمتاض الكلية المقابلة ان كل مدرك
 موجود فان للعدد وممدرك وليس بموجود ولم يدرك
 الادراك انما يطلق على الحسى في اصطلاحه وهو ان
 تعلقه بالمعدوم وانما تكافؤا ومع ذلك كله ففي ما ذكره
 المصنف لان قوله كل من ادرك هذا الاشياء فهو مدرك
 لوجودها بالظن ان اراد ان وجودها حاصل بالظن فهو ^{مدرك}
 يحصل الخرف وهو بدهة حقيقة لان الصدوق لا يستغنى
 تصور الجزم بالحقيقة فلا يلزم من بدهة هذا الصدوق ^{الظن}
 بدهة حقيقة وجود تلك الاشياء وان اراد ان حقيقة
 كل ذلك فهو مجموع ويكون ان ^{عنه} المراد بوجودها ^{نفس}
 حصولها اذ لا يدعى ان الوجود امر زايد على الحصول ^{الكون}
ق فلا يحتاج الوجود التعريف ومن عرفه عرفه بما ^{يعلم}
 بالوجود ومع الوجود وذلك لا يشبه الا ^{الاشياء} ^{التي} ^{لا} ^{يستحسنه}
 الناس الى ان الوجود كسب التصور فاذا اد المص بظلال ^{بعض}
 وذلك لان الوجود لو كان كسب التصور كان له ^{معنى}
 كاسب ولا يصح يكون موجودا لانه علة موجود ^{العقل} ^{المعقول}
 والموجد للشيء لا يلدان يكون موجودا والالكان معدوم ^{الوجود}
 فيكون المعدوم موجودا وهو بطر بالضرورة فوجبان ^{الكون}

الاشياء التي لا يستحسنه

تتقاسم مع التعريف حين كونه معرنا ابقوله فلا يكون معدوماً
 لوجوب تاخر السبب عن السبب فلو عرفنا لوجود شئ لزم تاخره عن
 نفسه وهو محال ويمكن توجيه كلامه بوجه آخر وهو ان يقال
 المستعمل عن معرف الوجود تعريفاً الاول انه المستعمل في الثاني
 والمستعمل الثاني انما المستعمل في الثاني يدور الحادث الثالث
 الكون في الابدان والذي يدل على بطلان التعريف كما
 والثاني ان التعريف بها تعريف بما لا يعلم الا بعد العلم
 لأن الفاعل هو المبدأ للوجود والمستعمل هو المستفيد للوجود
 التعريف هو الذي ليسبق وجوده وعدمه والحادث هو الذي
 يسبق وجوده وعدمه فالوجود جزء مفهوم التعريف فيقدم
 فيلزم تقدمه على شئ على نفسه لانه من حيث انه متقدم
 ومن حيث انه متأخر معدوم فيلزم كون الشئ الواحد هو
 ومعدوماً معاً وهو محال اما التعريف الثالث فهو ان يفتق
 الكون مفهوم الوجود فمن علمه لكون علم الوجود ومن علمه
 لم يعلمه ففي تعريف الوجود به تعريف شئ بما لا يسمو به في
 والجملها له وهو فاسد لأن المعرف يجب ان يكون اجلاً من
 كما تقر في علم الميزان **قال** تقسيم وجود كل شئ اما ان
 من غيره او لم يكن والاول ممكن الوجود والثاني واجب الوجود
 والموجودات كلها مضمرة فيهما **اول** ما بين كون مفهوم الوجود

وهو ج م

منعبراً

منه وربما شاع في تقسيمه الى اقامه والتقدير من خذ تعني
 من المعاني وختم شئ من الخصائص اليه على الترتيد **طريق م**
 ليس ذلك المعنى المحض مع المراد نفياً واثباتاً تماماً
 الا كما يمكن هنا وجود الشيء خارجاً اما ان يكون ناشياً
 عن ذاته اي لا يفتقر في تحصيل وجوده في الخارج الى شئ
 مغاير لذاته او لا يكون والاول هو الواجب لذاته والثاني
 هو الممكن لذاته والموجودات كلها مستحصرة في هذين التامين
 للترديد الذي بين الشيء والاكينات الموجب للصيرولات
 لهما فالفصلة المركبة منهما حقيقة في قولنا الموجود اما في الوجود
 لذاته او ممكن لذاته لا يمتنعان ولا يرتفعان وهذا مفيد
 اتقادنا الوجود بالعلم لانه الوجود الذهني كجمله من
 او يجرى من زبقي لا يصر في الواجب لذاته فانه يصدق على
 لذاته ايضا فان الذهن يفرض جميع الاكينات ويجعل عليها
 اجتماع التقيضين وحصول الصدين التامين الواجب
 واجبا لذاته كما تلتزم وقد يكون واجبا لغيره كما يجب فانه
 المتعلق عند وجوده لتمامه وهو داخل في قسم الممكن لذاته
 لان ذلك المتعلق بالمتعلق ذاته يجوز وجوده ويجوز عدمه
 وذلك معنى الامكان وانما يجب السبب الخارجي للذات
 له خاص كغيره منها انه لا يتجه لاحد طرفيه الا بسبب خارجي

والممكن لذاته م

كتاب
 شرح
 اصول
 الفقه
 ١٣٢

اذ لا ترجح لذاته لكان اما واجبا او مستحبا او لا لذاته فيكون
 الترجيح بلا مرجح اذ الطرفين مستويان بالمثل الى ذاته
 من الاخرى وليس احدهما اوليا بل هي خاصة اخرى وليست مما يمكن
 الاكراهان معاملة الحاجة فان تصورتا وحق الطرفين يتلوه
 ذلك الى غير ذلك من خواصه والواجب ايضا خواصه يترك
 ذكرها في المباحث الآتية **قوله** الممكن اذا كان وجوده من
 غيره فاذا لم يتغير ذلك الغير لم يكن له وجود واذا لم يكن له
 وجود لم يكن له غيره عنه وجود لاستحالة كون المعدوم ^{حيا}
قوله لما سلم الوجود الى الواجب والممكن عقب ذلك بذكر ^{حيا}
 من خواص الممكن الاحتياجه اليها في اثبات الواجب فذلك
 ذكرها دون باقي خواصه وتقرير ذلك ان نقول قد علم من ^{التقسيم}
 المذكور ان الممكن هو الذي وجوده من غيره فاذا فرض
 الممكن وجوده بدون ذلك الغير لم يكن له وجود لان ^{وجوده}
 اقامه من السبب المغايرة له وحيث لا سبب له لا يوجد له ^{انما}
 لم يكن له وجود استحالة ان يكون موجدا لغيره ^{الغير}
 بان الشيء اذا لم يكن موجدا في الخارج متخضعا ^{لغيره}
 موجدا لغيره فظهر ان الممكن انما تنظر اليه من حيث ^{هو}
 وما له من ذاته وقطع النظر عن ما علاه من المفهومات
 لا يكون له وجود ولا لغيره عنه وجود واما الاحتياج ^{اعتبار}

اخر فلا يثبت ذلك **قوله** اصل كل من عرف حقيقة الشيء
 والممكن كما قلناه عرف باحدى تكوانه لولا يمكن في الوجود
 واجب الوجود لم يكن لشي من الممكنات وجود اصلا ^{من}
 الموجودات ح كلها تكون ممكنة والممكن ليس له وجود ^{من نفسه}
 منه وجود فلا بد من وجود واجب ليحصل وجود ^{الممكنات}
 منه **قوله** الدليل المشهور في اثبات الواجب هو ان ^{هنا}
 موجودا بالظن فان كان واجبا فالملط وان كان ممكنا ^{فتقر}
 الى موقش فان كان واجبا فالملط ايضا وان كان ممكنا ^{فتقر}
 الى موقش لا يتقار كل ممكن الى موقش فان كان ^{هنا}
 اذ كان واجبا اليه لزرا الدور وان كان غير راجع اليه
 بل كان رافيا في الترتيب الى غيرا لبقاية لزوال ^{العدم}
 والتسبط فيكون الواجب موجودا وهو الملتصق ^{بطلان}
 الدور بل هو مقدمه والشيء على نفسه وكونه ^{موجدا}
 ومعد وما معا والتسبب بهما ان الملتصق وغيره ^{الذي}
 والمص شريح في هذا العضل ببيان اثبات ^{واجب}
 بهما ان يدعي غير متوقف على بطل الدور ^{والشيء}
 ان نقول الواجب مسجود في الخارج ^{لان}
 في الخارج لا تنحصر الموجودات كلها في الممكن ^{بكن}
 بطل فالملن ومثله اما بيان الملازمة فلما سبق ^{من}

كتاب
 شرح
 اصول
 الفقه
 ١٣٢

الموجود الخارج في الوجود والمكن واما بطلان اللاتان
فلاذنه الماحض الموجود الخارج في المكن لم يكن لوجوده
ما يوجد اتصالا لكن اللان يبط فالملن ومثله اما بيان
الملازمة بما تقدم من خاصة المكن وهو انه اذا نظرنا اليه
من حيث ذاته وما له من ذاته لم يكن له وجود ولا غير
وجود فمع انحصار الموجودات الخارجية في المكن لا يكون
لها وجود ولا غيرها عنها وجود لان وجودها انما
هو من السبب المغاير لها وقد فرض عدم السبب واما بط
فتم ثبت وجود واجب الوجود لذاته وهو المطلق في الآ
العلامة القاشق تدسه روحه نقر بحسن تام لهذا
الطريقته وبيانه يتم بتقدير مقدمتين احدهما التصور
والاخرى التصديقية اما الاولى فلا نمرادنا بالموجب
الظاهر الكافي مجرد انما لا يحتاج في ايجادها كاش
المسخر من ذاته واما الثانية اعني التصديقية فقول
الممكن لا يجوز ان يكون موجبا تاما لشي من الاشياء لان
موجبيته تتوقف على موجوديته وموجوديته تتوقف على
فوجبيته تتوقف على العين اما الصغرى وهي تتوقف على
على موجوديته فضرورة لاستقاله كون المعدوم
لعينه واما الكبرى وهي تتوقف موجوديته على غيره فلا

عبر

موجب ذاته لا يقتضى شيئا من الطرفين اعني الوجود
العدم بل كليهما ما بالغير فاذا اعتقدنا ان مقتضا
نقول هنا موجبا لهما فان كان واجبا ثبت للمط وان كان
ممكنا احتاج الموجب تام ولا يجوز ان يكون موجبه
ممكنا لما قلناه في المقدمة الثانية فيكون موجبه
وهو المط وعلى هذا نقض اجالي تقريره ان الافعال
الاختيارية كالقيام والنعوذ والاكاد والشرب
من الافعال الارادية فاعلمها هذا الشخص الممكن قطعا
عند الاعتراض ومن قال بمقتضاه فيكون الممكن موجبا
وهو خلاف المقدمة التصديقية فاجاب بعض فقهاء
تلاذته فقال لا يجوز ان يكون المفاعيل غير هذا
ويكون هذا شرطا لذلك المعنى لا موجبا له والاشارة
في الجواب ان بق المعترض لا يقول ان هذا الشخص الممكن
تام لا فعله بل بما شتر قريب فيقول ليس هذا الشخص
تاما تاما بالمتعلق وان متعلقه فعله على وجوده على
ويتم المنقول ان الممكن لا يكون موجبا مط بل لا يكون
تاما بالمتعلق لذاته فانه يتم لنقص الهداية الواجب
اذا لم يكن وجوده من غيره كان واجبا من غير اعتبار
فلا يمكن فرض عدمه وبهذا الاعتبار يبقى له الباقي والا

تكون خارجية وتارة تكون بالعرض الذهني لا يجزئ له
 خارجا كالتالي الماهيات من الأجناس والفضول والشارع
 بقوله ولو بالعرض إلى القسم الثاني وأقول أما أن يكون
 الماهية بطلتها موجبة في كل واحد واحد من آحاد الكثرة
 ألا يكون وأيلا كثر للماهية باجتماعها التامة تاهت دا
 منها كالعدد المؤلف من الآحاد والثاني هو كثر الماهية
 لو جدها في جزئيات كثيرة كالنوع المتكثر باستخاصة إذا
 تقدم هذا فنقول البارى تعالى ليس يتمكث بالمعاني للمادة
 كلها أما الثالث اعنى النوع المتكثر باستخاصة فهو بيان
 في الفصل الثالث لهذا الفصل وأما الأول فيقسمه إلى
 والذهني فبطلانها بما ذكره من البيان وتقريره ان كانت
 مكثرة بهذا المعنى اعنى تالف ذاتها من تلك الأجزاء
 صالحة في تحققها خارجا وهذا إلى تلك الأجزاء
 المركب بدون جهة صفة والجزء ذات مغايرة لذات الكثرة
 متقدم عليه في الوجود والمقدم فيها الموجه فكلاهما متكثر
 بالمعنى المذكور فعلى جهة واحدة وكل يحتاج إلى
 يمكن نفي كذا ذات متكثرة بالمعنى المذكور فهي ممكنة
 هذا بعكس النقيض إلى قولنا كلما ليس يمكن نفي كثر في
 كبرى لقولنا الواجب هو ليس يمكن هكذا بالضرورة كقول من

بمعنى المذكور

الأول

الأول الواجب هو ليس يمكن وكلما ليس يمكن يتمكث
 ينتج ان الواجب هو ليس يتمكث قوله من جميع الجهات
 والاعتبارات بدين الجهات الاسماء الخارجية والاعتبار
 الأعداد الذهنية وتدين عدم مرجان التركيب عليه
 في شئ منهما فايدان معنى قولنا الجزء مقدم على الكل
 في الوجودين اعنى الذهني والخارجي ان لكل لا
 الابدع تحقق اجزائه ففى مثل ما قصة لوجوده والعلة
 متقدمة على المعلول الثانية في قول المصنف كثر
 او بقول قسمة فايدة حسنة وذلك ان نسبة القسمة
 إلى الكثرة نسبة التحليل إلى التركيب فالقسمة تطرد
 على المركب عند تحليله والاجتماع والكثرة تطرد على
 المركب عند تالف اجزائه ولما كان كلا الأمرين محتملا
 العاجب ان ادان لغيره إلى بطلان وان كان استعماله
 موجبا لاستحالة الآخر لئلا يمتدحها اذا من كثره
 ويمكن عليها التحليل والابدع التحليل الاعلى كثره ولكن
 اراد التخصيص على ذلك ان شادا وتبينها اصل حقيقة
 الواجب امر واحد شوقى لأدلة مدلول دليل واحد وهو
 المحدث ولو فرض منه الكثر من ذات واحدة لا شاد كما
 حقيقة الواجب وامتنان ابا مخر فيلزم تركيب كل منها

نظر الطاهر

ما به الامتياز وما به الاشتراك وكل مركب ممكن لما
 فاذ يكونان واجبين هفتخ لا يحتمل من حقيقة الواجب
 ذات واحدة **قول** هذا ما وعدنا به من سلب الكثرة
 التابطة لوجود الماهية في جزئيات متعددة والمقصود من
 الذات اثبات الوحدة الشخصية لهتق وحدة كالمفهوم
 مقتضى مقتضى عليها دليله ويكون جوازا عن سوا مقتضى
 على دليله تقريرا ان حقيقة واجب الوجود امر واحد
 بشيئ اى ليس العدم مفهومه ولا جزء مفهومه
 هذه الدعوى بقوله لانه مدلول دليل واحد
 ذلك الدليل الواحد بانه امتناع العدم عليه لما مقتضى
 من قبل في الهداية السابقة واذ امتنع العدم على
 كان شويتا وهو المطلب وفي قوله لانه مدلول دليل واحد
 اشارة الى كبرى و هو انه كلما كان الدليل
 كان المدلول واحدا وبيان ذلك اما على قاعدة التكميل
 من ان الواحد لا يصد عنه الا الواحد والدليل عملة
 للمدلول فاذا كان واحدا كان المدلول واحدا واما لانه
 تدبر في علم الميزان ان الوجود من الشئ لا يدل عليه
 بل يجب ان يكون مساويا له فاذا كان واحدا كان الدليل
 المدلول واحدا وهو المطلب اذ اعرفت هذا فتقول حقيقة

تضيحة صم

الدليل صم

واجب الوجود

واجب الوجود لا يجوز ان يوجد منها اكثر من شخص واحد
 اذ لو وجد اكثر من شخص واحد لاشتق كاحقيقة **واجب**
 الوجود ولا بد من امتياز كل منهما لان الاثنية بدو
 الامتياز فيلزم كون كل واحد من كبا عما به الاشتراك
 واما الامتياز و قد مر استحقاقه التركيب على الواجب
 واما السؤال المقدر والذي اشار الى الجوابه فقوله بان
 واجب الوجود عددي لان وجوب الوجود عبارة عن عدد
 كون الذات قابلة للعدم فهو امر عددي وواجب الوجود
 ذات ماخذة مع الوجود وماجزءه عددي فهو عددي
 ولا يلزم من الاشتراك في الاوصاف العدمية التميز
 اذ الميايط يشترك في سلب ما عداها عنها ولان
 فيها وتقرير الجواب ان نقول المراد بواجب الوجود
 الذات التي صدق عليها هذا الوصف لا هذا الوصف وبذلك
 موجودة لاحتماله لان الدليل السابق دل على امتناع
 على ذات الواجب وما امتنع عليه العدم فهو موجود
 هو المطلب **ل** هداية كل متخير مفتقر الى جزئيه وكل
 متفقا الى محله والجزئ عندها فلا يكون الواجب متغيرا
 ولا مضافا وكما اشار اليه بالحس **قول** المتخير هو
 في الجزئ والجزئ عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي

بامر آخر صم
منهما صم

فهو اما متخير او عرض فلا
يكون الواجب مشار اليه
بالحس صم

الأجسام بالمحصل فيه واوله تغلغل كان خلا وبعده
 الخيز والحان مترادفان ويغير بها عن السطح الباطن من
 الجسد الحار والتماس للسطح النظم من الجسد المهيئ عند
 وقال الفلاسون هو البعد الخالي عن المادة واعلان كل
 اختص بآدم سري فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما هي
 الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرًا ويكون مع ذلك تا
 يحس المحقق حالًا او يختص به صلا وذلك الحال ليس هي
 والاشارة الحسية لها تفسيران احدهما انه امتداد هو
 أخذ من التفسير منه المشار اليه وثانيها ان يبقى للشي
 انه هنا او هناك اذ اعرفت هذا فاعلم انه ذكر في هذا
 الهداية ناد نصفات سلبية للواجب تعالى **الاول** انه تعالى
 ليس بتعيين وهو على تعاسير الخيز باجمها لان كل تعيين
 لا بد ان يكون له امتداد ما في الخيز شاقدا له ناهيا في
 وكلاما هو كذلك لا يعقل بجزء ما يتخلله بامتداده
 وهو الخيز والمحمود بذلك والخيز غير المتعين فان الشيء
 لا يمتد في نفسه بل في غيره فيكون المتعين مقتضيا الى
 غيره فيكون ممكنا في صدق هذا في اساس الشكل الثاني
 الواجب لا يقتصر الى غيره وكل متعين مقتضيا الى غيره
 ينتج ان الواجب لا يكون متعينًا وهو اللط **الثاني** انه ليس

المفطور

متنهي الى

ل

ل

لانه قد علم من تعريف العرض احتياجه الى محله وبخلافه غير
 المحتاج اليه مستقده على المحتاج فلو كان محله نفسه لفرقت
 الشيء على نفسه وهو صحيح فلو كان الواجب عرضا لاحتاج
 في وجوده وتخصسه الى غيره فلا يكون واجبا هاف
الثالثة انه لا يمكن ان يشارا اليه اشارة حسية ودليله
 انه لو اشرنا اليه بالحس لكان اما متعيينا او عرضا لكن
 الامان يربط فالمتصور ومثله بيان الملازمة ان كل من انتهى
 اليه اللفظ الاشارة اما ان يكون قائما بذاته او غير
 في وجوده وتخصسه الى محله يقوم به او لا يكون فان كان
 الاول كان متعيينا وان كان الثاني كان عرضا ولما بطلان
 اللانزله فلما تقدم من استحالة كونه متعيينا او عرضا
 وقايد لا يقد الا متاهلة يكونها حسية احتياجا من الا
 العقلية فانها غير مستحيلة عليه تعالى فان كل ما كان
 عليه ولو بوجه ما مقصودا به فصدما فهو مشارا اليه
قال تبصرة المعقول من الحلول كون موجود في محل
 به والواجب حيث يشق بذاته استحالة عليه الحلول
 متعينات في الكعرض والواجب حيث انه ليس بتعيين
 استحالة حلوله كعرض فيه **قال** ذكر في هذه التفسير
 صفتين سلبيتين هما الاولى انه لا يعمل في شيء لان

المحل كل

المحصل

ب

من المحلول في الله والعرفان اصطلاح هو كون مجرد
 سار في آخر تأييداً لقوله تابعاً في تحصيل تشخصه لذلك المحل
 اذا اقترب هذا ففعل لو كان الواجب حالاً في شيء كما
 يمكنه واللازم باطل فكذلك الملائمة وربان الملائمة ان الواجب
 ح ك يكون محتاجاً في نفسه الى امر خارج عن حقيقته واما
 اللازم فقد سبق بيانه وايضاً لو كان تعالى حالاً في شيء
 لزم الدور لا يحتاجه الى محله كقولهم لعله لانه علة
 لغيره ما عداه فيلزم افتقاره الى المحل وافتقار المحل اليه
 وهو دور والدور محال لا يستلزمه كون الشيء مفتقراً
 الى ما يفتقر اليه المستلزم لقدمه على نفسه بل يستلزم
 لوجوده قبل وجوده فهو ضد في الاستقالة الثانية
 انه لا يخلو في شيء وقد بينه المطالبان انهما لم يفتقرا
 لشيء الى ما ذكره المطالبان الا في شيئين كونه غير تام
 نذكرهما اولاً في الاستدلال اما الاول فنقول
 لو حل في ذات الواجب كان الواجب متخيلاً واللازم
 بط فكذا الملائمة وربان الملائمة ان المحل متخيلاً
 فيه الامراض اما يبط اللازم فقد سبقه واما الثاني
 وهو انه غير تام فالتام يمنع ان كل محل متخيلاً فالعلة
 والبطوحا لان في الحركة ما للحركة بحملها وهي متخيطة

صفحة

صفات الواجب فإيتمه بذاته تعالى حالة فيها عند كذا
 مع ان محل الصفات ذات واجب الوجود وهو مجرد
 صفات العقول والنفوس عند التلاسه حالاً فيها مع
 انها مجردات ونظراً ان الواجب ان يكون متخيلاً والثاني
 وهو الاول في الاستدلال فنقول لو حل في ذات الواجب
 لكان ذلك الشيء اما تدعيماً او حادثاً واللازم بضميمة به
 فكذلك الملائمة وربان الملائمة ان المحل اما ان لا يبقيه
 العدم او يبقيه فالاول ^{قديماً} والثاني ^{المحدث} فظهرت
 واما بيان بطل التسلسل الاول وهو ان يكون الحال قديماً
 فالتاسي من ان الواجب واحد وما عداه ممكن وكذا
 حادث لما يأتي من بيان حدوث العالمة واما بيان بطلان
 التسلسل الثاني وهو ان يكون المحل حادثاً فلان ذلك
 لا يدل من علة تامه واما ان يكون علة التامه ذات
 واجب الوجود او شيئاً من لوازمها ^{الواجب} والثالث
 لان قدم العلة التامه يستلزم قدم المحلول ^{عند كذا} فالاول
 الترتيب من غير مرجح او فرض ما كان تاماً ليس بمتام
 وايضاً يلزم ان يكون ذات الواجب قابلة لشيء فاعلة
 له وهو عين جازية عندم ايضاً ولا يجوز ان تكون علة ذلك
 الحادث امر مغاير لذات الواجب واللازم اما كان

ظهر

او غير ذلك لا جاز ان يكون
 علة ذات واجب الوجود
 ولا شيء من لوازمها

واللذات كالمزور في الجليلان بيان الملازمة انه يتفرج
 في كونه موصوفا بتلك الصفة الوجود عليها وفي كونه
 مازيا عنها الى عدمها وهما مغايران له وكل مقتضى
 يمكن فثبت الملازمة واما بيان بط اللذات فقد سبق
 تبصرة المنصور من الاحتياج صيرورة الآتين واحدا
 وهو حال عقلا فلا يتعد الواجب بغيره **قول** يريد
 انه لا يتعد لشي من الموجودات ونقل عن بعض مشايخنا
 الحكماء وبعض صوفية الاسلام بخبره ونحوه ان الضمان
 انه ورد في الخبر دعوى الاحتياج مع الله والذي
 من الاحتياج صيرورة موجودين موجودا واحدا بعينه
 من غير استحالته حتى يكون هذان شيئا واحدا هو
 وهو ذلك بعينه وهذا حال في بيانه العقل **المعتمد**
 بقوله معنى الاحتياج المذكور على ما ينبغي وقد نبهنا
 فقوله الواجب بغيره لزم اجتماع المتضامين
 واللذات باطل والملازمة مثله بيان الملازمة
 لو اتحد الوجود والذات الواجبة بعينها الذات
 الممكنة بعينها فيلزم انه يصدق على هذا جميع ما
 على ذلك بما لعكس فيلزم كون كل واحد منهما
 العدم غير جازم الحد وهو صحيح بين المتضامين

الواجب

ولا تركيب

الذات

المدى وهو امتناع الاحتياج **والله** تبصرة الالذات واللذات
 تابعا للمزاج والمزاج عرض وحيث ان الواجب ليس
 للعرض استحالة عليه اللذات والالذات **قول** هاتان ايضا
 سلبتان اللذات عند المتكلمين هي الحالة الحاصلة عند
 المزاج الى الامتدال والالذات هي الحالة الحاصلة عند غير
 المزاج الى القضاء وعند بعض المعتزلة ان اللذات هي
 ادراك متعلق الشهوة والالذات ادراك متعلق النفس
 والشهوة هي الميل الى ما ينظم او يقصد انه ملائم
 والنفس هي الهرب عما يقصد او ينظم انه مناف للمزاج
 وقالت الحكماء اللذات ادراك الملايم من حيث هو ملائم
 والالذات ادراك المناهي من حيث هو منافي اذ انظر هذا
 فقوله يستحيل عليه الالذات واللذات بالتفسير الاول
 لانها يتوقضان على المزاج وهو عرض لكنه من الكيفيات
 الملحوسة وكل كيفية ملحوسة عرض فيكون المزاج عرضا
 والواجب ليس بعرض فيتحيل عليه اللذات والالذات
 يستحيلان عليه بالنفسين الثاني لتوقفهما على المزاج
 ايضا وهو مستحيل عليه تعالى واما على تفسير الحكماء
 فيمنع عليه اللذات عند هؤلاء ما عدا الواجب معلول
 لذاته والالذات جامع المعلول في الوجود والمنافي لا يجمع

الالذات

ما يتأنيه فاشنع عليه الالء والالءة فيفسد الى اللة حية
 والى اللة عقيلة والالءة الحية هي ما ادركت باحدى
 الحواس الحسرة وهي مستعدة عليه تعالى لتوقها على الخ
 ايضا واما اللة العقلية فالتبها الحكماء له تعالى قال
 انه مدرك لذاته اعظم الذوات واجلها وادراكه
 الادر كات فيكون اعظم مدرك لاجل مدرك با
 ادراك ويدرك ايضا حقايق الاشياء على ما هي عليه
 باسبابها ولو انهما ادراكا كلياً يمنع زواله وبعض
 اثبت اللة العقلية منع من الملاق هذه اللة
 عليه تاديا من المشرع الشريف حيث لم تزد هذه اللة
 فيه **قال** بصره الضد عرض يعاقبه عرض آخر في محله في
 فيه والند هو المشارك في الحقيقة وقد ثبت ان الوا
 ليس بعرض ولا يشاركه غيره فلا يحد له ولا ند له
 يريد ان يبين انه تعالى لا يند له ولا ند فتمسكت
 الاولى الضد يقال على ثلاثة معان الاول عند
 يقال على مساوي في القوة لشي آخر مانع له في الوجة
 الفعل والواجب لا يند له بهذا المعنى اذ كل ما عدل
 رشححة من رشححات فيض حجة والمعلول لا يباي
 اللة ولا يمنع وجمدها والالءاها فيلزم كون المعلول

وزا

انتم لا تضلوه

منا

منا في الوجود نفسه وهو صح والمصدا تعرض البطال
 هذا القسم الثاني الضدان عرضان وجوديان يصح
 تعايقهما على محل واحد وينبع اجتماعهما بينهما غاية
 وهذا تعريف الحكماء ليس حقيقياً الثالث الضدان
 عرضان وجوديان يصح تعايقهما على محل واحد وينبع
 اجتماعهما فيه وهذا تعريف عامة اهل العلوم **المتفق**
 والتعريف الثاني اخذ من الثالث **قال** الثاني
 الثالث دون العكس فان الصغرة والحجزة
 بالثالث دون الثالث اذ ليس بينهما غاية الخالفة
 والباض ضدان لهما فالصغرة في الضدية بالمعنى الثالث
 اذ لم يتعرض لذكر غاية الخالفة ويلزم منه نفيها **لعمري**
 الثالث لان نفي العام ينفي الخاص مع ان ال
 الذي ذكره على نفي الثالث بعضه دال على نفي الثالث
 وتقريبه ان الضدين بالتفسير المذكور عرضان فلو
 للواجب ضدا لكان عرضا لكن الملازمة لما تقتضها
 الملازمة مثله والملازمة ظاهرة الثانية انه لا يند له
 والند هو المثل والمنظير والمثل للشي هو المساوي
 في الحقيقة وقد ثبت ببرهان الدليل السابق انه لا يند له
 من حقيقة الواجب لذاته الا انه واحد فلم يوجد له

عنه تصح

في الحقيقة لكان الموجود من حقيقة الواجب اشرف من
 واعلان هذا حقيقة جليله يجب ان يشبه عليها
 معنى قولنا لا مثل له فنقول ليس المراد انه لا مثل
 في الخارج ان الواجب بنفسه واحد لا لها افراد حقيقة
 لا يوجد من تلك الافراد الا فرد واحد وباقى الافراد
 يمنع وجودها خارجا لان تلك الحقيقة لذاتها تنسحق
 وجوب وجود نفسها ولا يوجد انصاف شئ من الافراد
 بالعدم وما يقتضى وجوب وجوده لا يتصف بالعدم
 فلو قلنا بان تمام المثل بهذا المعنى وجب وجود المثل
 ينبغي ان يتحقق ان الواجب مفهومه مفهوم شخصي لا افراد
 له وهذا لا خارجا مما لعله ليس بكل واحد جزوي
 حقيقى وتخصه عين مفهومه وسلب المثل عنه
 هو بالنسبة كالتى ليس له مثل يشبهه اليه كشيء زيد
 العمرى في الكائناتى فالسلب وارد على نفس مفهوم
 المثل لا على وجوده فقط اى لا يتصور له مثل لان
 هناك مثل تصور غير موجود ويظهر بما ذكرنا لا جاز
 مخالفة على وجوده يشريك البارى فقرر به ان
 البارى عبارة عما يشركه في النوع وكما يشترك
 النوع يترتب عليه لوان ذلك النوع ومن لوانه

حقيقة

والا لا تصنف للحقيقة
التي في من ذلك الافراد
بالعدم

وجوب

وجوب الوجود خارجا فيكون الشريك واجبا في الحقا لزوم الوجوب
 لعين ماهيته فيكون موجودا وهو المثل والبارى
 المقدمة الاولى وهي صفى المخالفة فانه ليس
 مفهوم من المفهومات ولا حقيقة من الحقايق يصيد
 عليها المشاركة المذكورة في نفس الامر كما بينا في
 والواجب يقتصر الى تحصيل موضوع له ولو في
 يشبه له في حد ذاته المحمول واذا اتى شرط الايجاب كذا
 المذكورة **قال** اصل قد ثبت ان وجود الممكن من غيره محال
 لا يكون موجودا لاستحالة ايجاد الموجود فيكون معدوما
 فوجود الممكن سبق بعدمه وهذا الوجود يسمى حدثا
 الموجود يسمى حدثا كذلك ما سوى الواجب من الموجودات
قال المانع من الصفات السلبية شرع في التوثيق وهو
 جود الوجود اشرف فيستحق التقدم لكنه ارجح العلم
 اليات استحالة مماثلة للمجسمات فلا يتصور
 صفاته كصفات غيره من الموجودات وايضا ما لا يقبل
 تبارك اسم ربك ذي الجلال والاكرام ولما كان من جهة
 كونه تعالى قادرا اصل هذه الاصل لا يحتاج اليه في
 المقدرة له وقد كرهه مجتهدون الاول ان كلاما سوى
 يحدث بالزمان لان ما سوى الواجب ممكن اما الصفة
 وكل ممكن يحدث ينتج ان كل ما
 سوى الواجب يحدث

بلغ

تقدّم ان الواجب ليس الا واحدا فتعين ان كلامه سابق
 ممكن واما الكبري فلان الممكن من حيث انه ممكن لا يوجد
 له من ذاته وجوده من غيره فحال ايجاد الغير له اما
 يكون موجودا او معدوما لا يجازين يكون موجودا او لا
 انما ايجاد الموجود وتحصيل الحاصل وهو صحيح وايضا
 ان يكون له وجود ليس من الغير وهو بخلافه
 فتعين ان يكون معدوما فيكون حادثا اذ لا يفتي
 الحدوث الاسبقية الوجود بالعدم وهذا الذي
 يدل على حدوثه ككلامه الواجب جسم كان او غير
 او ماديا لتشمل الامكان كل واحد منهم وانما قيد
 الحدوث بالزمان لان الحدوث يقع على مضيح
 زمانى وهو كون الوجود سبق بالعدم سبقا لا
 السابق مع المسبق بان يكون العدم والوجود في
 آخر بعده وتاينهما اذ هو كون الوجود مسبقا
 وهو لا يتاين في تقدم الزمان وبيانه ان الممكن لما
 له يمكن وجوده من ذاته بل من غيره وكان بالنظر
 ذاته لا يستحق له الوجود وانما يحصل له الوجود
 المعايير لذاته فيكون عدم استحقاق الوجود
 له من ذاته واستحقاق الوجود حاصلا له من غيره

في زمان

والمالات

وما بالذات اسبق مما بالغير فيكون عدم استحقاق
 الوجود سابقا على الوجود وهو المعنى بالحدوث الذي
 وفي قوله وهذا الوجود يسجد وتاسخ لان الحدوث
 كيفية الوجود والوجود مقدم عليها تقدّم الوجود على
 الصفة فلا يكون نفسه **ك** واستحقاقه حادث لا الى
 اول كما يقوله الفلاسفه لا يحتاج الى بيان طائل بل كما
 المتضمن لحدوثها **ق** وهذا هو الوجه الثاني في هذا
 واعلم ان الفلاسفه لما قالوا بقدم العالما جزوا بتحقيق
 حوادثه لا الى اول قبل كل حادث حادث وهكذا
 النهاية وذلك لانهم يفترون في بطل التسلسل
 في الوجود الخارج وتربيتها احد الترتيبين اما الطبيعي
 او الوصفى فاذن ذلك جزوا بتحقيق حوادثه لا الى اول لانها
 وان كانت متتالية لكن لا يجمع اجزائها في الوجود
 معوا من ذلك ولهذا في ابطالها لا يلائم انما
 وتقديره ان يقال بجمع هذه الحوادث التي لانها
 من حيث مجموعيتها ممكن وكل يمكن عدمه سابق على وجوده
 ينتج ان مجموع هذه الحوادث التي لانها لها من حيث
 عدمه سابق على وجوده واما الصغرى فلان المجموع
 على اجزائه واجزاءه غيره وكل متوقف على غيره فهو

مجموعتها

متوقف

ممكن

الحكما يقولون باختيار المصانع بل انما جعل الترتيب
 بينهم ان فعل المختار هل يجوز تاخر عنه ام لا
 الحكما قالوا لا يجوز ونفس المختار بائنه فاعلم بقدرته
 وارادة فاذا انضمت الداعية الى المقدرة
 يجب ان يكون الفعل معها في الزمان لان الفاعل
 يصير مع الداعي علة تامة والحلة التامة لا يتأخر
 فاعلمها عنها وقدرة الله تعالى وارادته قد يتأخر
 فوجب عندهم قدم العالم واما المتكلمين فالكفر
 يجوز وتختلف الآثر عن مجموع القدرة والداعي
 بل اوجبه لاحاطة به الداعي الى موجود فذلك
 اوجبه واحده من العالم واستدل بالخط على ان
 فعل المختار لا بد من وجوده وان يكون حادثا زمانيا
 لان لو لم يكن متاخرا عنه لكان موجودا معه
 لا يتخلف عنه فتكون دعوة الداعي الى الجاد
 وقصد القاصد الى تحصيل المحاصل وهو في
 الاستحالة واستدل على ان فعل الموجب يجب
 له لانه لو لا لكان وجوده فيما بعد ان لا يتوقف
 على امر آخر غير ما فرضناه او يتوقف والاول
 منه الترجيح بلا مرجح والثاني يلزم ان يكون

لازم

بمقتضى

الخ

فرضنا

فرضنا اولاً فاعلم عن تأمر والغرض انه تارة
٦ نتيجة الواجب المقتضى في الممكنات تارة لو كان
 موجبا لكانت الممكنات قدعة وللانريط لما تقدم
 فالملذون ومثله **اقول** النتيجة القول للان من الواجب
 لذاته وهنا لم يسبق قياس هذه نتيجةه لكن لما ذكر
 الاصلين السابقين وهما العدة في الدليل على كون
 المقتضى قادرا على صدور القياس وبيان ملازمة
 وتبني تاليه نتيجة على سبيل الجواز وانشاء الى حية
 الدليل بما تقر به ان تقول الواجب تعالى فاذن
 لولا لكان موجبا ولو كان موجبا لزم قدمه
 يتبع لولم يكن قادرا لزم قدمه العالم والثاني
 مثله اما الملازمة الاولى فلما تقدم في المحرر في القياس
 والموجب في المقدمة السابقة واما الملازمة الثانية
 فاذن لو كان موجبا فاما ان يتوقف صدور العا
 عنه على ما سبق ذاته او لا يتوقف فان توقف
 عليه لا يكون حادثا ولا يلزم ولا يتسرع فحين ان لا
 يتوقف على شرط او يتوقف قبله وهو ما يتقدم
 قدمه العالم فتقدمه تارة ووجوب الاثر للموت
 كما ذكر في المقدمة السابقة واما بطلان الملازمة فقد

حادث

ومذا الذي ينبغي على حدوث العالم وقد اودد الحكماء
 عليه ابراهيمات فتقرره على وجه لا يتوقف على حدوث
 العالم ولا بان يقول الواجب مختار لانه لو كان
 موجبا لما ان يتوقف تأثيره في العالم على شرط غير
 ذاته اولافان لم يتوقف يلزم قد مر حوادث الزمان
 وهو بطبعه وان توقف فان كان الشرط قدما لزم
 الحدود المذكور أيضا وان كان حادثا يلزم القول
 بجمادات لا اول لها وقد تقدم بطلانه فثبت ^{بالتبعية}
 تعالى من غير حاجة الى اثبات حدوثه ^{بالتبعية} ان يقول قد
 ان فعل المختار يحدث بالزمان فيكون العالم ^{بالتبعية}
 حدوثا ما يثبت حدوث العالم والاختيار ^{بالتبعية}
 عما ذكره من الاعتراضات **فالسؤال** لزام الواجب عند
 الفلاسفة موجب لذاته وكل موجب لذاته لا يفتقر
 اشرا عنه فيلزمه انه اذا عدم شئ من العالم
 ان يعدم الواجب لان عدم ذلك الشئ اما لعدم
 شرطه او لعدم جزئ معلته والكلام في عدمها ^{بالتبعية}
 فيه حتى ينتهي الى الواجب لان الموجودات باسرها
 تنتهي في سلسلة الحاجة الى الواجب فيلزم ان ينتهي
 عدم الشئ المفروض الى الواجب وليس هو مجردا

العالم

عن هذا الالزام غير **قول** هذا دليل آخر على الاختيار
 وسماء الزام دون الاول لان ^{اللازم} المختار من هنا
 هو اقتدار الواجب عند اقتدار حادث من الحوادث
 وهو صحيح عند لكل واللازم في الاول وهو قد مر العالم
 غير صحيح عند الفلاسفة فلهذا ^{بالتبعية} المهمسالم لوقالوا
 بالاجاب بخلاف الاول وتقريرا لالزام ان نقول
 لو كان الجارى تعالى موجبا لذاته لزم من عدمه ^{بالتبعية}
 فمض في العالم عدما لواجب لكن لا تدرى بالانقضاء
 تلك الملازمة بيان الملازمة يتم بمقتضى **القول**
 الواجب عندهم موجب لذاته كما هو مشهور في القدر
 عنهم وان جميع الموجودات تنتهي في سلسلة ^{بالتبعية}
 اليه **النتيجة** ان العلة التامة عندهم عبارة من جميع
 ما يتوقف عليه المتأثرين من حصول الشرايط وان يقع
 الموانع فانه متى حصلت وجب وجود المعلول ^{بالتبعية}
 ان عدما المعلول يتسند الى عدم علته او جزئية
 او شرطية اذ انقررت هذه المقدمات فنقول
 اذا عدم شئ من العالم فعدمه اما لعدم علته
 القريبة او لعدم جزئها او لعدم شرطها وهكذا
 حتى ينتهي الكلام الى العلة الاولى فيلزم عددها ^{بالتبعية}
 او لعدم شرطها

وتنقل الكلام في المعدم بل العلة
 او جزئها او شرطها ونقول ان
 اما لعدم علتها او لعدم جزئها
 او لعدم شرطها

فهو الجرد فان اقتصر في كالاته الى البدن النفس
وان لم يقتصر فهو العقل اذا اقتصر هذا قالوا لا يجوز
ان يكون الصادر الاول عرضا لان العرض مفتقرا
الى الموضوع فهو يستدعي سبقيه فلو كان هو الاول لم يقدر
على عمله ولا مادة ولا كانت صالحه للتأثير لئلا يكون للمادة
لا تصلح لها قابلية والتقابل لا يكون فاعلا ولا صوتة
لانها مفتقرة في فاعليتها الى المادة يكون سابقا
ولا حيا لتكوينه يكون الصادر اثنين لا واحدا ولا
لانها تزوق في فعلها على الالة فتستدعي سبقتها
فله يبق الا العقل وهو المطهر هذا تقرير ما قالوه وقوله
منعته وحساده **قال** والعقل فيه كثرة هي الوجوب
والماهية والامكان **قال** العقل الواجب **قال** العقل واجب وتعمل ذاته
لذلك صدر عنه عقل آخر ونفس وذلك مركب من
الهيولى والصورة ويلزمه صدور ان اى موجودين
في العالم كان احدهما علية في الآخر بواسطة الوجوب
وايض التكررات التي في العقل الاول ان كانت
موجودة صادرة عن البارى لزم صدورهما عن
الواحد وان صدرت عن غيره لزم تعدد الواجب
وان كثر يمكن موجودة لم يمكن تأثيرها في الموجبة

ليج

معتقلا

معتقلا **قال** هذه تامة كلامه فيما نقل عن الحكماء وما
يلزمه من الحال وبما انه لما قالوا الواحد لا يصد
عنه الا واحدا على تقدير الواحدية المحضة ولم يكن
فرض كثرة في الفاعل اما اذا امكن فرض كثرة فانه
يجوز صدور الامور المتكررة حينئذ كما في العقل الاله
فانه واحد في ذاته لكن عرض له امور بالنبوة الى العباد
ما هيته عند وجوده فله ماهية ووجودا صديقا
فمن حيث نبوته وجوده الاله ذاته يعرض له الامور
ومن نبوته الى مبداء يعرض له الوجوب الغير
تعمل المبدأ وتعمل ذاته لجدده فله ستة اشياء
ماهية وامكان ووجود ووجوب وتعمل لذاته
تعمل لمبدأه ثلاثة بالنبوة الى ذاته هي الهوية
والتعمل لذاته وثلاثة بالنبوة الى المبدأ الوجوب
والوجود وتعمل المبدأ فلما تكثرت اعتبارات
الموجودات فباختيار وجوده يصير مبدءا لعقل
وباعتبار تعقله المبدأ ووجبه يصير عمله للنفس
من حيث ان له هوية وامكان وتعمل لذاته
مبدءا للعقل ويصدر من العقل الثاني **قال** على هذا الوجه
وفلك آخر ونفس له وهكذا الى العقل العاشر

الممكن

الامكان

تكررت

يصير

لش

المسحى بالعقل المنعزل وهو الموحش في عالم الكون
 والمنقاد بصوت الجليدية والمنهية نحو المركبات المتعددة
 والنباتية والحيوانية قال المطر رحمة الله عليهم ان
 موجودون فرضا في العالم يكون احدهما علة للاخر
 او يبيها وذلك لانه لا يجوز صدورهما معا عن علة
 واحدة بل احدهما بالآخر اما ان يكون صادرا عن
 او عن العلة المفترضة او يشترط المحلول لا يتحتم
 صدورهما معا المستقل وان يصدر عن الواحد
 وهو بيطر وعلى المتقدمين بلزم ان يكون احدهما
 الى الآخر اما علة او جزء علة او شرط فيلزم من
 احدهما عدم الآخر اذ يلزم من عدم العلة او جزءها
 او شرطها عدم المحلول وبالعكس اذ عدم المحلول
 دليل على عدم علة او جزءها او شرطها بل يلزم
 طريق النقص وتقديره ان نقول ان دليلك صحيح
 بجميع مقتضاته لكان عندنا ما يبطله وهو ان
 المفروضه في العقل الاول اما ان يكون موجودا
 في الخارج او عديمة فيه فان كان الاول فاما ان
 صادرة عن الواجب الواحد حقا او عن غيره وكان
 مناقض لقولك الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان

المفروضه

الاجمالي

كان
 قدرة والواجب
 والاشاق بلزم منه
 قده والواجب

كان الثاني لم يكن ثابتها في الموجودات الخارجيه
 معقولا وهو المطلق والاول نظر فان
 ان يتقولا فيها صادرا عن علة واحدة لكن كل
 باعتبار كانهما في العقل الاول وصدور العقل الثاني
 والعقل والاشاق كل واحد منهما باعتبار فلا يحد
 الا لانهما لا يابطال صلاحية تلك الاعتياديات
 الثاني بخلاف الاول الثاني بمقتضى اصله ثبت
 ان فقد الياقوت على تتبع الداعيه وكل من كان
 عالم لان الماخي هو المتعود بمصلحة الاجداد والاشاق
 انما نرى من اثبات كونه قادر اشرف في اثبات
 كونه عالما والمراد من كونه تعالى عالما هو ظهور
 وانكشافها بحيث لا يغيب منها شئ واستدل
 على ذلك بانه تعالى قادر يختار وكل قادر يختار
 ينتج انه عالما المصغرى فستقدم ولما
 فلا ان المختار هو الذي فعله بتبع الداعيه الذي
 هو الشعور بما في الفعل والترك من المصلحة
 ذلك على الاجداد والترك وانه تعالى فعل الافعال
 المحكمة المتقنة او المشتملة على الخواص الغريبة
 المتوايد الغريبة وكل من كان كذلك فهو عالم

والشعور وهو العلم
 كذا نهي

كذلك نهي

والشعور وهو العلم

انما نرى من اثبات

كونه عالما والمراد

وانكشافها بحيث

على ذلك بانه تعالى

ينتج انه عالما المصغرى

فلا ان المختار هو الذي

هو الشعور بما في الفعل

ذلك على الاجداد والترك

المحكمة المتقنة او المشتملة

المتوايد الغريبة وكل من

المضري فظلمن نظر في تشرح العالمين الفلكي
 العصري واما الكسري فبديهة **قال** ويجبان يكون
 عالمنا جميع الممكنات قادر على كذا الممكنات لان تعاقب
 قدرته تعالى وعلمه ببعض الاشياء ومن بعض تخصيص
 بتدبيره **قال** لما ثبت كونه تعالى عالما وقادر **قال** في
 في اثبات عمومها لكل معلوم ومقدور وبيان انه **قال**
 ثبت كونه تعالى عالما بشئ وقادر عليه وجب كونه **قال**
 بكله لا يشاء وقادر على كلها لكن المتقدر حتى تكمل **قال**
 اما حقيقة المتقدر فقد تقدمت واما الشريطة **قال**
 المتقضى كونه عالما وقادر هو ذاته لا يستحال **قال**
 الى امر مغاير لذاته والالزام مكانه وذاق **قال**
 الهيئة الى كل شئ ليجرد ما فلو لم يعلم الكل **قال**
 عليه من التخصص من غير تخصيصه وعلوان **قال**
 تعدد من مقدوره وان كانا معا **قال**
 معلومه يكون واجبا وممكنا **قال**
 في حجة المعلوماتية وهو يتم **قال**
 اثنى الواجب واجبا والممكن **قال**
 كليا والجزئي جزئيا واما مقدوره **قال**
 لاستحالة كون الواجب مقدورين اذا اثار **قال**

يظهر
 والمتمتع

في

في اتحاد المعدور واعدام الموجود وذلك غير مستحيل
 في الواجب والمتنع وح لا وجه لتخصيص **قال**
قال تقضى وجوب شبهة قالت الفلاسفة **قال**
 لا يعلم الجزئي الزماني فاللزوم كونه تعالى **قال**
 لان العلم حصول صورة مساهبة للمعلوم في العالم **قال**
 فلو فرض علمه بالجزئي الزماني على وجه يتغير **قال**
 فان بقيت الصورة كما كانت كان **قال**
 ذاته بملا للصور المتغيرة **قال**
 ذهب الفلاسفة الى انه تعالى لا يعلم الجزئي **قال**
 من حيث انه جزئي تاما في متغير بل يعلمه على وجه **قال**
 كلو كما يعلم كسوفه **قال**
 ظهوره وقوع هذا الكسوف ولم يكن عندنا **قال**
 احاطة با وقوعه واستدلوا على ذلك **قال**
 على الوجه الجزئي المنماني المتغير **قال**
 زيد الآن في الدار فخذت **قال**
 بكونه في الدار كان جهلا لعدم مطابقة العلم **قال**
 وان زال ذلك العلم وحصل العلم **قال**
 علمه لم يكن حاملا ولا يتعلم في ذاته **قال**
 بتعدد المعلومات وايضا **قال**

على وجه جزئي
 ذات

المعلوم

حصول

بموجب

ذلك لان اجاب الذات لتلك المقدرة كان شرطاً
 بعدما المقدور فلما وجدنا ان شرطها
 فكذلك كان عليه يكون زيد في الدار مشروطاً بعد
 خروجه فلما خرج زال ذلك العلة **الاجاب** في الجواب
 البصري وهو ان علة الاول لم تنزل لاستقامة زيدا
 الصفة الذاتية بتجدد له علم آخر بتجدد شرطه **وهو**
 وجود المعلوم **الاجاب** في الجواب شين فانا المنقذين **قريب**
 منه جاب المص وهو غامض ولا انما يلزمه على تقدير
 كون علة زايداً على ذاته وهو يظن كما يحق بل علة **منه**
 لعن ذاته المقدسة ويلزمه مطابقة الاضافة للمعلوم
 الذي لا يتغير واذا تغير المعلوم تغيرت الاضافة **الاجاب**
 التي بينه وبين الذات ولا يلزم من تغيرها تغير
 الذات لعدم كون تلك الاضافة تخصيصة **الاجاب**
 او لازمة وايضا فانا نعلم بالضم ان من علم متغيراً
 لم يلزم منه تغير في ذاته **الاجاب** في الجواب المتكلمين
 كل موجود لا يستحيل ان يتجدد ويعدل والباري ثبت
 كونه قادراً على ما فيجب ان يكون **الاجاب** في الجواب
 من صفاته الثبوتية وقال الحكماء معنى الجواب
 الفعال واما المتكلمون فتالت الاشاعرة ان جيات

منه

تعالى صفة قد بجهة قايمة بذاته تقتضي له صفة التقديراً
 والمخلد فقال اكثر المعتزلة انها حالة زايدة
 على ذاته تقتضي له صفة القدرة والعلم **الاجاب**
 التزيقان على ان يادة بانه لو لاهل الزم التخصيص
 بغير محض في اثبات القدرة والعلم لا اشتراك
 الذات في الذاتية وقال ابو الحسين البصري **من**
 تابعه من الحققين ان معناه انه لا يستحيل ان
 يتجدد ويعلم لما تقر من استحالة كون صفته
 زايدة على ذاته وفي الاستحالة لا يقتضي **منه**
 مفهومها اذ معناه الامكان العادل الشامل **الاجاب**
 والتمكن تلفظها سلب ومضاهها اثبات اذ اعربت
 هذا في قول المص الى عند المتكلمين كل موجود لا
 يستحيل ان يتجدد ويعلم نظر وذلك **الاجاب**
 ومن تابعه لا غير لما كانوا من النقل عن الاضافة **عنه**
 والمعتزلة **الاجاب** في الجواب بان في الاجاد **الاجاب**
 مصلوة يحيى راداً وعلمه بالمد كان يحيى ادراكاً
 وعلمه بالمصوبات والمجرات يحيى جميعاً وبصير
 وهو تعالى باقتياريها يحيى مراداً ومدركاً وبصيراً
الاجاب ذكر في هذه المقالة صفات اربع ثبوتية **الاجاب**

وكراهة

أقول كونه سبيدا ولا شك ان الوليد منا اذا عمل
 أو قصد في فعل ما من الأفعال مصلحة فامس المصالح
 يجد من نفسه ميلا ودافعا الى تحصيل ذلك الفعل
 واجادة وايضا تقرر في العلوم الألفية كون كل
 اختيارية مسبوقة بالتصور الجزئي والارادة الجزئية
 والشوق وحركة العضلات ولما استحال عليه
 المظن والوهه وكان الميل الزايد والشوق
 القوي الجيانيه لم يبق في حقه بقاى سوى العلم
 فيكون ارادته هي عمله بان في الاجداد والترك
 مصلحة هذا عند المحققين واستدلوا على اثبات
 الارادة بهذا المعنى بانهم خصصوا له وقت
 دون وقت آخر وبصفة دون اخرى مع تباين
 الأوقات والأفعال بالعبئة اليه والى الفاعل
 والمقابل فذلك التخصص ليس القدرة الذاتية
 لتساوي نسبتها الى الطرفين ولا العلم المطابق
 كونه تابعا للوهم ولا غير ذلك من الصفات
 وهو فله يبق الا العلم الخاص باشتمال ذلك
 الفعل على المصلحة وهو المطروا ثبت الأشارة
 له صفة قديمة مغايرة للعلم قائمة بذاته ^{بطلبه}

استقالة

استحالة له يدسوا واسما له صفة زائدة له ^{تبه}
 وقالت المعتدلة انه سبدا ارادة محدثة لاني
 وبطل ذلك استحالة عرض لاني محل ضرورة ^{بطلبه}
 النفس او كل حادث يشدني سببية ارادة فاعله
الثانية كونه مدركا لقوله تعالى لا يدرككم الأضداد
 يدرك تمدح بكونه مدركا فوجب اثباته له **الثالثة**
 كونه سميحا **الرابعة** كونه بصيرا لقوله تعالى وكان الله ^{سمعا}
 بصيرا اذا عرفت هذا فتقول لا شك ان المراد بالادراك
 في اصطلاح العاقل هو اطلاع الحيوان على الأمور ^{بطلبه}
 بواسطة الحواس الظاهرة وانواع خمسة المسمع والبصر
 والشم والذوق واللمس والمراد بالسمع هو ادراك
 الأصوات والحروف بالقوة المودعة في الصاخر الذي
 هو العصب المزنيش في داخل الاذن والمراد بالابصار ^{هو}
 ادراك الالوان والأضواء بالذات وغيرها بواسطة
 بالقوة المودعة في العين او بالانطباع او خروج الشعاع
 والمراد بالشم هو ادراك الروائح بالقوة المودعة في
 الحملتين التابستين في مقدم الدماغ والمراد بالذوق
 هو ادراك الطعمه بالقوة المودعة في سطح اللسان
 بتوسط الرطوبة اللعابية والمراد باللمس هو ادراك

الكيفيات الأربع وقوا بعبارة منبثقة في البدن
كله فقد ظهر توقف هذه الادراكات على الحواس حيث
ورد العقل الشريف لوصفه بالادراك استعمال عقله
هو المعاني لاستعماله الحواس عليه فوجب حله على ذلك
لما تضمن من انه مع معارضة العقل العقل يجب تأويل
عما يوافق العقل فخلنا ذلك على العلم بما ان التسمية للسبب
باسم السبب الذي هو العلم باسم السبب المتع هو الادراك
لان الحواس يبادى اقتضاه الطول الكلية من فقد
تفتد علما فذلك فسرنا كونه مدركا بكونه عالما باله
وكونه سميا بانه عالم بالمسموعات وكونه بصيرا بكونه
عالما بالمصرات ودليل ذلك كونه عالما بكونه
الذي هذه المدركات من حيثها فيكون عالما بها
هو المصلحة اصل كل ما في الجهة محدث والواجب ليس
محدث فلا يكون في جهة ما ذا الم يكن في جهة كذا
ادراكه بالتحسينية لانه لا يدرك بها الاماكن
في جهة تأييد الاشارة المحيية ويحلم من ذلك انه
لا يرى بحاسته الميراثان الروية بها لا تقع الامع المتأ
وهي لا تصح الا في شيئين حاصلين في الجهة وكلاهما
ظاهرة الروية اريد به الكشف المتعلق بغيره في هذه

الاتقن من القرض
واقض من سيدك
فرب سمع

تعقل

الامر

الاصل الى ثلاث صفات سلبية كل واحدة منها سلبية
على ما سبقها والسابق سفاطة ودليل على ذلك الاول
فكونه ليس في جهة المراد بالجهة هو العنصر المتحرك
ومتعلق الاشارة والدليل على هذه الدعوى قياس من
الشكل الثاني في تعبيره الواجب ليس بمحدث وكلاهما
محدث فتجب ان الواجب ليس في جهة اما الصغرى فلما
تقدم واما الكبرى فلان كل ما في الجهة اما مشغلا فيكون
متحركا او غير متقل فيكون ساكنا والحركة لا يكون
حادثا الا كاستدعائها المسوقية بالغير لان الحركة
هي المحصول في المكان الثاني فيكون سبقا بالمكان الاول
والسكون هو المحصول الثالث في المكان الاول هو سبق
بالمحصول الاول وكلا في الجهة فهو مسوق بالغير وكل
مسوق بالغير محدث وكل ما في الجهة محدث الثانية
لا يدرك بالآلة حسانية الاماكن ملاقيا او مقابلا
او في حله ولما كانت الآلة الحسانية في الجهة ووجب ان
يكون ما يشا بهما لك فيصدق قياس هكذا كما هو
حسانية فهو في جهة فلا شيء من الواجب في جهة فلا
من المدرك بالتحسينية بواجب وينعكس بالمستوى
قوانا لاشي من الواجب بمدرك بالآلة حسانية

الاول

الاول

سبق فقبرهما فصدق المتجه وهو الخط الثالث انه
لا يدرك بالبصر وهذه الاشكاله مما وقع فيها التشا^ح
بين المتكلمين فقال له الجحيم انه يدرك بالبصر ^{جسيم}
عندهم وقالت المعتزله انما يفسد انه غير مدرك ^{بالبصر}
كونه بمجرد عندهم وقالت الاشاعره انه يدرك ^{بالبصر}
مع كونه بمجرد عندهم فقد خالفوا جميع العقائد ^{تد}
اشار المص الى دليل المعتزله واصحابنا بما تقر به ان
كل مدرك بالبصر وهو في جهة ولا شيء من ^{القول}
في جهة فلا شيء من الواجب يدرك بالبصر ^{المعتزلة}
سبق بنا فيها قوله وكلا ورد مما ظاهره الروية ^{الى}
اخره اشارة الى ما استدله الاشاعره من النقل
لوزمان قرآن وحده بشي اما الاول فايات ^{الاول}
حكاية عن موسى ^{من} اني انظر اليك فلو كانت
متنعة لما سألها موسى اذ صعد الى ربنا ان اسعنا
الثانية قوله تعالى وحيه يومئذ ناضرة الى ربها
ناظرة والنظر المضمون بالي يفيد الروية الثالثة
قوله نعم فان استقر مكانه فسوف تراه في علق الروية
على استقرار الجبل الممكن فتكون ممكنة واما الثاني
بارد ولا عن قوله انكم تصرون ربكم يوم القيمة

الامامية

كلمات

كما قرى العزيلة البدن والجواب عن الاول ان
السؤال لعومه بدليل قوله فقد سألوا موسى ^{كبر}
من ذلك فقالوا انما اسجوه ولتعاذوا ^{آدلة}
ولذلك اجيب عن ذلك بلن الثافية للتأييد ^{لما}
الثانية فلان هذا اسم واحد لا آله اى ناظرة ^{بغية}
ربها وفي الكلام اصغار وتقديره الى ثواب ^{ربها}
كون النظر المضمون بالي يفيد الروية ^{فستدل}
قوله نظرت الى الهلال فلما رآه واما الثالثة ^{فان}
الروية معلقة على استقرار الجبل ^{حالة}
التجلى واستقراره حال الحركة ^{فالمعلق}
وعن الثاني يمنع صحة الحديث ^{او لا}
على تقدير صحته فليفيد علما ^{ثانيا}
الكشف الثامن اعني معرفة ضرورية ^{ثالثا}
الثامن ان يكون جوابا عن كل واحد ^{من الآيات}
لا مكان استعلاء الروية ^{والنظر}
باسم المسبب لقيام الدليل ^{العقل}
ولذلك اطلق المعنى ^{مكتفيا}
ان يد به الكشف ^{الثالث}
كل مفقود فيكون تادرا ^{على}

منقولة

في جسمها مد وهو كلامه تعالى وهو باعتبار خلقه اياه
 متكرر ويجعل من تركيبه من الحروف والاصوات كونه غير
 قد يوزن لانه عرض لا يستحق كيف يكون تدعيما فان قيل ^{المادة}
 من الكلام حقيقة يصدر عنها هذه الحروف والاصوات
 وهي قديمة لانها صفة الله تعالى قلنا انما ينبت ان ^{مصلحة}
 ليس الاذاتة تعالى وانه لا قد يرسله فان ساعد ^{ونا}
 في المعنى فلامنا لغة الا في اللفظ ^{المعنى} قوله هذه المتكلمة
 كونه سبحانه متكررا لم يذكره الحكماء ونقد المسلمون
 عنها وهي اول مسئلة بحث المتكلمون في صدر الكلام
 عن تقابلها وذلك سمي هذا الفن علما الكلام وقام
 المعنى له المراد بالكلام هو الحروف والاصوات ^{المنظمة}
 الثالثة على المعاني والمراد بالمتكلم من اراد هذه ^{الحروف والاصوات}
 وان هذه الحروف حادثة واستدلوا على الاول بان
 ذلك هو المتبادر الى الذهن من اطلاق لفظ الكلام
 وهذا لا يرقى عن الاخرس انه متكلم وعلى الثاني بان
 المتكلم اسد فاعل من الكلام عند اهل اللغة وهو ^{لا يطلق}
 الاعلى من وجدتهما للقول وعلى الثالث انه ^{جود} عزم
 منتقرا الى الموجوع وهو فيد بان من ودة وايضا هو
 المتكلم من الحروف التي يوجد السابق منها يوجد ^{اللات}

والاصوات

وهذه

وهذه كلها دلائل الحدوث فلا يكون قدما وقيل المراد
 بكونه متكررا انه يوجد حروفا واصواتا في اجسام ^{جامدة}
 يعينها عن مراده تعالى لان هذا امر يمكن والله تعالى
 قادر على كل كما تقدمت وقالت الاشاعرة ان الكلام
 وان اطلق على ما ذكرتم لكنه يطلق ايضا على ^{معنى}
 قابلية النفس ليس باسم ولا تعجب ولا حيز ولا ^{استحقاقا}
 ولا غير ذلك بل هذه الامور اعتبارات مما قاله ^{خطيل}
 شمران الكلام لفي العواد وانما جعل اللسان على ^{العواد}
 دليله والله تعالى متكلم بمعنى انه قابلية ^{المعنى}
 قائلها وهو قد يم لان صفته له تقوى كل صفته ^{قدعية}
 قوله فان قيل الى آخره اشارة الى كلام الاشاعرة
 هنا وتقرين انا لا نستكر كون الحروف والاصوات ^{كلاما}
 ولا انها حادثة بل نقول ان له تقوى صفته ^{تامة}
 بذاته يصدر عنها الحروف والاصوات وبذلك ^{الصفة}
 يعبر عنها بالكلام قال لسور رحمه الله انما ينبت ان ^{هذه}
 الحروف صادرة عنه بقدرته واختياره وعلوه فلا ^{يتصور}
 امر اخر يصدر عنه هذه الحروف والاصوات والاصفا ^{ته}
 عندنا نفس ذاته فيكون هذه الحروف صادرة ^{عنه}
 تعالى فان وصفتم الذات باعتبار صدور الكلام ^{عنها}

بان لها صفة هي لكلا مرتين فتقول ان الذات باعتبار
 الحذف والاصوات لها صفة هي لقدرة فيكون شارة
 في التسمية ثم نقيم الدلالة على استحقاقه زيادة صفة
 على ذاته وعلى بخلاف قدره عين ذاته **واللطيفة** قد
 ثبت انه تعالى ذات واحدة مقدسة وانه لا مجال
 للتعدد والتكثير في رداءه كبرياؤه فالاسماء التي يطلق
 عليه من غير اعتبار عين ليس الا لفظه الله وما عدا
 اما ان يطلق عليه باعتبار اضافته الى الغير كالقنا
 والقاله والخالق والباري والكريم والعباس **التي**
 عنه كما لو احد والغد والخلق او باعتبار الاضافه
 والسلب معاكس والعزيز والواسع والرحيم **كل**
 اسم يلق بجماله ويتناسب كما له مما لم يرد به اذن شرعي
 اطلاقه عليه تعالى الا انه ليس من الادب لمجان
 لا يناسبه من وجه آخر كيف ولو لان غاية عنايته ونها
 راقته في اطاره الابن والقرين اسماء **الماجستير**
 من الخلق ان يطلق واحد من اسمائه تعالى عليه
 سبحانه **اقول** هذه اللطيفة تشتمل على كذا كرامتها
 وصنط اقسامها وتحقق يتم بنوايد **الاول** الاسم هو اللفظ
 الدال على المعنى بالاستقلال المجرى عن الزمان قد

ذلك

كون

اللفظ الدال على المعنى كلفظ الاسم فانه لما كان اشارته
 يكون نفس المسمى كلفظ الاسم فانه لما كان اشارته
 يكون نفس المسمى كلفظ الاسم فانه لما كان اشارته
 يكون نفس المسمى كلفظ الاسم فانه لما كان اشارته

اللفظ الدال على المعنى من جملة التسميات لفظا
 فتد دل عليه وقد يكون مقابلا له اللفظ الجبار
 الدال على معناه المقابل له **الثاني** الاسماء اذا اطلق
 على اشئ اما ان يكون المسمى به ذات الشئ او
 يكون داخل فيها او خارجا عنها والدال على ذلك
 الخارج اما ان تدل على الصفة او على الموصوف
 بتلك الصفة والدال على الصفة اما ان يدل على
 صفة حقيقية فقط او اضافية فقط او سلبية فقط
 يتكبر من هذه **الاهتمام** الخلف الناس في
 تعالى هل لذاته اسماء لا يفتقر الا الى اهل لا يجوز
 ذلك لان الواضح ان كان هو الله تعالى وقد قصد
 نفسه وهو صحيح لانه عالم بذاته قبل التعريف ان
 عين ذاته فهو ايضا صحيح لان ذاته عين معلومة
 كما يحس وان كان الواضح غيره ضبط ايضا لكنه لا
 وان يكون عارضا به وقد بينا استحقاقه **الثاني**
 انه لا يجوز ان يكون له اسم دال على جزء معناه
 لاستحالة التكريه عليه فلا جزء له واما الاسماء
 الدالة على الصفات والاصناف والسلوك فتد

او على ذلك الشئ مع كونه
 موصوفا بتلك الصفة

انفق

سما تسمى بناء على انه لا يجوز وصفه تعالى بما يوجد به
 غير ذلك وهذا لما وجدته وجد من صفوان قالوا لا يقال
 قين لا يقتصر على من يقتضيه المشكوب وهو خطأ لا لاكتساب
 انما يتم على مقتضى المشاركة والمباينة بالذاتيات ^{بطل}
 فوهما لا يرجع ايضا والقرآن العزيز فانه سمي نفسه به ^{بكونه}
 قادرا على ما وغير ذلك هذا مع اننا نحن لانقتله ^{صفت}
 حقيقة بعقبت لغيره مثلها حتى يجب ذلك الاشتراك ^{الك}
 بل يقتضى عنه سائر الصفات كما يحى بهانه واما اسمها
 بفرض اعتبارات اوسلوب اوها مع ^{المراد} ما ثبت انه
 تعالى ذات واحدة وانه لا مجال للتكثير والتعدد في
 رداء كبريائه استقال ان يكون له تعالى اسم ^{على} يدل
 معنى خارجي قديرا او حاد خلافا للشاعرة المتبين
 له صفات سبع قديمة والكريمة المتبين له صفات ^{جاءته}
 بل امثاقه اما ان تدل على الذات فقط من غير اعتبار
 امثاقه مع اعتبار من آخره لك الامر اما ^{افه}
 ذهنية فقط او سلب فقط او اضافية وسلب ^{فان}
 اليفة ^{المراد} لا يدل على الذات فقط من غير اعتبار ^{امر}
 وهو منقطة انه فانه اسم للذات الموصوفة بجميع ^{ذات}
 الدياته المفردة بالوجود الحقيقي فان كل موجود ^{المراد}

سما

ليس مستحق للوجود لذاته بل استغناء من الغير ^{قوله}
 من هذا الاسم لفظه الحق اذا اريد به الذات من حيث
 هي واجبة الوجود فان الحق يراد به دايم الثبوت ^{المراد}
 دايم ثابت غير قابل للمعدوم ولتضاف حتى بل الحق
 من الحق ^{المراد} لا يدل على الذات مع اضافته كالمقادير ^{فانه}
 بالاضافة الى مقدره وتعلقته به المقدره بالثباتين
 والعا له فانه ايضا اسم للذات باعتبار اكتشاف ^{شأن}
 لها والمخالف ايضا للذات باعتبار تقديره ^{المراد} لا اكتشافه
 فانه اسم للذات باعتبار اختراعها واجدادها ^{المراد}
 باعتبار انه مرتب صعدا لخصرات احسن ترتيبه
 الكريمة فانه اسم للذات باعتبار اعطاء ^{المراد} المسولات
 والحنو عن السبلت والعلية هو اسم للذات التي ^{المراد}
 سائر الذوات والعظيم فانه اسم للذات باعتبار
 مجاوزتها احد لا دركات الحسية والحقلية ^{المراد} والاروك
 هو السابق على الموجودات والآخر هو الذي ^{المراد} يصير
 والمظاهر وهو اسم للذات باعتبار دلالة ^{المراد} العقل
 موجهها دلالة بنية والباطن فانه اسم لها ^{المراد} بالانها
 الخصائص عن ادراك الحسن والوهو الى غير ذلك
 من الكشوف ^{المراد} لا يدل على الذات باعتبار سلب ^{المراد}

عنه كما لو اريد باعتبار سلب الشريك والتقدير في
 باعتبار سلب القسمة والعضية والغنى باعتبار
 الحاجة والعقد باعتبار سلب العذر والسلب
 سلب العيوب والقابض والقدم باعتبار سلب
 ما يتخلل بالبال عنه الى غير ذلك **الرابع** اعتبار
 والسلب معا كما في فانه الدراك الععال الذي
 لا تتلحقه الافات والواسع باعتبار سعة ملكه وعقد
 فوات شئ منه والعزيم وهو الذي لا يتغير
 ما يصعب ادراكه والوصول اليه والرحيم وهو
 للذات باعتبار شمول رحمة مخلوقاته او
 وعد وخرج احدهم من رحمة ومعانيته واراد
 هذه الخيرات **الخامس** لاسماء بالعبارة الى ذاته
 المقدسة على اقسام ثلثة **الاول** ما يمنع اطلاقه
 عليه وذلك كل اسم يدل على معنى جليل ينسب
 الى ذاته الشريفة كالاسماء الدالة على الاله
 الجسمانية او ما صور شتم على المقص **الحاجة**
 ما يجوز عقلا اطلاقه عليه وورد في الكتاب
 العزيز او السنة الشريفة تسميته به وذلك
 لاجح في تسميته به يجب الامتنان للأمر الشري

الذي لا يتغير هو العقل
 العقل هو الذي لا يتغير
 العقل هو الذي لا يتغير

في التسمية

في كيفية اطلاقه بحسب الاحوال والادوات والمقدرات
 اما وجوبا او عدليا **الثاني** يجوز اطلاقه عليه لكن لم يرد
 في الالهة كما لم يرد فان احد معانيه كون الشئ قائما
 بذاته غير مفتقر الى غيره هذا المعنى ثابت له تعالى قال
 يجوز تسمية تعالى به اذ للمانع في العقل من ذلك
 ليس من الادب لانه وان جاز عقلا اطلاقه ولم يمنع
 منه مانع جازان لا يناسبه من جهة اخرى لا يعقلها
 اذا العقل لا يطالع على كافة ما يمكن ان يكون معاه
 فان كثيرا من الاشياء لا يعقلها لاجلالها والافتقار
 واذا جاز عدليا لمناسبة والاحترام والجملة الى
 يجب الامتناع من جمع ما لم يرد فيه نص شرعي
 الاسماء وهو المخط وهذا هو معنى قول العلماء ان
 اسماء وتعالى توقيفية اي موقوفة على النص والادب
 في اطلاقها **الثاني** احتم وان شانه هذا القدر في معرفة
 ذاته تعالى وصفاته التي هي اعظم اصول الدين بل
 هي اصل الدين كان اذ لا يعرف بالعقل اكثر منه ولا
 يتبر في علم الكلام الجا وزعنه اذ معرفة حقيقة
 ذاته المقدسة غير مقدومة للأنا م وكان القيمة
 اعلى من ان تنال بايدي المظنون والاكوار

في الكتاب العزيز

الرواية

اعظم من ان يتلوث بالخاطر والافهام والذات
يعرف منه ليس الا انه موجود اذ لو اضفنا الى ^{بعض}
ماعداء وسلبنا عنه ما نانا فلا خشيته ان يوجد له ^{سببه}
وصف شوك او سلبى او يحصل له نعت ذاتي ^{بعضه}
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **اول ما** فيجوز ^{الجد}
شرح في حقه بلحسن ارتداد للمطالب في اللطيف ^{بعضه}
واجز اشارته وبها ان ذلك في قوايد **الاول** ان هذا القدر
المذكور في المباحث المتقدمه من ذكر صفاته ^{التي}
والسلبية كاف في القيام بالواجب في المعرفة فانها ^{دل}
دليل وجوبها من كونه متعجب بشكوه المستلزم
ذلك لوجوب معرفته ليقوم المكلف بشكوه ^{على}
الممكن مما يليق بكاله لدرئ لزم ذلك اكثر من ^{معرفة}
بما تقدم فان المتدبر لا يشترط في تحققه ^{معرفة}
الحكوم عليه وبه بحسب الحقيقة بل بوجه ما حصر
مع استناع ذلك كما يحتمل ان الحكم على شئ ^{تراه}
من يعبد باثنه شاغل الخيوس مع جعلنا بحقيقة فلا ^{جوه}
لديتيسر في علم الكلام ^{علم} وان الى اكثر من ذلك
وعلم الكلام عزوه بعنه باثنه علم بحيث فيه عن
ذات الله تعالى وصفاته واحوال الممكنات من حيث

المورد

المسبب والمعاد على قانين الاسلام واحتد بعينه على
قانين الاسلام عن الفلسفة الالهية فانها بحث ^{بعض}
ذات الله واحوال الممكنات لا على قانين الاسلام بل على ^{على}
الحكام وقيل هو علم بحيث فيه عن الأرض الذاتية ^{بعضه}
من حيث هو على قاعدة الاسلام فوضعه على الاول
ذات الله في ذات الممكنات وعلى الثاني الموجود ^{بعضه}
هو **القائمة** معرفة الله اعظم اصل من اصول الدين
عمدتها وهي التوحيد والعدل والنبوة والامامة فهي
الجميع يتدخل في مباحث التوحيد بحث الأثبات
والصفات وفي مباحث العدل ووجوب التكليف و
اللطيف والشواب والعقاب والمعاد وغيرها ^{بعضه}
النبوة ووجوب اعتقاد اصول الشريعة واحوال القياس
وكيفيتها ومبدا ذلك وفي الامامة ووجوب حفظ ^{المكلف}
والشريعة في كل زمان وان شئت قلت معرفة ^{الله}
حواصل الدين بالحقيقة لان ماعداها كاله من لوان ^{مها}
وتوايها يكون حواصل الدين وبذلك صار علم
اشرف لان ما كان موصوفا اشرف فهو اشرف ^{الكلام}
تدعى ان علم الجوهر اشرف من علم الدباغة ^{بعضه}
الفعال وذلك **ظننا** ان معرفة حقيقة ذاته ^{بعضه}

على ما هي عليه غير متقدم للآثار وذلك لأن العلم ^{الذي} هو
 هنام ^{هنا} وإنما كبري مكلما ^{مكتشف} أما لم نقل حضوره وقد وقع في الوجود
 والتشاجر ومع ذلك فإن المعلوم ^{أما} مجرد توجه العقل ^{إليه}
 أو باق تينه وهما مستقيان هنا أو بمشاركة حسن ظاهره
 بكمارة أو لا وذلك أيضا مستف هنا كونه غير محسوس ^{وإنما}
 فلا نكل كبري لا بد له من كاسب وهو في باب التصورات ^{التي}
 بالحد والرسم وهما أيضا مستقيان أما الحد فلا ن تامه ^{يكون}
 بلحس والفضل القريبين المتكلمين لتزكيا ^{المختل} الماهية
 ذلك على الذات المقدسة وكذا ناقصه إذ لا يقيه من ^{المعنى}
 ولا جس له فلا حده. وأما الرسم فيقسمه فانه تعريف ^{بالحاج}
 ون انه لا يفيد الاطلاع على الحقيقة لاجل هذا اكتشاف ^{صحيح}
 صاحب شريفتهام بقوله يامن لا يظلمه ما هو الا هو ^{العليم}
 لما سألته من هوك عن الذات بأراد ما في السؤال بقوله ما
 رب العالمين اجاب بالصفات تنبها له على استعماله ذلك
 وانه قال لطف بقوله او موقفا لطرفا لرب السموات والارض
 وما بينهما ان كنته موقين فاستخرج على الجواب ^{التي}
 انظاره في جعله فقال لا يستعملون اسأله عن الحقيقة
 فيجيبني بالصفات فعاد الكليم الى الجوابه مما هو ^{الالة}
 على وجوده اذ قال ربكم ورب العالمين اي منشا ^{الذي}

كان ذلك

فان ذلك الظاهر عند هدم من كونه موجبا ^{العالمه} لجملة هذا
 فان ذلك ينسفر الى تحقيق انظاره وتو يد افكاره ^{فيه}
 ذلك الجاهل وماى هو ارموسى على ذكر الصفات ^{وهو}
 يطلب الجواب عن الذات فقال سنها في جعله ^{قوله} ^{متهمكا}
 ان رسولك الذي ارسل اليك ليجنون فاك اسأله بما ^{يكون}
 بما يقع جوابا لاي ذبا لع الجوابه ميتعا ^{ان} للأمر ^{الذي} باللائق
 جوابه رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنته ^{ان} تغفلون ^{تبيينها}
 حقيقته غير ممكنة للمعلومية لأن مجردها وليا ^{تبعها}
 من امكان تعدد بعضها ^{الربانية} ان المطور لنا في هذا المقام
 من معرفة الذات ليس لانها موجودة ومن الصفات
 ليس لا السلوب ككونه ليس والارض والاجسام ^{طالفة}
 كونه ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر والاضافات ^{كونه}
 قادر او عالما او لاضافات والسلوب معا ^{كذلك}
 للعالم لا سواء ومع ذلك فنحن نحتش ان نثبت له
 صفة حقيقية يتيد على ذاته فان ذلك مناف ^{لكاله}
 والا لكان يفتقر الى تلك المصفة بل كمال ^{الانفلاص}
 تعالى نفي الصفات عنه فن وصف اسأله فقد قرنته ^{فقد}
 ثناء ومن ثناء فقد جزاه ^{أعلى} انه عن ذلك علوا ^{كبير}
 ومن اراد ان يفتق هذا المقام ينبغي ان يتحقق ^{ان}

متهمكا

تبيينها

فقد

كبير

شئ مما علم من هذا المأمر فلا يقصر عن على ما ادركه لا
 يتغل قلبه الذي ملكه بمعرفته الكثرة التي هي امان ^{المعنى}
 ولا يتفقد عند خوارها التي هي قوة القدر بل يقطع من
 نفسه العالين البديهي وينزل عن خاطره الواقع البديهي
 ويضع حراسه وقواه التي بها يدرك الامور الغائبية
 ويجنس بالعبادة نفسه الامارة التي تير في الخيالات
 الراهية ^{قوله} كما ذكر معرفة الله تعالى والطريق المهيأ ^{تأخذ}
 اهل البحث والنظر الذين يبتغون علومهم على استخراج ^{النتائج}
 من المقدمات مع سراعها شرايط الاتباع بطريق البرهان
 كما هو مذكور في علم المذنبان اراد ان يشير الى طريق ^{العلم}
 الذين سبى علومهم على العيوض الالهي والكشف الرباني ^{الذي}
 بعد مجاهدات مضائية واذالة عوائق بدينية وتوجه
 طلب الكمال الذي يبيح منهجهم بالسلك ولا شك ان
 التوجه بشئ بحركة تقتضي المتحرك فيها الى معرفة ^{الها}
 وشرايطها واذالة العوائق عنها وما يلحقه في اثباتها
 وما يحصل له بعدها حتى يوصل الى الغاية المطلوبة ^{فيها}
 فاشارة المذبحه الى الشئ يتبين ذلك اشارته ^{التي}
 الى بسط نلتبسط ذلك مختصرا مما استقدناه من كلامه
 وذلك يتم بنهاية ^{الاول} من الحركة وفرايدها ونهايتها

في قوله

وهي امور ^{الاول} لايمان ومصلحة التصديق وشرا الصدق
 بكل ما علمه ^{بالحق} الرسول به وذلك مستلزم لمعرفة ^{اسبقا}
 وصفاته وافعاله والقرآن والاحكام وبهذا الاعتبار
 الزيادة والمقصود وقد يطلق على وجه الكمالية ^{بما}
 الاعمال الصالحة فيقبل مع الزيادة والمقصود ^{وادي}
 مراتب الايمان هو المراتب التي ^{تكون} الكبريات ^{التي}
 ويعيده القلبي على وجه التقليد الجازم ^{التي} يمكنه
 زواله وبعده الايمان بالغيب المنبسط على بصيرة
 في القلب يقتضي شأته واعلى مراتب الايمان ^{التي}
 الاقتران ^{التي} الثبات ومحوالة جزم ^{بوجود} كمال
 حركة يقارن الايمان ^{التي} المتخفي وبدونها لم تحصل
 طائفة النفس التي هي شرط في طلب الكمال ^{لان} المتز
 في اعتقاد كما له لا يكون طالبا له ^{واذا} لم يتحقق ^{الطلب}
 لم يتحقق العزم ^{ولم} يمكن فان صاحب العزم ^{بوجود} الثبات
 كالذي استهوت به الشياطين في الارض ^{حيث} ان لا ^{يكون}
 له عزم فانه مالم يتوجه الى جهة واحدة ^{بقلبه} لم
 الحركة ولو تحرك كانت حركة اصطفاية ^{لا} لا فائدة فيها
 وعلة الثبات يصير ^{الباطن} بحقيقته المعتمد ^{ويجوز}
 لذاته الاصابة وصيرورتها ملكة باطنية ^{لا} لا يقبل ^{الذوال}

الثانية وهي العصد وذلك واسطة بين العلم والعمل لانه اذا لم يكن ناويا لم يعلم عملا يتبع امره لم يقصد فعله واذ لم يقصد فعله لم يقع فيكون صدقه مقصد معين بمبدء السبب والسلوك واذ كان العصد حصول الكمال من الكمال المطلق ينبغي اشتراط اليقظة على طلب القرينة الحاخق بقا اذ هو الكمال المطبوع واذ كانت لك كانت وحدها غير من العمل وحده ^{كلية} في الخبرية المؤمن خير من عمله فانها عين اليقين والبرج العمل بميزله الجسد والاعمال باليات كما كان حياة بالمدوح **الرابع** للصحة وهو مطابقة القول كما في بعض الامور والماد هنا الصدق في القول والفعل اليقظة والعزم وانما الاحوال المعارضة والصدق الذوق صدقه في هذه الامور ملكة له ولا تقع خلافة اليقظة لافي العين والاف الاش **الخامس** لانا بة وهو الرجوع اليه تعالى والاقبال اليه ولا يتم ذلك الا بملكه ^{دوام} وهو وهو اما التوجه اليه بافكاره وبغزائه وقوله هو ^{دوام} ذكره تعالى ودوام نعمته وذكره مقرب خضرتة وعلى في المواظبة على الاعمال الصالحة والاحسان الى الخلق واسباب المضد عنهم وبالجمل الزامه باحكام الشرع

تقربا

تقربا الحاشه تعالى **السادس** الكفاية وهو ان جميع ما ينفعه السالك ويتقوله يكون تقربا اليه تعالى وحده لا يشوبه شئ من الاغراض الدنيوية واخره اليه الا الله ^{الذي} من الخصال منج معه غرض دنيوي واخرى او ثوابا او نجاة من العناء فذلك هو الشريك الحق والاشياء افضل للطلاب من الشريك فانه مانع من السلوك فاذا زال تاهل من اخلص الله ^{يعين} صاحبها ظهرت يتابع الحكمة من قلبه على سائر **الثانية** زالة العاريق وقطع الموانع وذلك بامور **الاول** التوبة ^{جمع} من المعصية التي هي ترك الواجب وفعل المحرم وسوء الكافية او عملية او قلبية او ذكوية او خيالية او تكلمية ^{الضابط} ما كان صادرا عن ندررة العباد واما ترك المددوب ^{فعل} المكروه فذلك مرتبة اخرى هي بالمصومين السب فالك علم مقامه يقتضي ذلك واما السالك فمقتبه عن ^{المقتضى} الى غير الحق الذي هو مقصد فانه معصيته عندم ^{يمنعهم} العصد فالقوبه حثلته عامة للعبد كلهم وهو لا يترك خاص بالمصومين وهو الثاني واخص من الخاص ^{الثاني} واما توبة نبينا محمد من الثالث فلذلك انه قال ليحيا على قلبى وانى لا استغفره في اليوم سبعين مرة ^{القسمة} يقل ان حسنة الايام سبعيات المقربين **الثالث** التهدية اليه

وهو راحلا للذات الحلي حيث مروى

اشارة المص ببقائه فلا يشغل عقله الذي ملكه الى آخره
 الزاهد هو الذي لا يترهب الموت يفارقه عند موته
 المخطوط الديني كالمال والمثرب والمتع والمجلس
 والمال والذكر الحسن والعرب من الملوك وغير ذلك
 من المكثرات التي هي من مذومات العدم ويكون ذلك
 منه لا انه للجزء والجمل وغيره من الافتراض وهو ان
 في المشهور وهو الذي يترك متاع الدنيا لتلج احسن
 وفي الحقيقة هو الذي لا يكون زهدا المذكور للجاه
 النار والعوز بالجنة بل يكون ذلك ملكة له تكبر على
 دين الحق وتقربا الى رضاه ويصير ذلك الملكة صفة
 نفسانية تدعها من مشبهاتها وتروضها بالامور الشا
 حتى يصير راسخة فيها كما قال الحارث بن اعين
 واياها سميننا استثنى منها بحسب الله لا ريب في
 فترجمها نفسى الى القربى اذا قدمت عليه مطعوما
 وقضع بالملح مادوما وقوله ما على نعيم يفتى ولذته
الثالث الفقر وليس المراد به عدم المال بل عدم الرتبة
 في المستينات الدينية لا للعجز عنها ولا للقفلة في
 بل تكبر عنها وتنزهها وبالجملة هي نتجت من التمسك
 وغير بجدان يكون قوله الفقر جزى وبه اقترا اشارة

عدي

هذا المعنى الرابع لرياضة والماد بها منبع الضمير
 المضطربة وجعلها بحيث يصير طاعتها لولاها ملكة لها
 ويراد بها منبع النفس الناطقة عن متابعة القوى
 عن مطاوعة الشهوة والغضب وما يتعلق بهما من زنا
 الاغلاق والاعمال كالحرس على جمع المال واقتناء الجاه
 وتابعها من الحيلة والمكر والحديعة والخيسة والغضب
 الحقد والحسد والتعبر والامهالك في المزود وما
 ويجعل طاعة النفس للعقل والعمل ملكة لها على وجه
 يصلها الى عالمها الممكن شرعا لادان القهين اذا
 القوي الشهوانية سميت بهيمية واذا تابعت القوي
 الغضبية سميت سبعية وان جعلت الاغلاق ملكة لها
 سميت شيطانية وسمى الله تعالى هذا الجملة في التنزيل
 امارة اى امارة بالسوء ان كانت رذيلها ثابتة وان
 يكن ثابتة بل يكون ما يلبه الى الجحيم تارة والى الشراخى
 وينتد على الشر وتظهر عليه سماها لوامة فان كانت
 للعلم الطلي سماها المطيئة والمعين على هذه المتاع
 هو قطع العاقل المبدية كما قال بعضهم شعر اذا
 ان تجي فت عن عاقل من الحسن خمس ثم من بدك
 وقابل بعين الضمير مرة فتلك حياة النفس بعد عاقلها

رذائل

للعقل

عدي

وان لفة المواجه الدنيوية عن خاطره والمجون على
 ذلك ايتهما اصغاف قواة الشهواتية والغيبية با
 حواسه بتقليل الاغذية والمتوق فيها فان لذلك اثر ^{عظيم}
 في حصول الكمال والتاهل لخدمة حضرة ذي الجلال ^{الجليل}
 فتيا عروس ^{حياكم} وياضكم الشيء اللطيف فانه اقل الامور
 واشيئته بكم بالمبدء الاول فانه غير محتاج لغيره من
 الرياضة اسودلتها **الاول** ازالة الموانع من الوصول الى
 الحق وهو الشواغل الباطنة والظاهرة **الثاني** جعل النفس
 الجوارية مطوعة للعقل العلي الباعث على طلب الكمال
الثالث جعل النفس مستعدة لقبول فيض الحق ليصل ^{الى}
 الى كمالها الممكن لها **الرابع** المحاسبة وهي ان ينب ^{الى}
 طاعته الى معاصيه ليحلم ^{بها} اكثر فان فضل طاعته
 قد را الفاضل الى نعم الله تعالى عليه ^{والحكم} التي هي وجوده ^{التي}
 المودعة في خلقته والنفوائد التي انعمها في قواد ودقا ^{يق}
 المصنع التي اوجدتها في نفسه التي هي مدرك العلوم
 والمصقلات فاذا انب فضل طاعته الى هذه النعم ^{التي}
 لا تحصى كما قال سبحانه وان نقدر نعمه الله لا تحصوها
 وان نفاوقف على تعظيمه ^{وتحقيقه} وان ساوت طاعته
 معاصيه تحقق انه ما قام بشيء من وثايف العبودية

ولان

ولان تقصيره الخزيه وان فضل معاصيه فويلته ويل له
 فاذا افضل السالك ذلك مع نفسه لم يصدر عن عيب
 الطاعة ووجد نفسه مقصرا دائما واذا لم يفعل تابع
 في العذاب الابدى والخزيان السرمدي ويتبع ^{الجماع}
 المذكورة المراقبة وهي ان يحفظ ظاهره وباطنه ليلا
 عنه شيء يسطر به حسنة التي فعلها وذلك ان يلاحظ ^{حظ}
 احوال نفسه دائما للتلايقدم على محبة تشغل عن ^{سلك}
 طريق الحق **السادس** التقوى وهي اجتناب المعاصي خدرا
 من سقط الله تعالى والبعد عنه كما يجنب ما يجنب ^{الطه}
 كالمناصرة ويزيد به مرضه ليتمكن من العلاج ^{الكل}
 يجنب كل منافع الكمال وكل مانع من الوصول الى ^{الغاية}
 عن سلوك طريق الحق وفي الحقيقة يتربك ^{بالتقوى}
 احدها الخوف وتباينها ^{التعاشي} عن المعاصي ^{بالتقوى}
 طلب القرب من الله تعالى **السادس** ويوجه ^{بها}
 عالم القدس ويقصص نفسه على نيل محل الدرع ^{والإيمان}
 ويسال بالخشوع والابتهاال من حضرة ذي الجلال ^{والإقبال}
 ان يفتح على قلبه باب خزانة رحمة ونوره ^{بهداية}
 وعدة بعد مجاهدته ليشاهد الانوار الكونية ^{والتقوى}
 ويكشف في باطنه الحقايق الغيبية والدقائق ^{الغيبية}

هذا اشارة الى ما يلحق السالك في اثناء حركته وبعد ما
 ونحن نورد لك متممين القوائد التي وعدنا بها ^{نقول}
 الثالثة فيما يلحق السالك في سلوكه وهي امور ^{الخاصة} بالخلوة
 وهي عزلة السالك عن جميع موافق المقدمة فيختار ^{موقعا}
 لم يكن فيه مشغول من المحسوسات الظاهرة والباطنة
 ويجعل لتوحيات الحيوانية متاخنة للاجتناب المنسل الى
 ما يظن انها يعرض بالكلية عن الآثام الجارية التي ^{يجب}
 غايتها الى مصالح المعاش والمعاد ومصالح المعاشرة ^{الاجتماعية}
 القارية والمعاد هي امور ترجع غاياتها الى الدار الباطنة
 اما السالك فيجب عليه ازالة ^{العلم} الموانع الظاهرة والباطنة
 اخلاء باطنه من الاشتغال بما سوى الحق ويتوجه بوجهه
 وجماع نيته الى الحق متصل السواخ الحسية ^{قيا} ومن
 للواردات الحقيقية ليحصل له مضمون ما وعد به بعد ^{بجاهده}
 والذين جاهدوا فينا لنهديهم سبلنا ويحذرك ^{تفكرا}
اشارة التفكر المشارة اليه وهو مستير باطن الانسان ^{من}
 المبادى الى المقاصد وكذا عرف الفكرة في اصطلاح
 العلما وهي الحركة من المطالب الى المبادى ^{فقد} الرجوع
 من المبادى الى المطالب ولا يمكن لاحد ان يصل ^{منه}
 المقصود الى الكمال الا بالسير ولذا كان النظر ^{ول}

الواجب

الواجبات درجة الحث عليه في التنزيل والحيث
 ومبادئ السير ابتداء الحركة في الافاق والا ^{نفس}
 والسير هو الاستدلال من اياتها وهي الحكمة ^{الذاتية}
 في كل ذرة من ذرات هذا الكونين المال على عنفة
 المبدع وكاله ينظر ذلك مفضلا لمن ^{تشرح}
 العالمين الافاق والافاضى والفلكى والعرضى
 قال تعالى سنريهم اياتنا في الآفاق وفي انفسهم ^{حتى}
 لهما انه الحق ^{سواء} فيشهد من حضرة حلاله كلما
 من مبدعاته كما قال تعالى اولم يكف بربك انه على ^{كل}
 شئ شهيد **اشارة** الخوف والحزن قال العلاء الخوف
 على ما ياتي والحزن على ما فات والحزن تامل ^{الباطن}
 بسبب وقع مكروه تعذر دفعه او فوات فرصة او ^{وقوع}
 مقرب منه يتعد تلافيه والخوف تامل ^{تجد}
 مكروه يمكن حصول اسبابه او وقوع فوات ^{تجد}
 تلافيه ولا يتعد من فائدة في باب السلوك فان ^{الذات}
 كان سببه ارتكاب المعاصى وفوات مدة ^{العبادة}
 وترك السير في طريق الكمال فصار ^{الغرض}
 على التوبة والخوف ان كان سببه ارتكاب ^{فيه}
 ونقصانه وعدم وصوله الى درجة ^{الابرار}

يستشهد

لاجهاده في كساب الخيرات ومبادته الى السلوك
 في طريقه ويتجاوزته الكمال ذلك يتوف الله به عباده ^{هنا}
 في حال السير والسلوك واما اهل الكمال فهم من ين
 من الخوف والخزن الا انهما عابيه لا خوف يظهر ^{هنا}
 يجوزون **الرايع** لدعاء كل متوقع حصول مطلة متقبلة
 وتكون وجد اسبابه حصل له فتح مقارن لتصوره ^{له}
 يسمى ذلك الفرح ^{رجاوان} تيقن حصول الاسباب ^{التي}
 راجيا ويكون الفرح انصارا والاحمران يكون الفرح ^{اقرب}
 واذا خلا من الظن واليقين يسمى تقنيا وان كان عند
 حصول الاسباب معلوما يسمى غرورا وحقارة والرجاء ^{لا}
 يتلوه من فائدة فانه يبعث على الترقى في درجات الكمال
 وسرعة السير في الطريق **الخامس** الضبر وهو لغة ^{حين}
 الغش عن الفتح من المكروه والخروج منه واما يكون
 ذلك بمنع باطله من الامتناعات واعضاده من الخرب ^{كما}
 عين المعتادة وهو على ثلاثة انواع **الاول** صبر العار ^{هو}
 حبس النفس على وجه التخلد انهارا لثبات في التحمل
 فيكون حالته عند الخوف مرتبة **الثاني** صبر الزماد ^{الذي}
 لتوقع ثواب الآخرة **الثالث** صبر العارفين على جهة الإلتذابه
 فان لبعضهما لثباته المكروه لتصوره معبودهم ^{حدهم}

بذلك

بذلك تضاروا المحرطين لعين عنائته وبشر الصابرين
 الذين اذا اصابته مصيبة قالوا انامه وانا اليه راجعون
 او تلك عليهم صلوات من ربه وراؤك هم المهتمون ^{ورحمته}
السادس الشكر وهو لغة الشا على المتعد ليوانى نغمة
 وان كان معظمه التعمير من الله فغير ما استعمل العبد
 هو الشكر وهو يتم بثلاثة اشياء الاول معرفة نعمة الشا ^{التي}
 الفرح بما يصل اليه منه وانما يكون ذلك بحيث في ^{طنه}
 وثبات الثالث تعظيمه على وجه يليق بكميائه ^{والحقا}
 بما ينبغي من المكافات بخدمته واعتقاده بالعباد ^{التي}
 وما يقابل السالك وهو **الاول** الارادة وهي ^{طية}
 بثلاثة اشياء الشعور بالمراد والشعور بالكمال الذي
 يحصل به نغمة بالمراد فان كان المراد من الامور التي
 يمكن حصولها من السالك وانضعت القدرة الى الارادة
 حصل المراد وان كان من الامور الموجودة الغائبية
 فبسببها يصل الى المراد وان كان في وصوله توقف ^{انضقت}
 الارادة حاله في المراد يسمى شوقا ^{الارادة} انما ^{يكون}
 مقارنة السلوك باعتبار تقيضه له باعتبار ^{ان}
 طلب الكمال نوع من الارادة واذا انقطع سبب ^{الارادة}
 او العلم باستناده انقطع السلوك والارادة للمقارنة

مقتضية لـ
 الارادة م

راد لهم السلوك فخص باهل النقصان واما اهل الكمال قال
 عين المراد ومن وصل في السلوك الى درجة النشأ
 اشقت ارادته ومن ثرقا ل بعضه لو قتل بالترديد
 اريد ان لا يبذل **لما في الشوق** وهو حالة يلزم من
 الارادة من وجته بالو الفراق وفي حال السلوك
 اشتداد الارادة بصيرته وسيا ويوجد حصوله من
 اذ حصل الشعور بكمال المط وانضمت اليه القناعة
 تنفض الصبر على المفارقة والمالك كلما عن في الت
 انداد شوقه وقل صبره الحان يصل الى المط فيحصل له
 اللذة ببطل الكمال من شأينة الالذ فيتنفي الشوق
الثالث المحبة وهي الاستحاج يحصل الكمال او تجمل
 واصل كمال مطنون او محقق ثابت في الشعور به وبوجبه
 هو ميل النفس الى ما في الشعور به من كمال ولذاته
 كانت اللذة اذ رآك الملايم اعنى بيل الكمال **فتمثل**
 من لذة او تجمل لذة وهي قابلة للشدة والضعف
 واول مراتبها الارادة فانها محبة ايضا ترمي الى
 الشوق ومع الوصول التام الذي ينشئ معه الكمال
 والشوق وينداد المحبة ماد امرتها يقال **الطلبية** **السرمانى**
 كانت ثابتة نورا المحبة التي في نوح الانسان سببها

نور

وهي اما مجازية نوى الامور التي هي

تفنه ا لاول اللذة هي اما حيايته او هجته او حقيقته
 الثاني الشقة **الطلبية** تنقصر نفعها او حقيقته لما
 يدور نفعها الثالث مشاطة الجوهر اما عامة كما يكون
 بين شخصين متقاربين طبعاً او خلقاً او شمابلاً او فحواً
 واما خاصة تجتمس باصل الحق وهي محبة لطلب الكمال **الرابع**
 المعرفة والمراد بها اعلامها بها فان لها مراتب كثيرة
 ومثل مراتبها كمثل النار في معرفتها فان ادق مراتبها
 ان يسمع في الوجود شيئاً يعجز عن كماله لا يقه الى غير ذلك
 من خواصه وتظير ذلك في معرفة الله تعالى للمقلد **للامر**
 واملاتها معرفة من وصل اليه ذخا ان النار وعلم انه لا
 يد له من مؤثر وتظير في معرفة الله تعالى معرفة اهل
 النظر الحاكين بالبراهين على وجود الصانع استدلالاً
 آثاره واعلامها من احسن باشر من حرارة النار بسبب
 مما ورثها وانتفع بذلك الاثر وتظير ذلك في معرفة **الله**
 معرفة من آمن بالله بالغيب من المؤمنين وعبروا الصانع
 من وراء حجاب وابتهجوا به واعلم منها من شاهدنا **معرفة**
 بتوسطها فاشاهد الموجدات وتظير هذه المرتبة
 في المعرفة مرتبة العارفين فان طهر المعرفة الحقيقية **له**
 ايضا مراتب ولهمون اهل اليقين وهم جماعة لا ينقل

معرفة

معرفة

منهم المعرفة وهو اهل الحضور وهو نهاية المعرفة
 يتفق فيها العارف ونظيره من احتراق با نار **الحق**
 اليقين وهو اعتقاد جازم مطابق ثابت لا يكون زاه
 وهو موافق من علمين علم بشئ وعلم بان خلافه مع قله
 مراتب وحاد في التدرج علم اليقين وعين اليقين **حق**
 اليقين ومثال ذلك في النار من شاهد عين النار **سطح**
 فذها عين له من علم اليقين بها ومما يميز حرم النار
 المقضية تنور كل شئ قابل للنور معتزلة عين اليقين
 وتما يبرأ النار في كل ما يلاقيها حتى يتسحق هوية **يقى**
 صرى النار بمنزلة حق اليقين ولما كانت نهاية **القول**
 استقاء الهوية كانت رؤيتها من البعد والقرب
 والدخول فيها المقضى للانغناء بازاء المراتب **التي**
 المذكورة **السالك** الكسوك وهو متجان احداهما من خواص
 التافيين وهو مقدمة السلوك الذي يغلو **المط**
 والكمال ليس عقلية وتما يميز بعدا السلوك **من**
 الكاملين لمحصله عند الوصول الى المطلوب **طريقة**
 الذين آمنوا وتكلمين قلوبهم بذكر الله والحوار **هذا**
 السكون ليس بحركة والسيل والسلوك والحركة **لوانه**
 المحبة التي هي قبل الوصول والسكون من لوان **الوجه**

المقابلة

المقابلة للوصول ولهذا قيل لو تحرك العارف هلك **لبي**
 سكن الحجب هلك وقيل ايضا يبلغ من ذلك **بف**
 هلك ولو سكت الحجب هلك **المراع** في الاحوال الساتمة
 للسالك بعد وصوله وهي امور **الاول** التوكل وهو لغة **تفويض**
 الانسان امرة الى غيره والمراد هنا ان العبد **له**
 امر وصد عنه شئ اذا يقين ان الله اعلم منه **يقض**
 ذلك الشئ اليه ليدبره بحسب تقديره **يقض**
 ويرضى به ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله **امر**
 وانما يحصل الرضا والفرح بما يعطيه الله تعالى **او يع**
 في احواله الماضية فانه اخذه من العدم **او يع**
 في خلقه من الحكره ما لو صرف عمره في معرفته **قده**
 جزء من الفجره منها وهو امره احسن **خلة**
 وخارجة حتى وصلها الى غاية الكمال **عبر**
 سوا اليقين **تختلف**
 فاذا تأمل ذلك اعتمد على الله تعالى وترك **ب**
 وليس التوكل ترك التصرف في الامور **ب**
 فوضت امرى الحمايه بل التوكل ان يقين بان **ب**
 من الله لكن بعضها يتوقف على شئ **ب**
 وان الله لا يتعلقان بكل شئ بل ببعض **ب**

تدبرته وانادته به هو الذي قال في سبيله وشيئله
 وما لم يتعلق به لم تقاربه فيكون الوجود والقدرة
 والارادة من جهة الاسباب والشروط **الله** الرضى
 شرة المحبة ومقتضى لترك الانكار ظاهرا وباطنا اتفاقا
 او قولاً وعلا ومطاهل الحقيقة هو ان يرضوا عن الله **بأنها**
 يحصل عند كل ذلك اذا لم يخلف عنده شيء من **الكل**
 المتأمله كالصوت والجملة والمباة والفتا والصحة **في**
 والسعادة والتناوة والفتا والفتحة لا يخالف **ذلك**
 اطباعه ولا يخرج شيء فيه على الآخرة لا يرضوا **عن**
 الجمع من الله وترسخ بحبه في طابعه فلا يبطلون **على**
 ارادته من يدايته فيرضون بالحاضر كيف كان فاذا **تحقق**
 علم ان رضاه من الجهد افا يحصل اذا حصل رضا **الجهد**
 من الله تعالى رضاه عن نفسه ورضاه عن صاحبه **من**
 الرضى له يزل مستورا لانه لم يجد منها اريد ان لا **يبد**
 لتساويها عند **الله** التسليم والمراد ان يسلم كل امرئ **من**
 بسببه الحق لله الخايبارى تعالى وهذه المرتبة اعلا **من**
 مرتبة التوكل فان التوكل تفويض الامر اليه من غير **من**
 قطع المختصه بمنزلة من وكل غيره به من **المختصه** **الامر**
 فانه يجعل نفسه تحلق به والتسليم قطع هذه **التعلق**

ما على ايضا من مرتبة الرضا فان الرضى هو ان يكون ما
 يفعله الله تعالى موافقا لطبعه وفي مرتبة التسليم
 المطيع وموافقته ومخالفته اليه تعالى لانه ليس **للمطيع**
 حتى يكون له موافقة ومخالفة وقوله لا يجدون في **الرضاء**
 حرجا مما قضيت هو مرتبة الرضا وقوله ويسلوا تسليما **منه**
 اعلى منها فاذا نظر السالك تطرق تحقيقه لم يجعل نفسه **في**
 مرتبة الرضا ولا مرتبة التسليم لانه مهما جعل نفسه **بازاء**
 الحق فجعله بهار ايضا ومسلما وذلك يستقيم عند **التوجه**
الذريع لتوحيد وهو القول بالوحدة وفعل الواحد **من**
 الاول هو شرط الايمان الذي هو صيد المعرفة **بوجه**
 التصديق بانه تعالى واحد وانما الله آله واحد **والتأني**
 هو كمال المعرفة الحاصل بعد الايقان وهو ان يتبين **من**
 انه ليس في الوجود الا الله وفيضه وليس لغيره **جزء**
 بانفراد فيقطع نظره عن الكثرة فيجعل الجميع **واحدا**
 ولا يتبين الا واحد فيكون قد خلع الكثرة عنه **الالهية**
 في سره فصار من مرتبة واحدة لا شريك له في **الالهية**
 الى مرتبة واحدة لا شريك له في وجوده فاذا **تقدم**
 الى هذه المرتبة ما جميع ما سواه تعالى جبالا **الرضا**
 نظر السالك الى عباده تعالى شركا وسط **لسان حاله**

يقول اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 حنيفا وما انا من المشركين **الحاصل** لا اتحاد وهو كون الشيء
 واحدا في نفسه والتوحيد جعل الشيء واحدا وشارا الى
 في التنزيل يقول ولا تجعل مع الله آخرا والى الثاني
 بقوله ولا تدع مع الله آخرا والاتحاد يبلغ فان التوحيد
 شافية التكليف وليس في الاتحاد فاذا اتحدت جنة
 المط في الصون حتى لا يلتفت الى كثرة بوجه من الوجه فقد
 وصل الى مرتبة الاتحاد وليس المراد من الاتحاد
 ما تراه جماعة من فاصري المنظر وهو ان يتحد العبد
 تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بل هو ان لا ينظر الى الله
 غير ان يتكلم ويقول كلما عناه قائم به فيكون الكل
 بل من حيث ان صار بصيرا بوجهه لا ينظر لادائه
 تعالى لا الرأي والمراد به قالوا ومن هنا قول من قال
 انا الحق ومن قال سبحان ما اعظم شأنه لم يبلغ الا
 بل ادى نفي اثنيته بسبب ائسفة غيره **سأنا** لوحدة
 وحدة الشيء ابلغ من اتحادها فان الاتحاد صيغة
 الاقنين واحدا وفيه شقة من كثرة ليست في الوجد
 وفي هذا المقام يوجد كل شيء من الكلام والذکر
 والحركة والسكون والطلب والطالب والمطلب

مسلم

من التوحيد

ادخل

اذا بلغ الكلام الى الله تعالى فاسمى ولم يبق بعد ذلك
 الامر بية الغنا في التوحيد كل شيء هالك الا وجهه
 لا يكون في الوحدة شيء من الابد المذكرة ولا غير
 والميد يجمع الاسماء **والا** ان ذلك بقوله لم يحط
 على قد كادى قد نتاج لم يعلم مقدمتها كذا في
 بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل
 عظيما الله واياكم من السابقين بطريق المستحقين
 المستحقين لاهل حقيقة تجل عبادته وتدقيقه **اول**
 لما ذكر كيفية المجاهدات في السير الى السكون طلبا
 لاقتصاص العارذات والوصول الى الكمال قال الا
 ذلك بقائه لم يحط على قد كادى قد استعان به لذلك
 والتحاق بتلك الامهات والظن من تلك العارذات لتظ
 فترشح تلك الاستعانة بقوله لم يحط على قد كادى
 ونتاج اي واردات وعلوم فيضيه لم يعلم مقدمتها
 او تلك المجاهدات وانالة العارذات وتوجه تلك
 كذا في جد واجتهاد بل ذلك فضل الله ومنحة من
 الغدسي فيضيه على من استحق لذلك العيش يحكم من
 استعداد استحق لكن ذلك الاستعداد لا يحصل له
 في اغلب الامع مجاهدات عنيفة يتعارض فيها الهام

الخياط فون قرب

جد كبر كبر كبر كبر كبر

الاستبصار

اقتصاص كذا كذا

والظن

تغنية

التيمة وخرط شيطانيتها اتباع الأول والخلاص من الثاني عسر
 وبنحو الذي سبق فقد سئلنا هل معنى فلا يخرج كان خطه يحصل
 بهذا الطريق اعز من الكبريت الآخر وحيث الحال لك
 فنسأل الله ان يجعلنا من السالكين بطريق ما في الطراف
 الذي امرنا به واوليها المستحقين للقيام بالامر
 والانهاء عن زواجره لتوفيقه وهو جعل الاستعداد
 في حصول سببها بان يحصل شرها يطها وتنشئ
 مراتها قوله المستعدين الاستعداد التهيؤ
 الاثر والاهتمام المتأخر في الروع اي التفتت
 العيوض والتفتت هو جعل الشيء حقا والجهل هو
 والاكتماف والهداية وجدان ما يوصل الى المط
 والتدقيق امعان النظر في الشيء طلبا للتحقيقه
قال الفصل الثاني في القول وهذا هو الفصل الثاني من
 الدين والمداوية اى العدل هو تنويه ذات الينا
 تعالى عن فعل الفبيح والاكتماف بالواجب ثم ان
 اطلقوا اسما بالعدل على ذلك وعلى كل ما يتبع
 عليه من مباحث التكليف والاعراض والالطاف
 والعقاب وغير ذلك وعلى مسئلة تقسيمها لانها
 الى احكامها الحسنة كما يجب لا يتسار الحكم بكونه لا
 فيها

التهيؤ

قبحا ولا يخل بما يجب وعلى معرفة الحسن والفضيخ
 التصديق بسوق يتصور الاطراف **س** تقسيم على
 اما ان ينظر العقل من حقه فعله او لا والاول **س**
 اما ان ينظر العقل من تركه او لا والاول واجب ولذلك
 يذم العقلان على الفبيح وتارك الواجب **ق** الفعل
 عرفه الحكماء بان سبأ الفقيه في آخر من حيث هو
 واحتج بهذا القيد عن الطبيب المعالج نفسه والمتقدم
 بانه ما وجد بعد ان كان معدوما وعرفه بعض العلماء
 بان تصرف الشيء من الامكان الى الوجوب والاكتماف
 على انفسه ودى التصور لا يشترط في تعريف وهو
 باعتبارات كثيرة اورد المصنف ما يتعلق بعرضه في
 هذا الباب ولذلك لم يأت باقسامها كلها بل جعل اذا
 هذا فنقول للفعل اما ان يكون له صفة تزيد على
 يكون مبدء الحسن والفبيح او لا يكون والثاني كحكمة
 الثاني والسامح والاول الحسن وهو المقادير عليه
 العا لم يرد ان يفعلها واما لم يكن صفة مؤثرة في
 الذم والواجب وهو بخلافه بالانفسا اي **س**
 للمقادير عليه العا لم يرد ان يفعلها او ما كان على
 مؤثرة في استحقاق الذم والحسن اما ان ينظر
 العقل

هذا هو المقادير عليه
 العا لم يرد ان يفعلها
 مؤثرة في استحقاق
 العقل

من تركه اولاً والاول الواجب والثاني اما ان يتبع
 فعله وهو المتدرب ان يتبع تركه وهو كتركه او
 وهو المباح فاقسام الفعل حصة واجب وتدبيره
 ومباح وتصبح قوله ولذلك يذم العقل لتركه
 كون الواجب يفرض العقل من تركه والمباح من فعله
 بان العقل يذم من فاعل التبصير وتارك الواجب
 فلو لا نفي العقل من ذلك لم يتوجه الذم والترك
 اليها لكن لحدوها في جانب الترك والآخ في جانب
 العقل **والاصل** انكرت المحبرة والفلاسفة الحسن
 والتبصير والواجب العقلية ولاهل العدل عليها ولا
 واكملت اثباتها بالحق لان الاستدلال لا بد من
 اليها **اقول** لما ذكر ان الفعل ينقسم الى الحسن والتبصير
 الحسن ينقسم الى الواجب وغيره شريع في اثبات
 بها واعلان الحسن والتبصير قد يكونان شريعيين
 في الاخلاق فيه وقد يكونان عقليين شر العقليان
 على ثلثة معان الاول الحسن ما كان له صفة كمال
 العقل والحسن والتبصير ما كان له صفة نقص كقولنا
 تبصير الثاني الحسن ما كان ملائماً للطبع كالحسن
 الطبعي والتبصير ما كان منافياً كالتبصير والاختلاف

في تركه اولاً والاول الواجب والثاني اما ان يتبع
 فعله وهو المتدرب ان يتبع تركه وهو كتركه او
 وهو المباح فاقسام الفعل حصة واجب وتدبيره
 ومباح وتصبح قوله ولذلك يذم العقل لتركه
 كون الواجب يفرض العقل من تركه والمباح من فعله
 بان العقل يذم من فاعل التبصير وتارك الواجب
 فلو لا نفي العقل من ذلك لم يتوجه الذم والترك
 اليها لكن لحدوها في جانب الترك والآخ في جانب
 العقل **والاصل** انكرت المحبرة والفلاسفة الحسن
 والتبصير والواجب العقلية ولاهل العدل عليها ولا
 واكملت اثباتها بالحق لان الاستدلال لا بد من
 اليها **اقول** لما ذكر ان الفعل ينقسم الى الحسن والتبصير
 الحسن ينقسم الى الواجب وغيره شريع في اثبات
 بها واعلان الحسن والتبصير قد يكونان شريعيين
 في الاخلاق فيه وقد يكونان عقليين شر العقليان
 على ثلثة معان الاول الحسن ما كان له صفة كمال
 العقل والحسن والتبصير ما كان له صفة نقص كقولنا
 تبصير الثاني الحسن ما كان ملائماً للطبع كالحسن
 الطبعي والتبصير ما كان منافياً كالتبصير والاختلاف

فكون

في تركه من عقليين الثالث ما يتحقق على فعله المباح
 عاجلاً واخيراً اجلاً والتبصير ما يتحقق على فعله الذي
 عاجلاً واخيراً اجلاً واخيراً في هذا فقال المحبر
 هو من غير ايضاً وقال الفلاسفة والعقلية والمعتد
 والامامية هو عقلي ايضاً ولكن عند المعتزلة عقلياً
 النظري وعند الفلاسفة بالعقل المعلى فقول المصنف
 انكرت المحبرة والفلاسفة ايراد ان المحبرة انكرت
 ذلك مطراً لفلاسفة بالعقل النظري والماديا
 ما كان متعلقة ليس للقدرة الانسانية فيه تصريف
 الماديا لعقل المعلى ما كان للقدرة الانسانية فيه
 تصريف ويتم به نظائر الموع اذا عرفت هذا فاعلم
 لاهل العدل على مطلوبهم دلائل كثيرة منها انها
 شريعية لما حكم بها من نفي الشرايع كالبراهمة والذين
 كالملة وفي الباطن اما اللازم فبطلانه نظراً فان البراهمة
 يمكنون بالحسن والتبصير بهذا المعنى واما بان الملة
 فلا تنفاه المعاول بانقسامها لعلتها ومنها انها لو
 عقلاً لا تنفاه معها والملازم ربط اجزاء تلك الملة
 اما الملازمة فلانه اذا لم يحكم العقل بتبصير الكمال
 مثلاً لم يحكم بتبصيره من الشرع فيكون جائزاً متبعاً

فيكون

فإذا اخبرنا بحسن شيء أو بجهله لم يلزم بذلك الجواز كذا
 في اختياره ومنها انه لو لا ذلك لكان يجوز العكس بل انه
 بصير الحسن قبحا والقبح حسنا بحكم ذلك فتباين
 الكافر ويعاقب واللانزاع كالمذموم والاطلاق بالملامة
 المومن
 فما اذا العقل لا يحسن ولا يقبح لذاته ولا لصفة تقوى
 بوجه بل بمجرد الامن كان يجوز العكس وبطلانه ظهر
 ثم قال المصنف والاولا اثباتها بالضرورة وهو طريقة
 ابن الحسن البصري فانما نعلم ضرورة حسن الصدق
 النافع وقبح الكذب المضار وقبح تكليف الكفاية
 ممن لا يرد له والمشي من الارجل له كما نعلم كون الكفر
 في النعاه والسيار فرفقا والارض تحتنا وان المد والجزر
 في البصرة دون بغداد ولما كونت الاولى اثبات ذلك
 بالضرورة لان الاستدلال بالبرهنة الموقوفة
 ثم يتلوه التسلسل او الدور الباطلان فكان الاعتماد
 على المصادق والضمير في علمها واليهما راجع الحكم
 والقبح والوجوب **قال** وسبب الاشتباه في الحكم
 ما يتوقف عليه الحكم من تصورات معاني الكفاية
 من المحكوم به وعليه ولا ينافي ذلك في لائق التصور
 صواب الذي اذا حصل تصورا لطرفين حصل الحكم من

الحكم

حاجة الى واسطة لاجل الحكم لا لاجل التصورات
 ومحل النزاع لك فان من تصور حقيقة الواجب
 القبح بحكم بفسادة العقل من ترك الواجب وفعل
 من غير توقف على امر آخر **قال** هذا جواب عن سؤال
 على قوله والاولى اثباتها بالضرورة السؤال ان
 لا يختلف فيه ولا يقع فيه اشتباه والاشك والحكم
 بخلاف ذلك فيهما فان الاختلاف فيهما واقع ولا
 والاشك ظاهران فان اشك في هذا الحكم والاشك
 ان الواحد نصف الاثنين مع دعوى كواسية الحكمين
 في الظاهر والجواب ان المراد بالحكم المسمى هو الذي اذا
 طويقه جز ما ذهبن بنبوت المحكوم به والمحكوم عليه
 سوى كان تصورا لطرفين ضرورة ما كتوتنا الواحد
 الاثنين او كسبها كتوتنا العدد اما اوله او مركبهما
 ح توقف كون الحكم التصوري على كسب او تنبيه او غير
 ذلك فبسبب الاختلاف والاشتباه ههنا جاز ان يكون
 نائبا من تصور الاطراف بسبب عدم الفطن بمعنى
 واحد من المحكوم به والمحكوم عليه الواقع كذلك
 معنى الحسن والقبح غيريين نفسه بل ينشأ
 وايضا بان يقع معنى الحسن ما لا يشك على صفة

لقطع

المطلوب

هنا

اشتباه

في

تصويرا

نصف

كل

فان

كشفت

منه

يصل عنه قصدنا ودايمنا وينتقي عند صوارفنا
 هل هي صادرة عن قدرتنا او عن قدرة الله فذهب
 جهدين صفوان الى الثاني وتابعه جماعة الجبوية و
 عندهم ليس لاحد عنده تعالى فعل لا احدا اتاوا
 لا كبا وذهبا المعتزلة والامامية والفلاسفة الى الا
 ثم اختلفوا فقالت الفلاسفة هي صادرة على سبيل الاختيار
 لان الارادة المنضفة الى القدرة بوجوب الفعل
 يستعمل معها التركيب ولان الممكن ما له يجب له
 كما تقدم من قبل وقالت المعتزلة والامامية بالاختيار
 ولا ينافي ذلك الوجوب مع انضمام الارادة والمراد
 بالاختيار تعلق القدرة المستقلة واحتج ابو الحسين
 البصري على هذا القول بالنظر وليس يبيد فان كل ما
 يعلم ذلك ويكرهه بل كل ذي حس حتى البهايم
 فانها تقرب من الانسان عندما تستشعر اذاه ولا
 تقرب من الغلبة والجدار وليس ذلك الا لما تقرب
 في ذمتها من صدور الفعل من الانسان دون
 وذكر ابو الحسين على سبيل التيقن وجهين **القول**
 ان هذا لا فعل واقعة بحسب قصدنا ودايمنا
 ومنفية بحسب كراهنا وصوارفنا لامعنى للفعل

اختار

المختار الا من وقع منه الفعل بحسب قصدنا ودايمنا
 وانتفى بحسب كراهته وصوارفه **القول** انه قد تقدم حكم
 العقل ضد قدرة بحسب المدح على الاحسان وحسن الله
 على الاشياء وذلك يتوقف على كون المحسن والمحسن
 فاعلمين فلو لم يكن العاقل لزمه القبح مع عدمه
 الاصل وهو **قوله** وان استدل لنا عليه قلنا ان
 من القبايح في العالم ما يعيد موجدنا **القول**
 ثابت باعتبار الحضور فكذلك الما ومريان الماد من
 اننا بينا ان القبح يتوقف على الواجب فيكون فاعله
 اذ كان فاعل القبح عينه فكذلك الحسن لا ينافي
 ان فاعل القبح هو فاعل الحسن فان الذي كتب
 صوا لذي صدق **القول** اختلف اهل العدل باستناد
 افعلنا اليها هو ضروري او كسبي فقال ابو الحسين
 بالاول وباقي المشايخ بالثاني والمص رحمه الله
 اختار مذهب ابو الحسين قال وان قلنا بمذهب
 قلنا استدل لاهل المطا ان وجد شيء من القبايح
 الى آخره وهو **قوله** والذى اثبتته ابو الحسن
 وسماوكيا واستدل بوجوه الفعل وعدمه الى القبايح
 ولدي جعل للعبه شيئا من المتأثرين غير معقول **القول**

نفاعليتهما

ما اورد المعتز له على الاشياء ابرادات والتمتع
 التزامات ومقتواهم لتفرقه الطم بين ما ينزل ولما لا
 من الافعال وبين ما يجده من الجواهر حق قال ابو الهيثم
 عن بشر المريسي حار بشر اعقل من بشر لانك اذا
 به الى جردل صغير طغى واذا التبت به الى جردل
 لم يطمع لانه فرق بين ما يقدر على طغى وبين ما
 يتقدر وبشر لا يفرق بين مقدوره وبين مقدوره
 وحصل لهم الشبهة في اسناد الفعل الى الله تعالى
 لا الى العبد اما لجمع بينهما فتا لو الفعل وقع
 بقدرته الله تعالى وكب العبد ثم اختلفوا في نسبة
 فقال ابو الحسن الأشعري هو الذي بناه الله
 معناه ان العبد اذا صم الخمر وانقار الطاعة ان
 خلق الله فيه الطاعة او المعصية عقيب عزمه في
 القاضى ان ذات الفعل من الله تعالى والمعبد
 مؤثرة في صفاته من كونه طاعة او معصية وقيل
 الامام منه ان العبد ان استقل باذخا لشيء في
 الوجود بطل ما قلتم ان العبد لا يوشرك الله
 فلا يكون كاسبا فيكون الكل بقدرته الله تعالى
 وقال ايضا وي منه ايضا انه اى الكلب مشكل

بشر المريسي

العزم

تصميم العزم ايضا فغل فيكون هذا ايضا واقعا **شبهة**
 وجواب ثالث المحببة ان كانت القدرة والارادة
 من الله ومجدهما يمنع الفعل ومعهما يجب والفعل
 من الله والمقدر فقط التبع تكذا اللازم والجواب انه
 لا يلزم من كون الة الفعل من الله ان يكون الفعل
 غاية ما في لياق انه يتجمل منه الايجاب واما الجواب
 فله ودرج الايجاب بان نقول ان كون الة الفعل
 الله مسلما لا ان فعل العبد تابع لداعيه فيكون
 لانا لا نريد بالاختيار الا هذا القدر ويجوز ظهور
 فعله تابعا لداعيه ان سميت اجبا لكون الة
 من الله كان منازعة في التسمية والامضائه فيها
 ولو قالوا ان الله خلق العبد ولم يخلق طمها كانت
 الافعال ولما خلقه كانت فيكون هو تعالى فاعل
 كان مثل قوله واسهل لكن لا يخفى على العاقل ما من الخ
اقول طافغ من الاحتجاج على المذهب الحق اشارة
 شبهة المخالف وقد ذكرها شهيدين **الاول** وتقدرها
 ان كلها كانت الة الفعل من الله كان الفعل منه
 لكن المذن ومحقق فاللازم مثله اما بيان حقيقة المذن
 فلان المراد بالآلة هو ما يؤثر الفاعل بواسطتها في

بقدرت الله نعم ويعود
 المحذور وبالجملة القول
 بالكسب هي بيان

منعوله القديس كالقدوم بالنسبة الى التجار فان
التجار في الخشب وهو تفرق ايضا له انما يحصل ^{بشيء} ليصل اليه
بواسطة القديس الى الخشب كذلك نقول ههنا ان
الاشنان انما يقع بواسطة قدرته وارادته لا كما
صدور الفعل الاختياري بدونها ولا شئ في نفسها
من فعل الله واما بيان الملازمة فلان الفعل ^{الذي} يبدئ
تحت ويكون علة له وعلته العلة علة والجواب ^{بما} فضيلا
فلا بد ان لا يتم من كون آلة الفعل من الله ان يكون
الفعل من الله ولا لكان الحداد فاعل ^{الذي} ليس هو
المؤمن فيدهم والملك في يدهم واللاتم كاللذوي ^{اليد}
وهو سلمنا لكن ذلك يوهو الاجاب لوجوب وجود ^{الفعل}
عند انشاءها الارادة الى المتدرة فهو منافي ^{لوجه}
ناعلا بالاختيار قلنا في الجواب انه وان اوهو ^{الاجاب}
لكنه غير منافي للاختيار لان مرادنا بالاختيار ^{الاجاب}
الفعل وعدلنا قلنا الى المتدرة المستقلة ^{الاجاب}
بتبع لداعيه والقصد فهو مسوق بها والاجاب ^{الحقيق}
عند مسوق بها كالتار في احراقها والله في تبريده ^{وان}
سواء ذلك التوقع الذي يتبع لداعيه والقاض ^{الاجاب}
فهو مصطلح ولا مضارفة فيه واما اجلا لان ^{ذلكم}

وعلمه

لوجه

لوجه جميع مقتضاه لكان تقابل ان يقول كلا ^{فعل}
العبد موقفا على وجوده ووجوده من فعل الله تعالى ^{فمفعول}
العبد من فعل الله لكان اسهل من قوله وابين ^{لك}
بط قطعا لانا نقول يكون العبد فاعلا ^{بشيء}
لان جميع ما يتوقف عليه فعله بل يكون منه ^{الاجاب}
وهو ^{الاجاب} شبهة اخرى وجواب فالواحدة متعلق ^{بشيء}
فيكون تركه مستعاضا لو فرض تركه ^{لنكون}
جهلا واللازم تحت فالملذوم مثله ^{واذا}
كان العبد محبوبا قلنا هذا ايضا يوهو ^{الاجاب}
المجيب فلا يلزم مثله في فعل البارى تعالى ^{وكلا}
به فهو جابيا على اننا نقول العبد لا يكون ^{الاجاب}
طابقا للمعلوم فيكون تابعا للمعلوم ^{فلو كان}
المعلوم كان المعلوم تابعا له ^{فقد ورد}
لدينا الاجاب ^{الاجاب}
وهو اقرب ما ههنا من الشبهة ^{ونقرر}
المستوية الى العبد واجبة ^{الاجاب}
ولا شئ من واجب التوجه ^{بمقدور}
الى العبد بمقدور ^{الاجاب}
لما تقدم من علمه بما يصح ^{ان يكون}

قراية لعدم
الاجاب فلاح

بلح

الاول فعله تعالى يتبع لما عيه وهذا تقدم بيانه
 معنى كونه قادرا مختارا **الثاني** انه تعالى يفعل لغرض اما
 انه تعالى يوفق افعاله الى كمالها والفرع ايضا كما
 الى كمالها وذلك لان تامل مظهر قاته واما معنى انه
 يفعل بمصلحة يرجع المعيرة والدليل على ذلك ان
 هو العلة بمصلحة الفعل والتكليف الابعث على ايجاد
 كان لك فافعله لم يتخل من الحكم والمصلحة لان ذلك
 لا زرع من كونه فاعلا مختارا وذلك ثابت به بالبرهان
 ولا تملا لان ذلك لان فاعله يلزمها المصلحة والحكم
 وتلك المصلحة والحكم هي مردنا بالاعراض ففعله تعالى
 لا يتخلو من غرض وهذا مذهب اصحابنا الامامية
 المعتزلة خلافا للاشاعرة فانهم حكوا بسلب الغرض
 من افعاله تعالى وذلك بطريقا تقاطع الفقهاء والحكام
 اما الفقهاء فانهم يذكرون لاحكام الشرعية عملا
 وافراضا مناسبة لها تكون الفصاح لان تجارة
 وتحميد المسكر تحيضا للعقل الى غير ذلك من الا
 واما الحكماء فانهم قالوا كل حادث لابد له من علل
 المتاعل والمادة والقوة والغاية والغاية هي
 ثم الذي يدل على بطلان قولهم ايضا ان الفعل تعالى

هذا هو المعنى
 قوله تعالى
 انما ارسلنا
 رسلنا بالبينات
 وانزلنا معهم
 الكتاب بالبينات
 وانزلنا القرآن
 بالبينات
 قوله تعالى
 انما ارسلنا
 رسلنا بالبينات
 وانزلنا معهم
 الكتاب بالبينات
 وانزلنا القرآن
 بالبينات
 قوله تعالى
 انما ارسلنا
 رسلنا بالبينات
 وانزلنا معهم
 الكتاب بالبينات
 وانزلنا القرآن
 بالبينات

من الغرض

من الغرض عين والغرض قبح الاستحقاق المدعى
 البارى تعالى من عن التسبب لما تقدم وايضا لانه
 انما خلقناكم كعبث وامخلقنا السماء والارض وما
 باطلا وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون **الثاني**
 لما ثبت كونه تعالى كاملا مستغنيا في ذاته وصفاته
 موعدا لغرض اليه والالكان ناقصا مستكفلا بذلك
 بل الغرض اما كماله الفعل كما قلناه او كونه عايدا الى
 لا اليه لما ثبت ان افعاله لمصلحة عبيده لان ذلك
 بطريق يمكن التيقن كماله ليس فيه مصلحة لغيره فليس
 بجاد عنده تعالى من عبيده **قال** تسببه قد بسا حقيقته
 ارادته لافعاله بفضته واما ارادته لافعال عبيده هي
 امره بها والامر بالتسبب يتضمن الفساد فلا يامر به
 وقد بسا انه لا يفعل التبع ولا يرضى به لان الغرض
 به قبيح كفعله **قال** ذهب ابو الحسين المصنف الى ان
 ارادته تعالى هي عمله باشتغال الفعل على المصلحة فان
 كان من افعال نفسه ففعله والا امره فا الامر عنده
 الارادة او مشروط بها وقال ابو القاسم المصنف ارادته
 لفعل بفضته هو عمله بها كما تقدم وتقول عينه امر
 بها فا الامر عنده ارادتها اذا تقرر هذا فهاستلنا

20

بلغ

الجد بمكلف به فلا يكون تكلف ما لا يطاق حين ^{حسنا} ~~قول~~
 لما فرغ من تقدير بيان العدل شرع في فروعه وحدد بعضها
 فزعم **الأول** التكليف وفيه مسائل **الأولى** التكليف لغة ما
 من المكلف وهي المشقة ولصطلحا عرفه المصداق بان لا
 بما فيه مصلحة وقد يفهم عرفا في مسند تهر وهو ما
 عرف به لاستعمال الجبش القريب فيه وهو ^{الشيء} ~~الشيء~~
 قوله بما فيه مصلحة يشمل الواجب والتدبير لطاق
 بها اذا لم عند الأكثر للقدرا المشدك بينهما ^{قوله}
 وفيه عرفه معناه تهر فيقول الحرام والمكروه ما
 المكروه يشتمل على مسندة وان كانت ضعيفة لا يتأخر
 مرتبه التبرج وان شئت كان المكروه داخرا بما فيه
 مصلحة باعتبار تركه يكون النهي محققا بالتبرج ^{كان}
 المباح ليس من التكليف عند المحققين لو تعرض له ^{قوله}
 في التعريف لأنه لو اشتمل على مصلحة او مسندة ^{لكن}
 اما راجح العقل او الترك فلو كان راجح متساويا ^{العين}
 هذا اظن **الثاني** التكليف موافقا للحكمة غير متساوية
 لها وان كان مشتملا على مشقة وبيان ذلك يظهر ^{من}
 تقريره فيما سبق من انه يفعل لغرض ومصلحة ^{يعود}
 الى العبد فاذا علم ان مصلحة هو انما يحصل بالتساوي

الامر

او امره وان مسند تهر لا يتفق الا بالانتهاء عن ^{قوله}
 فيجب في حكمه اسعد ويقوم ليحصل الغرض من خلتهم
 وذلك الغرض من خلقهم وذلك الغرض هو التعريف
 لاستحقاق الثواب الا باليد المشتمل على التعظيم ^{جاء}
 والخلص من العقاب المشتمل على الاستحقاق ^{والأما}
 ان قلت ذلك الغرض وتلك المصلحة ^{الابتداء}
 توسط التكليف ممكن فلا يابده في توسطه قلت ^{بمع}
 امكان الابتداء بذلك في الحكمة لأن التعظيم ^{الآن}
 للثواب لغرض مستحقه قبح ولو فرض حوانه ^{لأن}
 والاستحقاق له منية هذا مع ان التكليف ^{شتمل}
 مصالح اخرى عند ذلك الاول رياضة النفس ^{مثال}
 الاوامر والنواهي فتشك عن ارسال ثمان القوة
 الشهوانية والعينية في سدان مقتضاها ^{القوة}
 العقلية الشهوانية صفا فها عن المتأنيات ^{والكثرة}
 فيحصل ^{الخلق} **الثالث** ان امثال الاوامر والنواهي
 بعضها المنس وبعودها ^{ويؤثر} على المتأني في الامور ^{الالهية}
 والمفاسد العالية والنظر في احوال ^{الذوات} الشهوانية
 والتفكير في ملكوت السموات والارض ^{وكمال} سببها
 وموجدها ^{وكيفية} فيض ان الموجودات ^{عنه} يخص النفس

مرتبته لا تصف وعلم لا ينفذ **الغرض** امتثال الاراد
 والتواهي مما يتم به نظام التبع الانساني المقتضى ذلك
 للعدل المقيم لحياة ذلك النوع ويستوعب هذا افضل بيان
 انشاء الله تعالى **الربيع** ان التكليف واجب في الحكمة والا
 لزوم الامتياز بالتبصير وهو قبيح بان الملازمة انه خلق
 محيو لا على الميل الى التبع والمفرد عن الحسن مع عدم
 له امتياز ظاهر بالتبصير وخالف في ذلك الاشاعرة بانه
 منزه على صلته الفاسد وقد تقدم بط **الغرض** ان
 الغرض من التكليف امتثال العبد بما كلف به وجب
 المكلف به على حاله يمكن معها الامتناع والالتزم **الغرض**
 فيكون التكليف قبيحا وتلك الحال ان يكون ممكن التبع
 فيه حل في ذلك ان يكون مقدورا مطولا لا كان شغ
 الوقوع والانتقال على مسندة لان تلك المفسدة تقتض
 المتع منها وما لا يشتمل عليها فلا يكون ممكن الوقوع عقلا
 شرها وان يكون المكلف تادرا على فعله بما كلف به **الغرض**
 من العلة وان توقفت على آلة فيكون ممكنة واما الشرط
 العايد الى المكلف فيجب عليه صفات الفعل وقد ر
 عليه من الجزاء وتدرته على ايضا له وانتفاء فعل **الغرض**
 والا لكان حصول الغرض من التكليف غير متيقن **الغرض**

والملازم

الغرض

اصل اذا علم البارى تعالى ان العبد لا يمتثلون
 التكليف الا بفعل حسن يفعله الله تعالى وجب
 عنه ثواب ينقص عجزه ومثل ذلك يحى لطف **الغرض**
 اللطف واجبا **الغرض** ان من الفج الاول شيع في
 الثاني وعرفه المتكلمون بانه عبارة عن فعل مقرب
 الطاعة وتلك المعصية وليس له حظ في التمكن
 ولا يبلغ الاجزاء فالفعل المقرب جنس وتوالت اليه
 حظ في التمكن يحجج به القدرة فان الفعل **الغرض**
 متحقق مع ان وجودها مقرب ايضا وتوالت لا يبلغ **الغرض**
 لان التفرقة متى ادى الى الاجزاء كان متافيا للتكليف فلا
 بجماعته له اذا قدر هذا فاعلم ان المعتزلة والامامية
 اتفقوا على وجوب اللطف عليه تعالى خلافا للشافعية
 والدليل على حقيقته المذهب الاول انه لو لم يجب **الغرض**
 الغرض لكان نفع الغرض سفه متحقق على الحكيم **الغرض**
 واجبا وهو لمط واثارا للمع الى بيان الملازمة بان
 اذا علم ان العبد لا يمتثلون التكليف لا محل **الغرض**
 يفعله بهم مع تعلق ارادته تعالى بوقوع الطاعة
 متعهد وانتفاء المعصية عندهم فلو لم يفعل ذلك **الغرض**
 لكان ناقضا لغرضه ونظير ذلك في الشاهد ان **الغرض**

اذا تعلق غرضه بخصوص شخص مند وائمة وعلو انه لا
 يحضر الامد نفع من الارمال او البشاشة او المظنن
 ثم انه لو لم يفعل ذلك فانه يكون ناقضا لغرضه وهو
 وقد عدل من هذا لغيره ان الفعل بدون اللطف قد
 يكون من فعل الله فيجب عليه طاعة رفاة وقد يكون
 فعل المكلف فيجب عليه تعالى استعارة به واجابه عليه
 قد يكون من فعل غيره وذلك كتحمل الرسالة فانه لطف
 وليس من فعله تعالى ولا من فعل المكلف فيجب عليه
 الايجاب على ذلك العيز والتعويض لان المكلف
 العيز بدون العوض فيجب **المحصل ثالث في التوبة**
 اصل اذا كان الغرض من خلق الجسد مصلحة شريفة
 على صاحب الجسد ومفاسدهما لا يتقبل عقولهم ياد
 لطف واجب وايضا اذا امكن بسبب كثرة حواسهم
 والتخالف دوايهم وازاد نهم وتبع الفساد في اتنا
 ملاقاتهم ومعاملاتهم فيجب عليهم على كيفية معاشرتهم
 حسن معاملتهم وانتظام امورهم معاشرة التي ينبغي
 لطف واجب ولما كان الماري تعالى غير قابل للأشارة
 فتدبيرهم بغير واسطه مخلوق مثلهم غير ممكن فيقول
 واجبة **اقول** لينة لفة مشتقة اما من الابناء وهو كذا

فانما الغرض من فعل المكلف طاعة رفاة وقد يكون
 فعل المكلف فيجب عليه تعالى استعارة به واجابه عليه
 قد يكون من فعل غيره وذلك كتحمل الرسالة فانه لطف
 وليس من فعله تعالى ولا من فعل المكلف فيجب عليه
 الايجاب على ذلك العيز والتعويض لان المكلف
 العيز بدون العوض فيجب

فتبينهم

ادون

اتن البتوهوا لعل واصطلاحا بواسطة علمة لتخص
 اتنا في مريد من الله بمخبرات ربانية وعلو الهمة مستغنى
 فيها عن واسطه بشر واختلف في وجوبها فقال الاصحاب
 والمعتزلة بذلك وقالوا لا شلعة فيه وقد استدل
 بوجوبها **الاجابة** انه لما ثبت ان افعله تعالى معللة بما
 فان الاكراه عايدة الى عبيده وهم خصوة فيها فيه
 مصالحهم ودفع مفاسدهم وذلك اما في احوالها
 او مفاسدهم شذاتك المصلح والمفاسد فتعاقب
 ما يتقبل عقولهم باذراكه كوجوه الصانع تعالى وصفا
 وحسن بعض الاشياء وتقع بعض وهذا قد وقع فيه
 الاشياء لجوان العقله واستيلاء الشهوة والخص
 سلطان الهوى فينخر العقل في الملايس الدينية فلا
 يحصل لطف وثابتهما لا يتقبل لكثير من مصالح المعاش
 والاعذية والادوية وكالجدات وكيفيةها وهذا
 يقتضوا الى تشبهه عليه والتبني في كلا القسمين لطف
 وكل لطف واجبه **ثالثا** انه لما كان الانسان يجتهد
 وحده بجعل مهمات معاشه بل يقتضوا الى مشاركتهم
 في ذلك كان المعاشرة والاجتماع والملافاة ضرورية
 وكانت مستلزمة لوقوع معاملته ومعاونة شرانه كما

لا غرض
 لا غرض
 لا غرض

شبه

لا يتقبل

معاون

لان

سلمان الشهوة والغضب مستويا على الاشتخاص وكل
 لنفسه بحسب القدر ويكره الايمان امكن وقوع الشر والنسأ
 بسبب ذلك في تلك المعاملة فاقضت الحكمة بحسب
 عادة فالقيمة يرجع اليها عند وقوع المتنازع والالام
 ووقوع الشر والفساد الى هلاك الاشتخاص البشرية
 ذلك لا ارتفاع النوع المط في الحكمة بقاءه ثم تلك السنة
 المسماة شريعة لوقوع تقديرها الى الاشتخاص لاسلامه
 المتنازع المدكور ايضا للاخلاف الارا والاهوى فيقول
 بوجوب كونها صادرة عن الجانب الاخرى لانه لما كان
 نقال قابلا للاشارة الحسية والمواجهة والمخالفة فيجب
 وجود واسطة بينه وبينه له وجه روحاني لتلقى الوحي
 الاخرى ووجه آخرهما في مخاطب به الاشتخاص البشرية
 وذلك هو النبي فوجود النبي لطف في بقاء النوع
 لطفنا واجبا قال اصل امتناع وقوع الهامج والافلال
 بالواجبات عن الدسل على وجه لا يخرجون عن حد
 لئلا يفر بمقول الخلق عنهم وينقادون بما جاء به لطف
 فيكون واجبا ويسمى هذا اللطف عصمة فيكون واجبا
 الرسل معصومين **قول** لما فرغ من وجوب وجود النبي في
 ذلك صفاته وقد ذكرتها وجوب العصمة وقد اختلف

بل
 بل العبايح

فقال

في ذلك فقالت الخواج بجزا صورا الذي عظمه
 ان كل ذنب صدر عمدا كنفه حرمنا عليهم فقدا لذنب
 قال اصحاب الحديث وجهوا الحثوية والآشام بحسب
 عليهم ما عدوا اكثر من المعاصي الا الكذب في ادلة الله
 وقال المعتزلة والزيدية يجوز الصغار عليهم
 لتعلقوا فتعد بعضهم يجوز على سبيل السهولة العمل
 لكن لعلود رجعتهم لا يباخذون بها وعند بعضهم
 على سبيل العقاب لكنها يقطع محطة لكثرة قواهم
 بعضهم اما يجوز على سبيل التاميل كما تأمل في قوله
 على النوع بارادة الشخص يجوز غير من الاشتخاص
 مؤلا لجهده على اختصاص المنع بزمان النبوة لا قبله
 اصحابنا الامامية انهم معصومون من اول عمرهم
 من الذنوب كلها صغائر وكبار وسهوا وهو الحق
 ينحل الى مستثنين **الاول** في معنى العصمة وهو ما
 يمنع معه وقوع القبايح والافلال بالواجب لعل
 الجود بل مع بقاء الاختيار فاللطف جنس وقولنا
 الى فصل يجوز به باقى اللطاف فانها مع تنبها بحسب
 معها المخالفة بخلاف العصمة وقولنا لعل وجه الجود
 الى ليس من تملك الحد بل هو رد على من قال ان المعصية

النهى

على المعصية وهو قول **اليحسن** الأشعري وبعضهم قال
 انه لا يمكن من المعصية بحامسة نفسانية او بدنية يقتضى
 امتناع المعصية منه والحق خلاف ذلك اذ لو كان سابق
 الاختيار لم يستحق مدحا ولا عقابا ولا لانه كالمؤمن في
 والملائمة ظ. **الدليل الثاني** على وجوب عصمة الرسل
 حصولها لطف وشرط في حصول اتباعهم واللفظ الذي
 هو شرط في الواجب واجب فالعصمة ايضا تقويب العقول
 عن الرسل ويحصل الاستنكاف عن متابعتهم ويقتضيه
 الوثائق بما جازهم عن الله ليجوز الكذب عليهم **الثالث**
 الاضداد لم ومع وجوبها يكون الامتياز ذلك فيكون
 العصمة لطف واذ ذلك هو المطلوب اما الكبرى فلانه لو لم
 ما يتوقف عليه الواجب لم يخرج الواجب عن كونه واجبا
 وهو **قال** مقدمة كل مبعوث من حضرة تعالى في قوله
 يتايد بان خارق للعادة خال عن المعارضة مقرون
 موافق للمعالي لم يكن له طريق الى تصديقه فليس ذلك
 معجزة وظهر معجزات الرسل واجب **قال** لو لم تكن العصمة
 على ما قبله كان اولها لانه شرط في اصل النبوة والعصمة
 شرط في الايتاع وهو في المرتبة الثانية وفيه نظر لان
 بالعكس لان العصمة وصف ذاتي في اليتى يجب تحققه

واجبة اما الضعيف
 فلا يترتب عليه
 العصمة

يقول

بقتة فيكون حصول اتباعه الذي يحصل بخلق المعجز بولا
 متأخر ويمكن ان يتحقق وجوب المعجز بشرط متفق على وجوبه
 يتحقق في العصمة وبالمجمل لا مشاحة في تقديمها كما كان
 اتساقهما في الترتيب اذ تقدم هذا فالعلمان في بطلان
 فايدتين **الرابع** في تعريف المعجز وهو امر خارق للعادة
 عن المعارضة مقرون بالتحدي موافق لدعوى الآتي به
 وافا قلنا ام لم يقبل فعل ليجد الاثبات واليتى فالأ
 يجعل المعارضة واليتى كسلب القدرة وبعد ذلك فما
الثاني خرق العادة فانه لم يكن خارقا كطالع الشمس
 من مشرقها لم يدل على الصدق وخرقه للعادة فانه
 في جيبه كما قلنا وقد يكون في صفة كفضاحة القرآن **الثالث**
 خلوة عن المعارضة فانه لو لم يخل عن المعارضة بل
 مقدر ولا لم يدل على التصديق كالمسحوق والتعبئة **الثاني**
 اقرانه بالتحدي اى طلب المعارضة ليجز كرامات الاوليا
 والآراء الذي يفعله الله دلالة على قوة يحيى وكلم
 ما يفعل كذبا كقصه في محبة ابراهيم فانه لما جعل
 النار بردا وسلاما على ابراهيم قال صونا جعلتها بردا
 فاجازته نار فاسميت نصف لحيته لا غير **المسحوق** للذي
 فلو لم يطق للمادل على التصديق كقصه سائلة لما دعى
 اللذائب

الارواح من تلكا فيكون تورا
 ان ذنوبهم لم يبلغ حتى ارادوا ان
 سادها ثم كوزوا ارصادهم
 وصرحوا انهم في اوتاه
 سرياني

للأعور فراه عليه عينه فقال ميسله انا ادعوه ^ع
 له فذهبت عينه الموجودة **الثانية** انه يجب خلق المعجز على
 يد النبي ^ل لانه لما شابت اشخاص البشر في صلاحية النبوة
 لم يكن الدال على النبوة الا المعجز فيكون خلقه واجباً ^ل
 اصل محمد وسلامه لانه ادعى النبوة وظهر المعجز ما الذي
 فاعلموا بالتواتر وما المعجزات فكثيره وظهرها القرآن
 لانه صلى الله تعالى به العرب فجزوا عن معارضة مع
 دعاويهم وخرط فضلتهم والى الآن لم يقدر احد من
 على تركيب كلمات على مثاله فيكون معجزاً فيكون محمد ^س
 حتى **اقول** سيدنا محمد بن عبدالله ابن عبدالمطلب ^ب
 لانه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده وكل من كان ^{كذلك}
 فهو صادق في دعواه والمحمد لم يوجد الكبري اما القوم
 او لكونها معلومة من الجنت السابق اما الصغرى فقد ^{اشكلت}
 على معويين **الاول** عوادة النبوة وهم معلوم بالتواتر ^{المضيد}
 للمعلم **الثاني** انه ظهر المعجز على يده وهو كبري كما شفق ^{كثير}
 القمر وينبع الماء من بين اصابعه واشباع الخلق ^{الكثير}
 من الطعام اليسير والكبار بالقيت وكلام الحيوانات ^{الجم}
 الى غير ذلك وظهرها القرآن العزيز فانه معجز ^{تعالى}
 به العرب فجزوا عن معارضة اما محمد لم يهر به ^{الملك}

الشرهيه

الإيمان

الايمان بمثله فانه يبلغ ما اسره به فاقسوة مثله ^{دبر في قوله}
 فاقسوة سور مثله مقتديات الى غير ذلك وايجز
 فانه اسره لاتباعه فابوا ذلك فغيره بين الايمان
 بمثل القرآن او مناجرة القتال فاختار القتال الذي
 هو اشق من الايمان بمثله لان الايمان بمثله كان اسهل
 عليهم لانهم اهل الكلدان والفضاحة المفراط فطلب
 الى الآسوق مع اعادة الاسهل دليل على غير هذا ^{العاقلة}
 لا يختار بذلك مع قدرته واختياره هذاع انه الى ^{ال}
 لم يقدر احد من الفضحاء والبلغا على تركيب كلمات ^{على}
 مثله وعلى ما يقاربه فيكون معجزاً ذلك وهو **المطانية**
 اختلق العلماء في عملة اعجاز القرآن قبل للصرقة بمعنى ^{انه}
 تعالى سلب قدرة العرب وعلوهم وروايعهم عن
 الايمان بمثله وبخل لانه اسلوب خاص غير معهود ^{يقول}
 للفضاحة بالغة وبخل لشقاه على للفضاحة والمثابة
 والعلوم الشريفه وهو الحق وتحقيق ذلك في المطولة
 واما الكبري فلو جهين **الاول** ان المعجز لما كان من ^{فعل الله}
 تعالى لغرض الصديق لولم يدل على صدق من ^{تعالى}
 يده لاستلزم كذبه فكان الظاهر يوح تصديقاً لذلك
 الكاذب وتصديق الكاذب فيح عقلاً وحق على الحكيم

التف انا نعلم ان شخصاً لو حضر بين يدي الملك وقا
 ان رسول هذا الملك اليكم ودليل صدق في دعواي الرسا
 ان الملك ينزل عن سرير^ه او يضع همامته نثران الملك
 ذلك عميق كلامه ذلك الشخص فان الخاطئين يقطع
 الى تصديقه ككالي الذي لما ادعى النبوة انا لله تعالى يظهر
 يده المعجز كذا فظهر كما قاله فان الفرح علينا ان تصد
 في دعوا^ه **قال** الهداية اذا كان محمدياً وبيان يكون
 نكل ما جاء به مما لا يعارض العقل يجب تصديقه في
 عنه شيء مما يعارضه لم يجز انكاره بل يتوقف فيه
 يظهر من^ه فشرعيته التي هي ناسخة للشرع باقية
 الدنا يجب الانقياد لها والامتناع لا حكمها **قول**
 في هذه الهداية فوايد **الاول** انه لما ثبت نبوة سيدنا
 محمد بن عبد الله وجبت عصمته استحال الكذب عليه
 فيكون هو كك اذا استحال الكذب عليه وجب
 في كل ما اخبر به عن الله سبحانه من الاحكام الشرعية
 والاحبار عن القرون الماضية والاحوال الآتية مثل
 القيمة وغير ذلك **الثانية** ما ورد عنه اما ان يكون
 موافقاً للعقول او مخالفاً لها والاول اي الموافق يجب
 تصديقه فيه ليعاصد العقل بالنقل ثم هذا الموافق

عند ذلك

وكلمة وجب عصمته

ضمان

ضمان احد ما حكما لعقل^ه كما يتبعها حكم العقل ببيان
 طريقه النبي والاشياء بحيث لم يحكم بامتناعه وعلى
 المقدمين يجب تصديقه في ذلك كله والثاني هو
 المخالف للعقل فنقول اذا تعارض العقل والنقل فلا
 يجب العقل بهما والاول المجمع بين التقيضين ولا
 العقل بهما ولا ارتفاع التقيضان ولا العقل بالنقل
 وطرح العقل والاول ما طراح النقل ايضا لان
 اصل النقل لانه منتهى قول الرسول المأثور
 بالعقل فيكون اصله فله يبق الا العكس وهو
 بالعقل واما النقل فلا يطرح بل للعلماء في ذلك
 مذهبان احدهما ان يتوقف^{ان} ان يظهر من^ه
 علمه الى الله تعالى وثانيهما ياول تاويله لم ينكر^ه
 كتوله يدا الله فوق ايديهم فان العقل يمنع^ه
 لامتناع الحاسه عليه والعرض ان النقل صحيح فحلت
 على القدره وذا لا ينكره العقل **الثالث** ان شرعية
 نينا محله ناسخة لجميع ما تقدم منها من الشرع^ه
 هو منع حكم شرعي بدليل آخر شرعي متبرخ عنه على
 لولا الثاني لبقى الاول وذلك جائز بعقل لان
 شرعت لمصلحة العبد والمصلحة تتغير بتغير الحكم

كل

هو

فلا

ترك

العقل

بالعقل

بالعقل

يفرض

العقل

اليه

اليد

وجه

الاحكام

التابع لها كالمريض الذي يتغير معالجته بحسب تغيره لا
 المصونة عليه ومواقع فقلا فان الفرائع ينقل على الحكم
 فيها ناسخ ومنسوخ وقد جاء في الفتاوى احكام كثيرة
 النسخ بطول الكلام بذكرها في مثل قول اليهود لغتهم
 بعد جحان ومع ذلك كدلت ما ثبت بنو نينا عملها
 بالادلة المذكورة ولا شك ان ذلك ليس من نسخ
 ما تقدمه فيكون كك وهو المثل **البيان** ان شرعية
 باقية ببقاء الدنيا لا يتطرق النسخ الي جملتها كشيعة
 عنده لقوله تعالى ولكن رسوله وقاتلوا النبيين
 لانني بعدي والجماع المسلمين ولو ذلك **الخامسة** في
 الانقياد والامتثال لشرعية لقوله تعالى فلا تقوا
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية وذلك
 عام بالنسبة الى كل الامتناع الانسانية لقوله تعالى
 وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا **قال**
 اصل لما امكن وقوع الشر والفساد وان كتاب المعاصي
 بين الخلق وجب في الحكمة وجود رئيس قاهر يأمروا به
 ناه عن المنكر مبين لما خفي على الامة من قواعد الشرع
 مستقذ لا يحاكمه لتكونوا الى الصالح اقرب ومن الشا
 ابعد ويا مستغابن وقوع الفتن فكان وجوده لطيفا

دفعه

وقد ثبت ان اللطف واجب على الله تعالى وهذا اللطف
 ليعي امانة فيكون الامامة واجبة **قوله** لا يفرغ من
 النبوة شرع في حيث الامامة ولما كان المقصد من
 سبق بتصوره وجب تعريف الامامة او اللفظ
 في احكامها فتقول الامامة هي رئاسة عامة في امور
 الدين والدنيا لشخص انساني على وجه التبعية
 فالرئاسة جنس قريب لهذا وتبينها بالعلم
 يخرج رئاسة القضاة والولاية في بلد خاص
 خاصة وقلنا في امور الدين خرج رئاسة ملك
 عميت رئاسة الدنيا خاصة وقلنا الدنيا يخرج
 العلماء وقلنا لشخص انساني التوطين فيه
 وفيه اشارة الى وجوب وحدة الامام في كل
 وانه شخص معهود معين لا اى شخص كان
 قلنا على وجه التبعية والخلافة ليجري النبوة فانها
 ايضا رئاسة عامة على الوجه المذكور فلا
 من فصل يخرجها اذ لا تقدر هذا فاعلم ان النا
 اختلفوا في وجوب نصب الامام فانكره بعض
 الخوارج وقال بوجودها اكثر الناس ثم اختلفوا
 القائلون بوجودها في ذهابه هل هو على او سمعي

قال لا شامة واكثر المعتزلة انه سمعي وقال ابو
المصري والكعبى والجلحظ واصحابنا با الاول اى كونه
مقبول لكن اصحابنا قالوا على الله تعالى اى يجب في حكمه
مضب ريس لنا وادليك قالوا على الناس اى يجب على
الخلق مضبه لم تفتح الصبر عنهم والدليل على مند
اصحابنا ان مضب الكفار لطف للمكلفين واللفظ
على الله قضيا لآما هو واجب عليه اما الكبرى فتدققه
ذكرها واما المصغرى فلو جيب **الاول** انه لما استولى
سلطان الشهوة والغضب على المكلفين وبهتة كل
لحصول مرادة وكراهية لغواته وميل الطباع الى
وتفورها عن الاعتدال امكن وقوع الشر والنسأ
بينهم فيستولى بعضهم على البعض فيحصل الهرج ^{المرج}
المؤدى الى هلاكه وقد علم كل عاقل نزع الهوى
عن قلبه عملا بقرينا انه متى كان له ريس ^{هو} قاتل
آس بالمعروف ناهى عن المنكر آخذ على ايدي ^{الجنات}
حاسر لجرأة المظفأة انتفع ذلك الشر والنسأ
في كانوا الى الصلاح اتقوا ومن العباد ابعد
وذلك هو المراد باللفظ كما مر فيجب وجوده في الحكمة
وهو المظفأة **الثاني** انه قد تقدم وجوب شريعة قاطبة

بالعقد

بالعدل بين الخلق من ساير ما يحتاجون اليه فظ
بين ان الكتاب العنيد غير متعل على كل حكم جزئى
يحتاج اليه ولكل مشاقر السنة فوجب وجود شخص
حافظ لجنات الشرع والاكلام من بين لقوانين الشرع
تايد مشاقر صاحب تلك الشريعة المتكفل ببيانها فذلك
هو الامام فيكون وجوده لطفا وهو المظفأة وهذا ايراد
كثيره وجرابا تقاد كرها في كتاب اللوامع من ايرادها
فلتقت عليها **قال** ولما كان علته الحاجة الى الامام ^{عنه}
عصمة الخلق وجب ان يكون الامام معصوما والامام يحصل
من غير الحكيم **قولنا** اختلف للناس في وجوب عصمة الاما
فمنها الكمال الا اصحابنا الكرامية واستدلوا على
الوجوب بان العلة المحرجة لضب الامام ^{عنه} هي ان الخطأ
المكلفين لانه لو فرض عدم ذلك لما كان الوجوب ^{صلا}
فانما مر في الامام جازيا لخطا وجب وجود ريس ^{العلم}
في الثاني كالكلام في الاول فينزه وجوده عين شيا
وهو يظن لانه من جواز الخطا على الامام فلا يكون ^{جائز}
الخطا وذلك هو المراد بالعصمة فيكون العصمة ^{جدة}
وهو المظفأة **قولنا** اصل لما كانت عصمة الامام غير مؤدية
الى ايجاد الخلق الى الاصطلاح امكن وقوع الفتنة ^{الفتنة} و

بسبب كثرة الاشياء فيكون الامام واحدا في مسائل ^{تطال}
 وليست عين بتابعه فيها **قال** اتفق الاكثر انه لا يجوز ثقة الائمة
 في عصر واحد خلافا للندرية فانفس جوزوا قيام ^{بين}
 في عصر واحد في بعض من متباعدين اذا استوجبا لشروط
 الامامة والحق خلافا له لان صحة الامام بنفسه ^{مطلوب}
 الخلق الى دفع العناد لما يثبت في تعريف اللطف لانه لا
 يبلغ الاجراء ^{مع} جاز وقوع العناد مع وجوده ^{تقدم}
 لانه لا يتصور العرض من نفسه فلم يجتمع امامان في ^{الوقت}
 واحد فذهب بعض الناس الى احدها وبعضهم الى ^{الآخر}
 والفرق ان كل منهما يثبت له عهد الامامة لنفسه
 فيقبل بحال فيه ويقع العناد وايضا لو جاز قيام ^{بين}
 في زمان واحد لفرأى لانها متساويان فلا اولى ^{في}
 في اتباع احدهما دون الآخر ^{فاما} ان يتبعامعا ^{هي}
 مع ليعوا ^{ان} اختلافها او يتبع احدهما فيلزم الترجيح ^{بلا}
 مرجح او لا يتبعها وهو يلزم لوجوب عهد الراس ^{المستأن}
 لوجوب اتباعه ان قيل اذا كان واحدا كيف يكون
 حاله مع المكلفين بعيدى ^{الذات} ولما استغنى ^{بتابعه}
 على تنفيذ امره ونواهيته **قال** هداية لما كانت ^{الصحة}
 امر حقيق لا يطلع عليه الاعلام ^{الغيب} لو كان الخلق

عقوب

طريق الى معرفة المصور ^{فيجب} ان يكون مضمنا ^{عليه}
 او من قبله ^{بما} ومن قبله ^{قوله} **قال** اختلف الناس في الطريق
 الى تعيين الامام بعد اتقا ^{قصد} على انه المضمون ^{الى} الذي
 او امام قبله ^{فقال} اصل السنة يحصل بالبيعة ^{والاختيار} ^{تألت}
 التي يربطها بالقيام ^{والدعوة} فعند هذا ^{الشرايط} ^{العلم}
 باحكام الشريعة ^{والزهد} والشجاعة ^{والقيام} والاعتقاد ^{بكون}
 من اولاد الحسين ^{واحد} ^{وقال} اصحابنا لا يحصل ^{الا}
 بالمض لا غير ذلك لان العصمة شرط في الامام ^{كما}
 تقدم وهو مخرجي لا يطلع عليه الاعلام ^{الغيب} ^{وتما}
 قلنا ذلك لان صلاح ^{الظهير} كان في العصمة ^{بل} لا بد
 ذلك من صلاح ^{الباطن} لان الاحمال ^{في} عصمة ^{الربان}
 تلوها ^{المض} على العصمة ^{لو} يمكن ^{لنا} طريق ^{الى} معرفة ^{تأخر}
 قد يكون من الله ^{وهو} ^{شمان} احدهما ^{اولى} وهو ^{المقط} ^{الذ}
 على المراد ^{دلالة} ^ظ ^{بداية} وهو ^{المجلى} ^{اولا} ^{بداية} ^{بل} ^{مع}
 مقدمة ^{اخرى} ^{ومقدمات} ^{وهي} ^{الحق} ^{وتأنيها} ^{فعل} ^{في}
 خالق المعجز ^{على} ^{يد} ^{عقيب} ^{الدعوى} ^{وقد} ^{يكون} ^{من} ^{الذ}
 او من امام ^{وهو} ^{قوله} ^{ينقسم} ^{الى} ^{تقسيم} ^{المذكورين} ^{وقد}
 كان ^{قال} ^{يشعر} ^{به} ^{استعارة} ^ظ ^{بالدلالة} ^{على} ^{المعنى} ^{قال}
 مقدمة ^{لما} ^{ثبتان} ^{الصرا} ^{مخيل} ^{من} ^{مصر} ^{فكل} ^{امر} ^{اشق}

عليه الامة في عصرها لا يخالف العقل كان حقا فاجماع
 الامة حق **قول** لما ذكرنا هذه المسئلة هنا لانها اجل
 مقدمات الدليل الآتي واجماع الامة عبارة عن اتفاق
 العلماء من امة محمد صلى الله عليه وآله والاعتماد على
 صحة احد الا للنظر واستدلال المر على حجية **قوله**
 لا يتبع امتي على خطأ واما اصحابنا فلما كان الامام **قوله**
 الوجود في كل عصر وهو واجبا للصحة وسندا للعلم **قوله**
 فرض اتفاق العلماء كالمسألة في اي عصر كان فان قوله
 في قوله يمكن ذلك الاجماع حقا لاستقامة **قوله**
 على الامارة **قوله** حجية الاجماع فهو قوله واعلم ان الامة
 المتبع عليه يجب ان يكون محققا للعقل فانه **قوله**
 وجب لصحة الدليل العقلي **قوله** اصل لما ثبت في **قوله**
 عصمة الامارة والبرهنة في عصمة الامة **قوله**
 باتفاق الختم ثبت امامة الاثني عشر عصمة **قوله**
 على كل واحد **قوله** لما قيل من شرط الامامة **قوله**
 تعيين الامة وهم الاثني عشر عليهم السلام على الحسن
 الحسين وعلي ومحمد وجعفر وموسى وعلي ومحمد وعلي
 والحسن والحلتجة محمد بن الحسن صلوات الله عليهم
 والتهرية ان نقول كلاما يجب كون اكملهم معصوما كان

عنه

عليه السلام الامة لكن المقدم حق فالتالي مثلها
 حجة المقدم فقد تقدم الدلالة عليها واما بيان
 الشرطية فانه لو لا ذلك لنخرق الاجماع وهو بطور
 مقدر وذلك لان القائل قائلين اما بشرطية **قوله**
 فالائمة هو الامام وغير مشترك فالائمة غير مشترك
 بوجود العصمة والائمة غير مشترك بل هو واحد يكون
 خارجا للاجماع فيكون بطلانها معلوم وان المعصوم
 اقصر من الأدلة على هذا الدليل وهذا ادلة اخرى
 التي بعضها **قوله** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اطيعوا الرسول واولي الامر منكم فالمراد امام من
 عصمهم واولي الامر في بطلانهم الامر بطاعة
 جازين الخطاء امر اطع وهو قاص لا يصدر من الحكيم
 فالاول هو المراد وكل من قال بذلك قال بقوله
 المعصومين يعني يدع حديث جابر ان نصارى عن النبي
 لما سأل عن اولي الامر فقال هم خلفاءك يا جابر
 اولهم ابي علي بن ابي طالب ثم الحسن ثم الحسين **قوله**
 بن والاحسين **قوله** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اتقوا الله وكونوا مع الصادقين **قوله** كما تقدم **قوله**
 ان كل واحد منهم ادعى الامامة وطهر المعجز على

وكل من كان كذلك فهو امام والكبرى سبق بها
 في البقرة واما الصغرى فقد تواترت الامامية بنقل
 حدتها **الرايع** تواتر المنز الجلي على علي من النبي ^{صلى الله عليه وسلم}
 كقوله هذا خليفة ^{عليه السلام} قالوا له انت ولي كل مؤمن ^{من}
 بعدى وقوله سلوا عليه يا مائة المؤمنين ونس على
 النبي ^{صلى الله عليه وسلم} في قوله سلوا عليه يا مائة المؤمنين ونس على
 علي بن ابي طالب وامر بالسر ^{عليه السلام}
 الامارة من امر الرجال اذا صار ^{عليه السلام}
 كقوله
 بعدة فيكون ائمة وهو **الحاش** نقل الجهاد
 جابر عن النبي يكون بعدى اثنا عشر اميرا كلهم من قريش
السادس نقل مسروق عن ابن مسعود انه قال لما سأل
 صل عهد اليك نبيك ^{صلى الله عليه وسلم} بعدة خليفة قال نعم
 عشر عدد تقبله بنى اسرائيل وكل من قال بهذا العهد
 صد الامة **السابع** روى سلمان الفارسي عن النبي قال
 الحسين ولدي هذا امامين اما اخاه اما بعونه ^{عليه السلام}
 تاسعهم قائمهم **الثامن** ورد في التوبة ان الله قال
 قال لا باهية قد اوجبت دعوتك في اسعول وعظمت
 حبا ومثيله التي من عظيمها **الرايع** قوله تعالى اولادك
 بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين ^{عليه السلام}
 وجه الدلالة انهم اقرب الى النبي من كل من ادعى
 الامامة وكل من كان لك كانا هجا ائمة وهو ^{عليه السلام}

الصغرى

فاما الصغرى فظ ان قلت العباس واولاده اقرب
 قلنا ممنوع اذ هو من الاب لا غير وعليه ^{عليه السلام}
 سلنا لكونه خراج بالدليل المنزط للعصمة والاكفلية
 والحسن ابنه الرسول وتتميم نوح بنا ^{عليه السلام}
 اقرب واما الكبرى فلان الاولوية في اول الاجام ^{عليه السلام}
 كلها للرجل ان يتصرف فيه وبعضه فان كان الاول ^{عليه السلام}
 انتقال ولاية رسول الله اليه مقتضية للعصمة ^{عليه السلام}
 الثاني فالبعث اما الولاية او غيرها والثاني بط
 لعدم القرينة فيكون هو اولى لدلالة قرينة قوله
 النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم وولاية النبي هو
 الولاية المتصودة من الاستدلال **العاشر** تواتر
 النبي ان تارك فيكم الثقيلين كتاب الله وعترتي اهل
 بيتي ^{عليه السلام}
 ان يفتنوا حتى يرد علي الحوض ما ان تمسكتم من قبلنا
 ان قلت هذا الوجهان يعان اهل البيت فصيح قول
 الزيدية قلت ممنوع لان اشتراط العصمة يخرج ما عدا
 الاثنى عشر خصوصا وقد جعل التمسك بهما ما تقا
 الضلالة وذلك لا يتم الا فيمن تحمقت عصمتهم ^{عليه السلام}
 قال ليرك قال ان المراد اثنى عشر **قال** فايده سب
 الخلق امام الزمان ليس من الله لانه لا يمتد لتقتضى ^{عليه السلام}

كتاب الله وعترتي اهل بيتي

والامن الامام لثبوت عصمته فيكون من رعيته وما لو نزل
 سبب العيبة لم يظهر الحجج بعد ازالة العلة وكشف الحقيقة
 به تعالى على الخلق ولا يستبعد في طول عمره مع ثبوت انك
 وتوقعه في عيبه لا يجعل محض **اقتضا** اقتضا اصحابنا
 الامامة في كل زمان وتواتر قولهم بحصر الامامة في
 عشر وان الثاني عشر منه قد ولد وانه قد شاهدوا
 منه قد بقيت قولهم العلم به على عينه وانفسه فقالوا
 عنه مسائل وقضايا وكان له نواب يصدرون الامام
 عنه فترانه بعد ذلك استقر وانقطعت تلك السعا
 والمشاهدة له **م** توجهت مع الخصم الى الطعن اولاً في
 القاعدة الموجبة لوجه الامام في كل وقت بانه
 ظاهر بالاتفاق ولاننا لا نأمر ومثابنا بعد تسليم
 تلك القاعدة بالسؤال عن علة العيبة اذ العيب
 والقبح منفيان عندكم عن الحكيم لثبوتنا لثبوت **القبح**
 بقا وشخص هذه المدة الطويلة وله هذا العرفان
 عن العادة فاجاب اصحابنا عن الاول بمنع اجرام تلك
 القاعدة فانما يتم ذلك لولا نقل بوجوهه وولايته
 ومساكنته فتأكد بانه محفوظ ولا أمر ولا نواقلنا
 ذلك عند تواجده فان لفسن وجوهه لطفت وتقررت **الظن**

غيبة

آخره للظنية حاصلة حال ظهوره وعيبه وهما بالنية
 المصنفة به بيان كمال النبي **ع** في استتاره في القادر
 وحال غيبة جماعة من الانبياء عن امهم وامامهم الثاني
 فاجاب الطر وطعة بانه ليس من الله حكمته ولا من الامام
 بل من الرعية لسبب **استتار** استتارهم ولعدم قبولهم واذ فاعلم
 كان ذلك يكون الغيبة حاصلة ما دامت العلة وانما **يكون**
 الحجج بعد ازالة السبب المانع من المظهر واجاب عن
 بان السبب غيبة معلوم لنا اذ لا يجب علينا معرفة علة
 خلق كل شيء كعرفه علة خلق الحيوان والعقارب **منها**
 لتضليل بل يكفي الاجمال فان الحكيم لا يفعل الا **الغرض**
 وقبح جاز ان يكون المصلحة استتار الله بعلمها وفي قوله
 وكشف الحقيقة به امله المهدى الجواب فيما اظنه **واما**
 الثالث فانه ممكن واسمعا في قادم مختار **م** قد
 ومكابرة لصريح العقل وتجميع عن الملة هذا مع انه **قد**
 وجد اصناف عمره **ع** اما في حق الاشياء كسامية **والدنيا**
 واما في حق السعداء فكسوح **قال** تبصر **قال**
 الانبياء والائمة صحاح اليهم الالهة للتعليم **والمثاب**
 ويجب ان يكونوا اعلم واشجع ولما كانوا معصومين **وجب**
 ان يكونوا اقرب الى الله تعالى ولما كان الامام **رعية**

حاصلة

النبى وجب ان يكون النبى لنبته في الفضل كنبته
 الى الرعية **قوله** في هذه النظره سائر الاله **الاجيب** كون
 الالهيان والاعمة مفضل من كل واحد واحد من الامة
 المراد بالافضل ان يكون اجمع لمضايص الكمال كما
 وكيف ما غاقلنا بوجوب ذلك لان العلة في جوبها **سهم**
 نقصا للرعية واحتياجها الى التعليم والتاديب **بها**
 المحتاج اليها افضل لما تحقق موجبة الاحتياج اليهم
 لكن الغرض خلاف ذلك فيدخل في وجوب كونهم افضل
 من رعاياهم ان يكونوا اعلو واشجع واكثر الى غير
 ذلك من المضايص **الثانية** انه يجب كونهم اقرب الى الله
 بمعنى انهم اكثر نفايا ومعنى انهم اكثر حضرة عند
 بارادة المولى لهم ويعنى انهم اكثر استحقاقا للمراتب
 التعليم والتبجيل ولا شك في ان هذه المعاني لا
 ومعلولة للقيام بها لا لطاعات واجتناب المقصبات
 الذي هو معنى التقوى لقوله تعالى كما ذكره عندنا **انها**
 اذا عرفت هذا فاعلم انه لما وجب عصمة الالهيان **الكلمة**
 وجب حصولهم على كمال الطاعات واجتناب المقصبات
 فلا حرج كانوا اقرب بالمعاني المذكورة **الثالثة** انه يتبع
 وجوب كون الامار افضل من رعيته لما قلناه من احتياج

الحمد

اليه ولانه لولا كان اماما سوا يا قبله من الترجيح لا يتبع
 او مفضو لا وهو يقع عقلا ومعنا لقوله تعالى ان من يعبدني
 الى الحق الحق ان يتبع من لا يعبد الا ان يهدي فما لكم
 كيف تمكون اذا عرفت هذا فاعلم ان الامار لما كان **من**
 رعية النبي لانه يحتاج اليه في التكيد وجب كون النبي
 منه كما قلناه هذا تقدير كلام المصنف وليس فيه هضم **بها**
 كما قلناه لانما قلناه بعضه حتى قال ان علم افضل النبي **بها**
 تعالى وانفسنا وانفسكم في آية الباهله واذا كان بنفسه لا
 يكون به اليه كنبته الرعية في النقص قلنا كون نفسه
 اكف نفسه لا يمنع من احتياجه اليه في تمصيل الكمال **العلية**
 العلية التي هي مرادنا بان النبي افضل منه بذلك **عسان**
 ومن تصفح كلامه على ظهر ما صحته ما ذكرنا وكقوله قد **تدل**
 له قد اوتيت علما الغيب قال ليس ذلك بعلوم غيب **انما**
 هو علم علم الله تعالى بنيه ثم علمت به وكقوله في صحف **له**
 مع النبي يتبع في كل يوم عظام من اخلاقه التي تعبدك **ن**
 الحكم الفاضل بينهما ما حكاه على انه قال له انك تتبع
 يا علي ما اسمع وترى ما ارى كذالك لست نبي وانا انت
 وزير واعلم ان كلام المصنف الذي قد قلناه يتوجه في ما
 ثبت النبي شراوته واما بالنبوة الى غير النبي شراوته

فلا فان اختلفنا لا نقول ان نبتهم الى ابيهم
 نسبتهم وعبية الاله حتى يكون ملوان الى طالب نسبتهم
 الى اجد ابيا بنو اسرائيل لكلا وانشا بل عند جنة
 من احوالنا ان اختلفنا افضل من جميع الابناء عندنا
 محمد و عند بعضهم لا اولى لغز منهم وتوقف شخصنا
 المعين في ذلك والحق عندي ان عليهم افضل من
 الا الا رسول واما باقى الائمة فغير افضل من عبد
 العزيز و عندي في ذلك توقف و **المعلم قال الفصل السابع**
 ان الله خلق الانسان واعطاه العقل والقدرة
 والارادة والادراك والعوى المختلفة وجعل زمام الاختيار
 بيده وكلمة تكاليف شاقة وخصه بالطاق خفية
 وجلة لغرض ما يدايههم وليس ذلك الا لرفع كماله
 لا بالكتب اذ لو امكن بلا واسطة لخلقهم على اتم
 ولما كانت الدنيا هي دار التكليف ففي دار الكبرياء
 فيها مدة يمكن تحصيل كماله ثم يحول الى دار الجزاء
 دار الآخرة **قال** لعمري مفضل مشتق من العود وصنعيته
 مفضل يحج للزمان او المكان اي زمان العود ومكانه
 والمراد به هذا العود الثاني للامان وهو النفس
 اليها بعد مفارقتها اذا تفرغ هذا فاعلم ان الله

بلغ

من

خلق الانسان في احسن تشوير كما كماله في كتابه الكريم
 فعدل مناجه بحسب ما يقتضيه نوعه الكمال المطلق
 مست و زاد بعد تعديل اركان بدنه افاضه النفس
 لنا طقه وتعلقها ببدنه وجعل لها تصرفا في ملك
 اليد و فيه قويه مختلفة الى المدركه والى الحكمة
 اما المدركه فاما الكليات وهي المعوى العقليه
 للمعلوم واما الجزئيات فاما ظاهرية وهي السمع والبصر
 والشعر والذوق واللمس واما باطنية وهي حواس
 الحس المنتدك والخيال والوجد والماقطر والمفكر
 واما المحركة وهي اما اختيارية واما بطيئة فالاختيارية
 اما باعته فاما ان يحث على طيب المنفع وهي الشهوة
 او على دفع المضرد وهي الغضب واما فاعلة وهي
 القدرة التي يتصل بالتمار الارادة اليها والطبيعية
 اما غاذية او مولدة ويجدها قوى اربع المجاذبية
 والهاضمة والماسكة والماقعة فتبارك اسم الله احسن
 الخالقين ثم لا يجعل من اماره اختيار بيده **ولم**
 مرتجى العنان مهاد كثيرة من الحيوانات بل كلفه بها
 نشاقه وخصه بالطاق خفيه كالعقل الذي يعطيه

تقسم

حسن الأفعال وتبعها وجلية كعبث المرسل بأص
 ثباته لما استحال على هذا التفاعل الحكيم البعث ^{فعل}
 الفصح وجب ان يكون ذلك الخلق والاشياء تعرض
 لا يعود الى التفاعل الحكيم لاستخفافه وكما له توجب
 عودة الى هذا الأنتان وليس معسدة له لاستحالة
 ذلك على الحكيم فيكون مصلحه له وليس الا في كل
 هو لما نفع المداغة المقارنه للتعظيم والتجمل ^{الاعتدال}
 من ذلك وهو العوز بالرضى منه فمعا كمال ^{من}
 من انه أكبر وذلك لا يحصل الا باليك لأن العقل
 الصريح تجمل لبتوان والتعظيم لغرض ^{لأنه}
 لو يمكن حصوله بدنه فخلقه عليه ابتداء وكان ^{لأنه}
 التكليف عيشا تعالى الحكيم عنه فاذا ان المقصود ^{لذات}
 العوز بتلك السعادة والحصول على ذلك ^{ان}
 المستحق وذلك باليك فيكون لذلك الأنتان ^{ان}
 أحدهما الكعب وهو ابدال بيناهما ^{ان}
 الأخرى والمعبر عنها بالمعاد كما يعبر عن الأوبديار
 التكليف ^{ان} مستعدة الذي ينرا له الأنتان ^{بقوله}
 ان لو كان عرضا لاحتاج الى عمل يتصف به ^{تصف}
 بالأنتان شئ بالضم بل يتصف هو بالصفات ^{فيكون}

جوهران لو كان هو المبدن أو شئ من خواصه ^{تصف}
 بالعلم لكنه انصف به بالضم فيكون جوهرهما ^{بالعلم}
 وسائر الخواص الأنتة في أفعالها ^{تصف}
ان لما كان المعاد هو الموجود الثاني للأنتان
 انقصر الى معرفة الأنتان واختلف الناس فيه ^{تصف}
 لا يكاد يضبط لكن حاصله يرجع الى انه ما جوهر ^{تصف}
 والجوهر اما جبان او روحاني فالأقسام ^{تصف}
 ان يكون عرضا فيقتل هو المرح المعتمد ^{تصف}
 ويقل تخاطب الأعضاء وتشكل المبدن ^{تصف}
 جما فيقتل الهيكل المحسوس وقيل الأخطا ^{تصف}
 قتل احد العناصر الأربع وكذا ذهب ^{تصف}
 التطامح لطف دخلنا ليدن وغالا ^{تصف}
 لا تجزى في التلب وقيل الروح وهو ^{تصف}
 تجارية الأخطا والمحققون من ^{تصف}
 اجزاء اصلية في المبدن باقية من ^{تصف}
 لا يتعلق اليه الزيادة والنقصان ^{تصف}
الرب ان لا يكون جمانا ولا جمانا ^{تصف}
 بالروح وهو قول الحكماء وبعض ^{تصف}
 واختاره المعاد واستدل على بطلان ^{تصف}

او صانها

ثبت مطلوبه **اما الاول** فلا ان العرض قابلية لا يتبعها
 الى محل يتصوره فيكون ذلك المحل موصوفا بذلك
 العرض لكن الانسان لا يتصف بشئ وهو مظهر
 بن الانسان يكون موصوفا باوصاف مقابلة له فلا يكون
 عرضا وهو المطلب **اما الثاني** وهو ان يكون جسا او جساما ينفذ
 البدن او شئ من اجزائه واستدل على نفيه بان الآ
 موصوف بالعلم ولا شئ من هذا البدن او اجزائه موصوف
 بالعلم فلا يكون الانسان هو البدن ولا شئ من اجزائه
 اما الصغرى فظ ولما افاد ان انسانا بلذراك الكليات
 لا يادراك الجزئيات لانه ما من حيوان الا ويشترك في
 ادراك الجزئيات واما ادراك العالم الكلي فشيء يتأ
 به عن باقي الحيوانات واما الكبرى فلجميع **الاول**
 ان العالم حصول صورة المعلوم في العالم فلا يحصل
 الكلي في الجسد اجزئه منه لمن ان يكون الكلي جزئيا لا
 جزئية المحل يتلزم جزئية المالح فيه **الثاني** ان الانسان
 يعلم البسيط كالمنقطه والوحدة فيكون علم البسيط
 لوجوب مطابقة العلم للمعلوم فاذا كان العلم **بسيط**
 بسيطاً يجب ان يكون محله ايضا بسيطا كما استحال **جمل**
 البسيط في المركب ولا شئ من هذا البدن او اجزائه

فان يكون

فلا يكون عالما به فلا يكون انسانا وهو المطلب وهذا المتق
 يبقى على ان العلم حصول صورة المعلوم في العالم **للمضم**
 ان يتبع ذلك الحيوان يكون اضافته بين العالمين المعالج
 بسبب القوة العزيمية التي في القبل المسماة بالعتق
 جاز ان يكون العالم بالكل والبيسط هذا البدن او شئ
 منه وايضا يبقى على نفي الجزء الذي لا يتجزى والمضم قد
 اثبت قوله فيكون جوهرا عالما لما ايدل كونه عرضا او
 هذا البدن او شئ سانه قال بذلك فهو عند جوهرا
 عالم يتصل بهذا البدن لتعلق المتد بين هذا البدن
 واجزائه والآلة لم يتصرف به في فعله ويوجد ذلك **الجواب**
 بالروح فالواحد **الاشارة** بقوله تعالى ويستلذك
 عن الروح قل الروح من امر ربي **ل** مقدمة جميع اجزاء
 الميت وتاليها مثل ما كان واعادة روحه المدبرة اليه
 خسر الاجساد وهو ممكن والله تعالى قادر على جميع الممكنات
 عالم بها والجسد قابل للمثابفة فيكون قادرا عليه **قول**
 خسر الاجساد صعبارة عن جميع اجزائها المبدن بعد تفرقتها
 على النفر الذي كانت عليه وخلق الاعراض التي يشاكلها
 واعادة تعلق الروح به كما كان او لا ولانك في امكان
 ذلك والامنا وجدوا ولا هذه الامكان موقوف على مقتضى

وايق الحسين المسمى والمط بالثاني وبعض الناس ^{الغير} على استحالة اعادته والم استدلال بان لا يمكن ^{تقليل} العدد بين الشئ ووجوده والملازم كالذوور في البط
 بيان الملازمة ان الموجود في الزمان الاول لو عد في الزمان
 الثاني ثم اعيد في الزمان الثالث فان كان الموجود الثاني
 مبعوضه الموجود الاول ^{تقليل} لعد في الثاني بين الموجود
 نفسه وان كان غيره لم يكن المعاد بين المبدأ ^{تقليل} مثله
 فيه تطاول ان يكون الموجود الثاني بين الاول ^{بالهبة} بالهبة
 والنظ ان مرادهم باعادته هو وجوده ثانيا لوجوده
 الاول قد حصل والحق ان يق ان اريد اعادة المعد
 اعادته مع جميع لوازمه ومعارضه المختصة ^{تقليل} بالدليل ان
 اريد لا يفتيه الشخصية ^{هبة} ليريم لما قلناه هذا كله اذا قلنا
 بان الوجوه زايده على الماهية اما اذا قلنا انه نفسا
 فالدليل تام اخرج الموجود بان تطاوله كان اما ^{ذلك} الثاني
 فلا يوجد اصلا ولا اوليا ثانيا وان كان لغيره جاز ^{تم} دعوى
 الغير في وجوده ^{تم} وجوده ^{تم} نظر الى ذاته اجيب بان ^{تم} متبع ^{تم} لعل
 الماهية وهو كون الوجود بعد الوجود ولا شك في ^{تم}
 فاستناعه لاجل هذا الالتم لا يقتضى امتناعه ^{تم} مطلقا
 الثانية ان المص لما كان مذهب ان المعدوم ^{تم} يتجهل ^{تم} ما

اعادته

بجزء

بجته وكذا ابو الحسن من معان يقول بان اجزاء بدن ^{المعدوم} الكهفين
 وارواحهم لا يحور عدتها لانها لو عدت لوجد شملها ^{المعدوم}
 الثواب والعتاب يصلان الى غير المستحق فلذلك ^{المعدوم} في
 الحد يتفق الاجزاء بتبدل التاليف والمزاج ^{المعدوم} كافي
 ابراهيم لما سأل به ان يريه كيف يحي الموتى امره ^{المعدوم} باخذ
 اطيار وتفرق اجزاها والقصة مشهورة ^{المعدوم} فيها اشارة
 الحان الاعادة تاليف الاجزاء بعد تفرقها ^{المعدوم} قوله والقفا
 المنار اليه كناية عنه جواب عن سؤال ^{المعدوم} مقد ^{المعدوم} يتقد
 ان حل الاعداد على التفرق ^{المعدوم} مخالف ^{المعدوم} لظ ^{المعدوم} قوله ^{المعدوم} فاعلم ان
 فان وكل شئها لك الاوجه فان التفرق ^{المعدوم} ليس
 فناء ولا هلاك احاب بالحل على التفرق ^{المعدوم} جواب ^{المعدوم} بين ^{المعدوم} الد
 الدال على عدم اعادة المعدوم ^{المعدوم} ومجرب ^{المعدوم} بالحق
 المستحقة ^{المعدوم} وبين صحة ^{المعدوم} القتل ^{المعدوم} ولا ^{المعدوم} استبعاد ^{المعدوم} في ذلك
 فانه قد يق لبعض المتبع به معدوم ^{المعدوم} وقان ^{المعدوم} به ^{المعدوم} كالت
 شبهة ^{المعدوم} قالت الفلاسفة ^{المعدوم} حذر ^{المعدوم} الاجزاء ^{المعدوم} فاح ^{المعدوم} لان ^{المعدوم} كل ^{المعدوم} حيد
 اعتدل مزاجه واستعد استحق ^{المعدوم} فيضان ^{المعدوم} العن ^{المعدوم} من ^{المعدوم} العقل
 العقال فلما نصف اجزاء بدن الميت ^{المعدوم} بالمزاج ^{المعدوم} لاستحق
 يقسم ^{المعدوم} العقل ^{المعدوم} فان ^{المعدوم} اعيدت ^{المعدوم} اليه ^{المعدوم} نفسه ^{المعدوم} الاولى ^{المعدوم} على ^{المعدوم} قولك
 فيلزم اجتماع نفسين ^{المعدوم} على ^{المعدوم} بدن ^{المعدوم} واحد ^{المعدوم} وهو ^{المعدوم} صحيح ^{المعدوم} ويحتمل

ففيها

الفاعل المختار وبطلنا قواعد هذه لتخرج الى جواب هذه
 الهدايات **قوله** هذه الشبهة متوقفة على حكاية قول
 الفلاسفة في هذا الباب فنقول مذهبا سطويزان النفس
 حادثه صادرة عن العقل لفعال وهو العاشر وقد نقله
 حكاية قولهم في كينيته صدور الموجودات عن البارئ تعالى
 بأنهم على الواحد لا يصدر عنه الا واحد وحدثت
 مشروطا باعتدال المراح والمراح كقيته حاصله من تعاقب
 العناصر بعضها في بعض وان تعقل كينيته احدها في اداة
 الآخرة فكسيرة كينيتها وقال ايضا باستتمالة الجماع
 على يدك واحد وهو في كل واحد يجيد من نفسه انها
 واحدة وايضا لو اجتمع على يدك نفسان لزم وحدة ال
 فيكون الذات ذاتين وهو مع اذا تقدمنا قال اسطويزان
 اعادته كما ذكره من الجمع بعد التفرق فادبرج من اقتل
 المراح واذا اعتد للمراح استحق فيضان النفس عليه من
 العقل
 الفعال وعلى قوله بتعاد اليه نفسه الا انه فيلزم لجماع
 نفسين على يدك واحد وهو مع كما تقدم والجواب ان هذا
 الكلام كله يفي على ان البارئ تعالى موجود وان الواحد
 يصدر عنه الا واحد ونحن قد بينا من قبل بطلان
 معا وثبتنا الفاعل المختار فلا ضرورة لنا في جواب هذه

بمن المراح

الهدايات

الهدايات **قال** اصل الثواب والعقاب الموعود ان دائما
 وكل من استحق الثواب بالاطلاق خلد في الجنة وكل من استحق
 العقاب بالاطلاق خلد في النار وكل من لم يستحقها من
 الصيانت والنجاة والمستضعفين للمؤمنين من الكرم المطلق
 قد يهبهم فيدخلون الجنة ايضا واما من جمع بين الاستحقاق
 فان كان مستوعدا عليه بوعده مطايعه لا يمكنه الا ان كان
 ان يعضونه بفضلهم وكده لانه وعده به مع حبه وان
 العود قبح وايضا الغرض من خلقه اثابتا لثابتين لغرض
 عن غيره وان لم يزل معقودا او كان مستوعدا عليه بالثواب
 ان يجيب احدا لاستحقاقين بالآخر والا لثاني اما ثواب
 يعاقبها بعكس **قوله** لا يفرغ من مباحث المعاد شرح في
 قرايه وهي مسائل الوعد والوعيد والثواب هو النفع المتحقق
 المقارن للتعظيم والكيال وقيل لا استحقاق **المفضل**
 ومقارنته التخليط والاكبال خرج العوض والعقاب اعني
 الصنم المستحق المقارن للاستحقاق والامانة **بما**
 في الاصل لا يفرغ لطفان في جمع الطاعة وارتقاء المعصية
 قد واما ادخل في اللطيفه ولان الثواب والمدح معلولا
 الطاعة والعقاب والذم معلولا المعصية والمدح والذم
 دايمان ودوام احدا للمعلولين يستلزم دوام الآخر لكونهما

المطلوب

استحقاق

تحقق العلم

المعدل دليل على تحقق العلة ويتأكد بتحقيق المعلول الآخر إذا
 هذا فنقول كل من استحق الثواب بالاطلاق اي لا يكون استحقاقه
 بالثواب مشروطا بل قد قصص او شفاعة من له الشفاعة
 وذلك هو المؤمن الذي لم يلبس ايمانه بظلمة فانه يدخل الجنة
 ويخلد فيها لوجه العلة الناجمة وهي الايمان ودوام العلة
 يستلزم دوام المعلول وكل من استحق العقاب بالاطلاق اي
 لم يحصل له سبب يدخله الجنة كالكافر فانه يدخل النار
 ويخلد فيها لان انقضاء السبب وما بعده الدينان دار الا
 الجنة والشارف يدخل النار ويخلد فيها وكل من استحق
 الثواب ولا لعقاب كالصبيان والجمادات والبهائم الذين
 لا يتمكنون من العزم لصله لم يحسن من الكرم المطلق في
 ليس فيه عقل ولا احتياج بوجه من الوجوه ان يعد به
 يد ظهيرة الجنة فضلا منه تعالى سواء كان ابا الصبا
 مؤمنا او كافرا واما من جمع بين الاستحقاقين اي
 عنه ما يستحق به الجنة وما يستحق به النار كالمؤمن القاطن
 فلا يتلوا ما ان يكون متوقفا عليها فيستحق به النار
 مط لا بعينه اي يكون ذنبه صغيرا او لا يكون متوقفا
 عليه قد عدل مط بل معينا كالكبيرة فان كان الاول
 بالامكان العام اي ليس يمتنع لثابت لذات ولا بالغير ان
 الذي

يتكلم انقضاء السبب

بعضا

يعتوا منه لانه معدة بالحق وهو حسن ونظام الوكيل
 قبيح وايضا الغرض من ايجادها ايصال الثواب اليه فمقتضى
 نقض عرضه وهذا ايضا مقتضى في العسرة المتوجه عليه
 بعينه فانه لا مانع من ذلك قال بعض الفضلاء المعاصرين
 لو قال امكن بالامكان الخاص كان اوله لان العوض
 وكان المناسب ايراد الامكان الخاص اي ليس بعوضي
 الوجود ولا الحمد قلنا العوض وان كان جائزا كقولك
 الوجوب لوجهين الاول ان من اسماها العوض العوض لا
 يتحقق معناها الا بالعضو من المعاصي وخرج الكافر الا
 فيبقى غيره وهو المثل الثاني ما قاله للمصنف وهو ان
 بالعضو خلف الوعد فيكون الوفاء واجبا وكان ايراد
 الحكم العام اخصا وان كان اخصا لانه لم يعف عن القسم المتوجه عليه
 فلا يتلوا ما ان يقط احد الاستحقاقين بالآخر اوله
 اما ان يتأيد بتدبير او بالعكس او يعاقب ثم يتأيد
 كالتسوية فاما امله هو الاجاهل فيجوز ان يهدى
 ايضا بطلان الاجماع حاصل على ان من دخل الجنة لا يخرج
 منها فمعين الثالث يكون عقابه منقطعاً وهو المردود
 في النقل محبة ذلك كقولهم يخرجون من النار وهم كالم
 او الحمد يتلوا منها هل الجنة يقولون هو لا جهنم
 الذي

في الاصل

امكان

ل
م
ع

تتبعون في ميادين الحيوان فيخرجون ووجهه كالميدان
قوله لعل شك الذهب الأول وهو اسقاط احد استحقاق
 بالآخر هو مذهب الفيديوية وهو لا يجوزون العنق
 فذهب ابو علي الحان استحقاق الزايد يحيط الناقص
 هو يكمله وهذا الاجاط ومذهب ابو هاشم انه لا يبقى من
 بعدا لتأثيره لا الفاضل عن قدر ناقص والباقي ينقص
 بالناقص وهو المواندة ويكون الحكم للفاضل استحقاق
 ثواب كان واستحقاق عقاب **قوله** لو جديده هم الذين
 لا يجوزون العنق من الكبرية ويقتلون بدوهم عقابها
 ان كانت هي الفاضلة بعد الاستسا والخلعوا على قولين
 احد هما قول ابو علي وهو استحقاق الزايد يحيط الناقص
 ويبقى هو كما كان احد الاستحقاقين عشرة اجزاء والآخر
 خمسة فان الخمسة يقطع ويبقى العشرة اثنى عشر كانت وثم
 قول ابو هاشم وهو ان لا يبقى من الزايد بعد التأثير الا
 عن قدر ناقص والباقي من الزايد ينقص في مقابلة
 كما في مثالنا المذكور فانهما يقطع خمسة في مقابلة خمسة
 ويبقى خمسة اثنى عشر كانت طلعة او عصبة ويهي الا
 القول بالاجاط والثالث القول بالموازنة **قال** والمد
 باطلان لا يثبتانها على تأثير الاستحقاق ومقارنة ذلك

جو

غير معتقون لان الاستحقاق امر اضافي والامكانات لا
 وجودها في الخارج والالزام ليس وما لا يوجد لا يعتد
 تأثيره ولا تأثره وان قلنا بوجوده قلنا انما يوجد الا
 معا او لا او لا يفتضح ان لا يكونا ضدتين وذلك ينافي
 مذهبهم وايضا لا يكون احدهما اولى لتأثيره في الاجاط
 من الآخر واذا الجاط احدهما بالآخر في الموازنة فكيف يحيط
 الآخر به اذا تأثرنا الموجود في المحدثه عنده معتقون والثالث
 لا يعتد بتأثير احدهما في الآخر ولا يرد علينا الاضداد فاننا
 لم نكلم بتأثير كل منهما في الآخر **قوله** لسابغ الاجاط
 الموازنة شرع في ابطالها فقال والمذهبان باطلان
 بيان ذلك موقف علي بن ابي طالب وحده الامكانات كالأخوة
 والاختات والابوة والبنوة ومد معها فتقول **قال** الحكماء
 بجدها لان الابوة مثلا يفتضح لا ابوة ولا ابوة مد
 لان العدد جزء من مضمونه ويقتضى العدى ويجدى **قال**
 المتكلمون بجدها لانها لو كانت موجودة في الخارج مع
 انها عن فيفتضح المجل يكون لها اضافته الى ذلك المجل
 فتقول فيها كما قلنا في الأول ويلزم التمس وهو بطلانها
 مدليل الحكمة لا يستلزم تأثيرها خارجا ان كان ولا بد
 على الثبوت الاصلى اذا تقدم هذا فتقول ان الاستحقاق

اسا ضاق لا يعقل الا مقتضا الى مستحق وما لا يعقل الا مع
 غيره يكون عرضا اضافيا فالعا ان يعقل بعد الاضافا
 او بوجودها وعلى التقديرين لا يتم المذهبان اما الا
 فلا ين الثاني والثالثا عما يقتلان في الامور الجوهري
 فعلى تقدير يعلم الاستحقاق كيف يعقل ثابتا وما
 ومذهبكم مبنى على ذلك والمبنى على الباطل باطل والبا
 الثاني فاستحقاقه الله للادان وقع بينهما الثاني والثالثا
 اما ان يوجد معا على المتعاقب والاول باطل لوجهين **الاول**
 بل نعم ان لا يكونا مستضادين اذ لو كانا صديدين لما اجتمعا
 لما تقدم ان الصديدين لا يجتمعان لكن مذهبهم مبنى
 على تضاد الاستحقاقين والاولا كان هناك ثم الى القول
 بذلك **الثاني** اذا كانا صديدين معا فاختصا احدهما
 الثانيين والاخر بالثالثا فينقضان ويخص دليل **الثاني**
 احدهما اولى وشي آخر في الموازنة وهو انه اذا اسقط
 احدهما الاخر صار معدوما كيف يعقل ثابتا في الاول
 وقد صار معدوما لشهادة صريح العقل بان المعدوم
 لا يكون مقتررا والثالث وهو ان يوجد على المتعاقب **فما**
 ايضا لاستحالة كون المعدوم اقرا وموقفا قوله ولا ينفك
 الاستناد جوازي سوال مقدر يريد على قوله باستحالة ثابتا

احد المحققين

احدا لاستحقاقين بالآخر حال وجودهما معا او تعاقبهما **ويكون**
 الحكم قائلون بمثل ذلك في المزاج وتفاعل المتضادات فيه كالحا
 ما للباد اذا اجتمعا وحدث بينهما كيفية متوسطة هي المزاج
 فان الحار يشرق في الباردة **وصورة** الباردة يشرق في الحار **يكسر**
 يكسر عدته واذا اجاز مثل ذلك في الضد او ندم لا يجزى هنا في
 الطاعة والمعصية اجاب بالفرق بين الامتداد لان الامتداد
 لا يفر احداهما حتى يصير القلوب ما لا يبل صفة كل واحد منها
 يورث في مادة الاخر بخلاف مذهبكم فان عندكم كل واحد
 من الامتدادين مؤثر في الاخر **قالوا** اما المذهب الثالث
 وهو ان يتباين فمجاوب فتمتلك بالاجمع فله يبق الا الثاني
 وهو ان يعاقب عقابا منقطعان فتمتلك في الجزئية وهو الحق الثالث
 للعدل وما عبر عنه بالميزان فهو تكاوية عن العدل في الجزئية
اقول قد سميان المذهب الثالث وبطلانه فلا اعادة **الاول**
 الوجه الثالث وهو ما سب للعدل لان فيه توفيقه الكل من
 الاستحقاقين مقتضا له قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا
 يره **الثاني** من مثقال ذرة شرا يره قوله وما عبر عنه الى اخرها
 سؤال لتقديره انه ورد في المثل الصحيح وذكر الميزان كما في
 القرآن في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة
 كذا في الآثار الصحيحة وهو ان الامتدادين اجاب بالقول على العدل

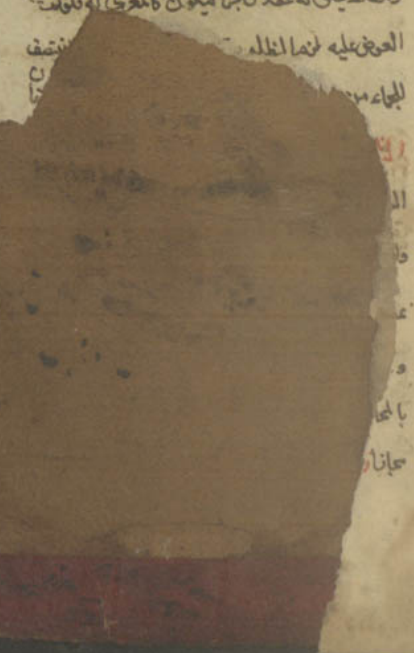
ومن

او تلك كتب في قلوبهم الايمان ولقد علمه تعالى وتعالى لا يظن الا
 في قلوبهم فيكون حقيقته فيه ولو اطلق على غيره لغيره لا يشرك
 اما الجهاد وما خلاه من العمل بعد الاقرار باللسان كاشق عنه
 والاعمال الصالحة ثم اتمه **الثانية** لما سبق على الكبر في هذا
 مؤمنات قلت الوعدية لا فعله الكبرية التي تركها جزين
 الايمان ولكنه ليس كما في عندهم الاقاربه بالشهادتين
 مع منة بين المؤمنين والحق انه مؤمن لما قرنا من حقيقة
 الايمان فهو صديق لهم من واد اكان مؤمنا كان متحققا
 للثواب الذي لا يدون لان عوض ايمانه لعله نكاح وبشر المؤمنين
 ان شهد نكاحه صديق لهم **قال** تبصره العوض كما وعد
 للاقتضاف وايضا العوض الايمان ايها كما يليق ذلك العوض
 وفيها المكلفين ليصل اليهم اعراض الامهه ومشاقة في
 الجمع حقيقة **قول** وما من ساية في الارض ولا طائر يطير
 الا ايمه امتا نكح ما في الكتاب من شيء لا يبدل
 محمد الحشر كل جوان وفي العقيق كل من له من قورا وعرض
 عليه حق من عقاب او عن يمينه عى وايضا اخذت اليهم
 واخذ الحق منهم سواء كان من المكلفين او غيرهم من الناس
 ان من جملتك فمنا فابدا **الاول** الا ان المبتدئ الصادقة
 في حق الانسان وعينه يجب فيه امران احدهما اللطيفة اما



للتام

للتام كما في حق المكلفين وعينه كما امر الكفالات بما لها الحق
 بذلك عن ايض وتاثيرها العوض يخرج بذلك على الظلم
 العوض نفع مستحق خال من التعظيم والاكيد ولا يجب على
 ولا يجب حصوله في الدنيا بل يجوز فاذا لم يصل اليه **بوجه**
 الاتصال **الثانية** لانه الصادر من عيقه اما من مكلف **عليه**
 الاقتصاف المتالم من المولى ينقل عوضه الى المتالم لانه
 تعالى وعد له هذا اذا لم يكن با من نكاح او باخته فان كان
 لك فعليه تعالى وان كان صادرا عن غير المكلف كالحيوان
 الجهد والمجنون فالحق ان العوض عليه تعالى فان لم يكن المولى
 وانه لم يخل له عقل لاجرا فيكون كالمغزى او نكاحه يجب
 العوض عليه لانه المثل



الغرض

ال
 و
 ع
 و
 بال
 حبان



من نطقه من عمله المظفر وشاهد من الكفر في
 يجب عليه ان يعرف من الخلق من خلقه بفضله ولا
 بتفريط وجهه والاشق شقاء ميتا وصخرانا ميتا
 فبقنا الله فإياكم لسعادة الدار الآخرة عين محمد وسنة
 الطاهر **قول** ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم
 وبصيرتهم الخ على عبادة الله والقيام بحجه يجب الجهد
 والطاقة وذلك انما انظر بعين عقله اى يتكبر **قول**
 في خلقه وما اجمع فيها من الحكمة والاعتقان كما قال **سبحان**
 فتعالى المبرك في انفسهم فانه يظهر له تبيين
 ما تقتدر به **قول** انما لا يدرى ان لا يدرى من اجزائه
 فاعتقاد وايصال اعراض الترتيب عليه ولا يحصل في
 وفيها المكلفين ليصل اليهم اعراض الامم ومشاركتهم
 الجميع **حاشية قول** وما من حاية في الارض ولا طائر ولا
 الا ايم - امثالكم ما فطنا في الكتاب من شئ لا يدرى
 محمد المفسر لكل حيوان وفي التحقيق كل من له من قول او **قول**
 عليه حق من عقاب او عجز يجب بعينه وايصال **حاشية**
 واخذ الحق منه سواء كان من المكلفين او غيرهم من **قول**
 ان من جعله فضاها يد **قول** الا لا المبتدئ الصادق **قول**
 في حق الانسان وغيبه يجب فيه امر من احداهما **المراد**